توطئة

التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة 2002 هو رابع تقرير من نوعه ينشره مرصد التنمية البشرية المستديمة الذي أنشأته الحكومة الموريتانية سنة 1997 بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية وقطاع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة واليونسكو.

ويشتمل كل تقرير من تقارير التنمية البشرية المستديمة على عرض وتحليل لوضعية البلد من منظور التنمية البشرية المستديمة إضافة إلى دراسة لموضوع خاص يتم اختياره نظرا لوروده بالنسبة لترقية ت.ب.م ولراهنيته.

وهكذا، فقد مكنت التقارير الوطنية للتنمية البشرية المستديمة 1996، 1997 و2000 من تحليل مواضيع مركزية تتعلق على التوالي بالعلاقات بين " السكن والمؤشرات الاجتماعية" و" الفقر النقدي والفقر البشري" والأنشطة الإنتاجية والبيئة في الوسط الريفي".

وقد شكلت هذه التقارير الثلاثة أداة هامة لتحليل وتقييم ومتابعة التقدم المحقق وإبراز النواقص في ميدان التنمية البشرية المستديمة. وزيادة على قياس التقدم المحقق، فقد استحدثت التحليلات المعروضة في هذه التقارير بعدا مقارنيا دوليا.

وتعتبر التقارير أدوات أساسية لمقاربة التنمية البشرية المستديمة التي تمثل الأدوات الأساسية لتحليلها ونشرها في البلد.وبذلك فهي تضطلع بدور حاسم في تقييم التقدم المحقق صوب أهداف ألفية التنمية في ميادين الصحة والتهذيب ومكافحة الفقر وفي مجال الحكم....

وضمن هذا المنظور بالذات، يندرج هذا التقرير الذي يتناول موضوعه الخاص " الأنشطة النسوية المنظمة ومساهمتها في مكافحة الفقر".

وتمثل مكافحة الفقر شأنها في ذلك شأن النوع مكونا جوهريا من مكونات التنمية البشرية المستديمة.وقد أصبحت تمثل أولوية وطنية مطلقة منذ اعتماد موريتانيا لإطار استراتيجي لمكافحة الفقر سنة 2001 من خلال قانون توجيهي صادق عليه البرلمان، معبرا بذلك عن الأهمية الممنوحة لهذه المسألة على المستوى الدولي. كما كرسها خيار تخفيف الفقر الذي يتصدر أهداف ألفية التنمية المنبثقة عن إعلان الألفية، من جهة، و تفعيل مسار تخفيض مديونية الدول الفقيرة المثقلة بالديون، من جهة أخرى.

من هنا، فقد يكون من المحصافة المتساؤل، بوجه خاص، إلى أي مدى تساهم في تخفيف الفقر مشاركة المرأة في الفضاء الاقتصادي الذي هي أحسن تمثيلا فيه من غيره في موريتانيا، ألا وهو الأنشطة الجمعوية في إطار الجمعيات والروابط.وتتأتى وجاهة هذا التساؤل من الحيوية الكبيرة التي برهنت عليها المرأة الموريتانية مستغلة التطور المواتي الذي تستفيد منه من حيث المشاركة في الحياة العامة(في سنة 2002 كان النساء يمثلن 20 % من أعضاء مح الحكومة) والنفاذ إلى العمالة وإلى وسائل الإنتاج.

تلكم هي المقاربة الواردة التي اعتمدها هذا التقرير الذي يستخلص منه أن البلد ماض في تحقيق تقدم ملموس في مختلف مجالات التنمية البشرية المستديمة ومكافحة الفقر كما بينت ذلك نتائج مختلف المسوحات(المسح الدائم حول ظروف معيشة الأسر،المسح الديمغرافي والصحي في موريتانيا...) المنجزة خلال سنة 2000.

ويرتبط الأداء الجيد المحقق، على الخصوص، بالنفاذ إلى الخدمات الأساسية من تهذيب ومحو أمية وصحة مما يدخل في تشكيل المؤشرات المركبة للتنمية البشرية المستديمة.

غير أن النجاح الذي تواصل موريتانيا إحرازه في مجال مكافحة الفقر ينبغي أن لا ينسي المرء حقيقة أن الفقر الذي كان يمس 46,3 % من السكان (في سنة 2000) ما زال يشكل تحديا كبيرا يسعى الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر لرفعه.

وقد توخى مرصد التنمية البشرية المستديمة من اختيار الموضوع الخاص لهذا التقرير إبراز دور الأنشطة النسوية المنظمة في مكافحة الفقر وبيان أهمية مشاركة المرأة في التنمية على الخصوص بوصفها عاملا مؤثرا إيجابيا في تحسين ظروف معيشة الفئات الضعيفة من السكان.

وفضلا عن ذلك، فإن الأنشطة التي يقوم بها مرصد التنمية البشرية المستديمة داخل البلد طبقا لمقاربة تنمية بشرية مستديمة ترتكز على المشاركة والحكم الرشيد المحلي تجد كامل مغزاها في وقت تعكف فيه الحكومة على إعداد البرامج الجهوية لمكافحة الفقر(ب.ج.م.ف) في إطار الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر.ويتجسد هذان المرتكزان من خلال استثمار المبادرات الجمعوية الناجحة وتبادل الخبرات بين الجماعات الأهلية.

وسيمكن التجييه المقرر للتقارير الوطنية حول التنمية البشرية المستديمة من المساهمة في تحليل الوضعيات التنموية للولايات(الأقاليم) والمناطق المحرومة، الأمر الذي سيعزز جهود مكافحة الفقر على المستوى الجهوي والمحلي.

وقد أعد هذا التقرير بدعم من قطاع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابع للأمم المتحدة الذي نقدم له جزيل الشكر على دعمه لمسار ترقية وتفعيل مقاربة التنمية البشرية المستديمة في بلدنا.

والشكر موصول إلى ممثلية صندوق الأمم المتحدة للسكان في موريتانيا على تكفلها بمصاريف نشر النسخة الفرنسية من تقرير التنمية البشرية المستديمة لسنة 2002.

عبد الله ولد سليمان ولد الشيخ سيديا
وزير الشؤون الاقتصادية واتنمية

سيسيل مولينيه
الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية

REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE

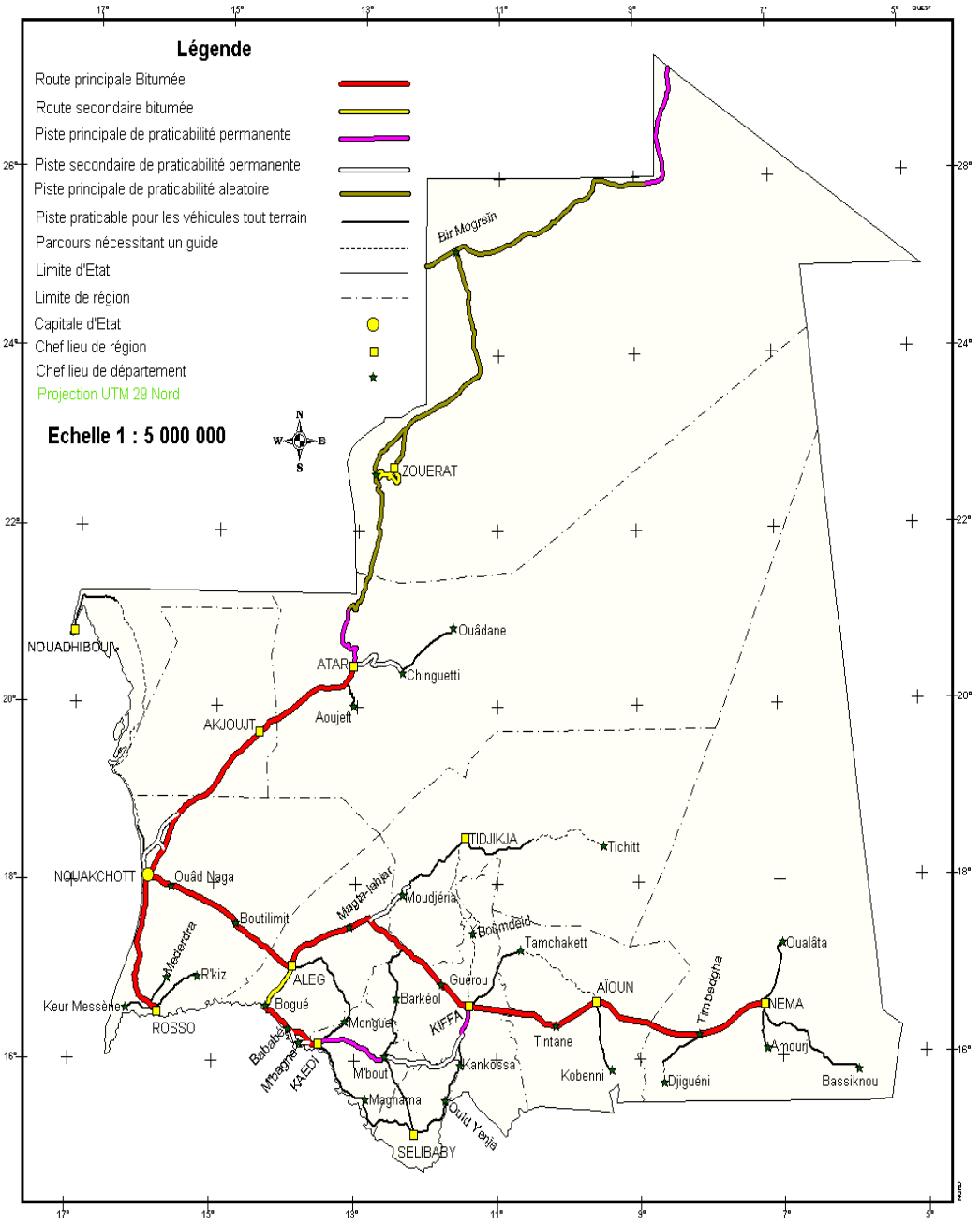

الفهرس :

توطئة ---------- 2

الفهرس : ---------- 4

قائمة الجداول : ---------- 7

قائمة الأشكال البيانية : ---------- 8

قائمة الإطارات : ---------- 9

ملخص ---------- 10

مدخل ---------- 13

الفصل الأول: لمحة عامة عن موريتانيا ---------- 14

1.1. عناصر الوسط الطبيعي ---------- 14

1.1.1.التضاريس والمناخ ---------- 14

2.1.1. الموارد المائية ---------- 14

2.1. المظاهر الديمغرافية ---------- 15

3.1. المظاهر الاقتصادية ---------- 16

1.3.1. السياسة الاقتصادية ---------- 16

2.3.1. و ضعية القطاعات الاقتصادية ---------- 17

الفصل الثاني:التنمية البشرية المستديمة في موريتانيا: .الأبعاد الأساسية، المقاربة والمؤشرات المركبة ---------- 23

1.2.الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية المستديمة:الإنجازات المحققة ونقاط الضعف المتبقية ---------- 23

1.1.2.التهذيب ---------- 23

1.1.1.2.مميزات وتطور النظام التربوي ---------- 23

2.1.1.2 السياسات والاستراتيجيات المتبعة في مجال التهذيب ---------- 26

3.1.1.2.المعوقات الرئيسة لتنمية قطاع التهذيب ---------- 27

2.1.2.الصحة ---------- 27

1.2.1.2.الوضعية الاجتماعية ـ الصحية: تطورالمؤشرات الرئيسة ---------- 28

2.2.1.2.السياسات والاستراتيجيات المتبعة في مجال الصحة ---------- 29

3.2.1.2.المعوقات في مجال الصحة ---------- 31

1.3.2.1.2.المعوقات الداخلية ---------- 31

2.3.2.1.2.المعوقات الخارجية ---------- 32

3.1.2.الفقر ---------- 32

1.3.1.2.الفقر النقدي ---------- 32

2.3.1.2.الفقر البشري ---------- 34

3.3.1.2.برامج واستراتيجيات مكافحة الفقر ---------- 35

4.3.1.2.معوقات مكافحة الفقر ---------- 36

1.4.3.1.2.العقبات في الوسط الريفي ---------- 36

2.4.3.1.2.المعوقات في الوسط الحضري ---------- 37

4.1.2.السكن ---------- 37

1.4.1.2.مكونات وخصائص السكن ---------- 37

2.4.1.2.الإستراتيجيات المتبعة في مجال السكن ---------- 40

3.4.1.2.المعوقات في مجال السكن ---------- 40

5.1.2.البيئة ---------- 41

1.5.1.2.المظاهر الكبرى لتدهور البيئة ---------- 41

2.5.1.2.استراتيجية تسيير وصيانة البيئة ---------- 42

1.2.5.1.2.الأطر الاستراتيجية الوطنية لتسيير وصيانة البيئة ---------- 42

2.2.5.1.2.الأطر المؤسسية والقانونية لصيانة البيئة ---------- 43
3.2.5.1.2.معوقات صيانة البيئة---------- 44
6.1.2.العمالة ---------- 44
1.6.1.2.العمالة في موريتانيا:المميزات والتطور ---------- 45
2.6.1.2.السياسات والاستراتيجيات في ميدان العمالة ---------- 47
3.6.1.2.معوقات ترقية وتوسيع نطاق العمالة ---------- 48
7.1.2.ترقية الحكم الرشيد:شرطا للتنمية البشرية المستديمة ---------- 49
1.7.1.2.وضعية المكونات الرئيسة ---------- 49
1.1.7.1.2.إصلاح الإطار الإداري:المكتسبات والعوائق ---------- 49
2.1.7.1.2.الإطار القانوني والقضائي:إنجازات ونواقص ---------- 50
3.1.7.1.2.مسار اللامركزية:الانعكاس على الجماعات المحلية ونقاط الضعف -------- 51
4.1.7.1.2.ترقية المجتمع المدني والقطاع الخاص---------- 53
1.4.1.7.1.2.المجتمع المدني---------- 53
2.4.1.7.1.2. تنمية القطاع الخاص ---------- 54
2.7.1.2. السياسات المتبعة لترقية الحكم الرشيد ---------- 54
1.2.7.1.2.الإعلان التوجيهي حول الحكم الرشيد والبرنامج الوطني للحكم الرشيد ----- 54
2.2.7.1.2.الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر والحكم الرشيد---------- 55

2.2.ترقية مقاربة التنمية البشرية المستديمة في موريتانيا ---------- 55

1.2.2.تذكير بمحتوى ومساهمات مقاربة التنمية البشرية المستديمة---------- 55
2.2.2.مبادرة التنمية البشرية المستديمة في موريتانيا:النتائج والآفاق ---------- 55
1.2.2.2. شبكة التنمية البشرية المستديمة وتقريرها السنوي ---------- 55
2.2.2.2.تثمين المبادرات من نمط التنمية البشرية المستديمة---------- 56
3.2.2.2.الورشات الجهوية---------- 57
4.2.2.2.تبادل التجارب والخبرات بين المجموعات الأهلية: ---------- 58

3.2.المؤشرات المركبة للتنمية البشرية:وسيلة لتقييم مستوى الرفاهية---------- 59

1.3.2.مؤشر التنمية البشرية---------- 59
2.3.2.مؤشر مشاركة النساء(م.م.ن) ---------- 62
3.3.2.مؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس ---------- 64
4.3.2. مؤشر الفقر البشري ---------- 64

الفصل الثالث:الموضوع الخاص:الأنشطة النسوية المنظمة ومساهمتها في مكافحة الفقر في موريتانيا ---------- 67

1.3.النساء في موريتانيا: الوضعية والتطور---------- 68

2.3.تنوع أشكال التنظيمات النسوية---------- 69

1.2.3.تجمعات التآزر والتعاون التقليدية---------- 70
1.1.2.3.التويزه---------- 70
2.1.2.3.صناديق الادخار ---------- 70
2.2.3.التجمعات النسوية المنظمة ---------- 70
1.2.2.3.التعاونيات ---------- 70
2.2.2.3.لجان تسيير المشاريع الجمعوية ---------- 70
3.2.2.3.المنظمات غير الحكومية ---------- 70

3.3.تعدد قطاعات الأنشطة النسوية المنظمة وتوزيعها الجغرافي ---------- 70

1.3.3.تنوع مجالات الأنشطة---------- 70
1.1.3.3.زراعة الخضار ---------- 70
2.1.3.3.التجارة ذات الطابع الجمعوي ---------- 70
3.1.3.3.الخياطة والتطريز ---------- 70
4.1.3.3.المشغولات الجلدية وصناعة الحصائر ---------- 70
5.1.3.3. صناعة خيام الرقايع والصباغة---------- 70
6.1.3.3.إنتاج الثريد والمعجنات---------- 70
7.1.3.3.التنمية الحيوانية والصيد التقليدي ---------- 70
8.1.3.3.المطاعم والصناعة الحرفية ذات الوجهة السياحية---------- 70

2.3.3. مواقع الأنشطة النسوية ---------- 70
1.2.3.3.التوزيع الجهوي---------- 70
1.1.2.3.3.التعاونيات ---------- 70
2.1.2.3.3.المنظمات غير الحكومية---------- 70
2.2.3.3.توزيع المنظمات غير النسوية حسب الأوساط ---------- 70

4.3.تسيير وتنظيم ووسائل الأنشطة النسوية المنظمة ---- Error! Bookmark not defined.
1.4.3.التعاونيات ---------- 70
1.1.4.3.تنظيم العمل---------- 70
2.1.4.3.تسيير وتموين التجمعات النسوية وتسويق إنتاجها---------- 70
2.4.3.المنظمات غير الحكومية ---------- 70
3.4.3.الموارد البشرية، الوسائل المادية ومصادر تمويل الأنشطة النسوية ---------- 70
1.3.4.3.ضعف الموارد البشرية: عقبة كبرى---------- 70
2.3.4.3.الوسائل المادية---------- 70
3.3.4.3.مصادر تمويل الأنشطة النسوية المنظمة ---------- 70

5.3.المساهمات الرئيسة للأنشطة النسوية المنظمة في مكافحة الفقر ----------70
1.5.3.ترقية مكانة المرأة الاجتماعية ـ المؤسسية---------- 70
2.5.3.إيجاد فرص عمل ومداخيل لصالح النساء ---------- 70
3.5.3.النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية---------- 70
4.5.3.الأمن الغذائي---------- 70
1.4.5.3.تحسين وتنويع التغذية---------- 70
1.1.4.5.3.دور نشاط زراعة الخضار في التموين بالمنتجات الغذائية ---------- 70
2.1.4.5.3.التموين بمنتجات الألبان والدواجن ---------- 70
3.1.4.5.3. تحسين التغذية---------- 70
5.5.3.تصميم وتنفيذ مشاريع مكافحة الفقر---------- 70

6.3.الأنشطة النسوية المنظمة ومقاربة التنمية البشرية المستديمة:العبر الرئيسة ------70
1.6.3.الطابع الداخلي والتشاركي للمبادرات النسوية المنظمة---------- 70
2.6.3.الحكم الرشيد المحلي:أشكال التنظيم والتسيير ومشاركة الأعضاء ---------- 70
3.6.3.تعزيز قدرات التكفل الذاتي باقتناء الكفاءات ---------- 70
4.6.3.تنمية شراكة إيجابية---------- 70
5.6.3.الآثار المستتبعة والانعكاسات على المستفيدين ---------- 70
6.6.3. عوامل استدامة الأنشطة النسوية المنظمة---------- 70

7.3.معوقات وحدود وآفاق الأنشطة النسوية المنظمة ----------70
1.7.3.المعوقات والحدود ---------- 70
1.1.7.3.المشاكل القانونية والمؤسسية ---------- 70
2.1.7.3.نقص الموارد المالية والمادية---------- 70
1.2.1.7.3.نقص الموارد المالية---------- 70
2.2.1.7.3.نقص الوسائل المادية ---------- 70
3.1.7.3.ضعف القدرات التنظيمية والتسييرية ---------- 70
4.1.7.3.ضعف مستوى تبني مقاربة التنمية البشرية المستديمة ---------- 70
2.7.3.آفاق تنمية الأنشطة النسوية المنظمة ---------- 70

الخاتمة----------70

التوصيات ----------70

توصيات خاصة : ----------70

توصيات عامة:----------70

BIBLIOGRAPHIE ----------70

قائمة الجداول :

الجدول 1.1:تطور إجمالي عدد السكان وسكان الحضر من 77 إلى 2000---------- 15

الجدول 2.1: معدل النمو الاقتصادي من 1996 إلى 2001(بالعملة الثابتة) --------- 16

الجدول 1.2:فوارق معدلات نجاح البنين/البنات في الباكلوريا سنة 1999(في بعض الولايات)---------- 25

الجدول 2.2:مؤشرات الصحة:الأهداف حتى أفق سنتي 2010 و2015---------- 30

الجدول 3.2:انعكاس ومساهمة أوساط الإقامة بالنسبة للإملاق ---------- 34

الجدول 4.2: تطور مؤشر التنمية البشرية في موريتانيا 1996 -2000 ---------- 61

الجدول 5.2:وضعية مؤشر التنمية البشرية في موريتانيا وإفريقيا جنوب الصحراء والدول العربية في التقرير العالمي حول التنمية ---------- 61

الجدول 6.2:مؤشر مشاركة النساء(م.م.ن) - موريتانيا---------- 62

الجدول 7.2:مؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس(م.ب.ن.ج) في موريتانيا 1996- 2000 ---------- 63

الجدول 8.2:مؤشر الفقر البشري(م.ف.ب) في موريتانيا 1996 - 2000 ---------- 64

الجدول 1.3:توزيع المنظمات غير الحكومية حسب قطاعات التدخل سنة 2001----- 70

الجدول 2.3:حصيلة التجمعات النسوية للادخار والقرض في ولايات انواكشوط وكوركول والحوض الغربي سنة 2001---------- 70

قائمة الأشكال البيانية :

الشكل البياني 1.1:توزيع إجمالي السكان حسب الولايات (%) _____ 16

الشكل البياني 2.1:تطور إنتاج السمك من 1995 إلى2003 _____ 18

.الشكل البياني 3.1:تطور إنتاج الحديدمن 1995 إلى 2001 _____ 18

الشكل البياني 4.1:تطور الإنتاج والمساحات الزراعية من 1986 إلى _____ 20

2001(بالأطنان والهكتارات) _____ 20

الشكل البياني 5.1:واردات المواد الغذائية من 1997 إلى 2001(بالأطنان) _____ 20

الشكل البياني 6.1:بنية الواردا ت الغذائية في 2001(بالأطنان) _____ 20

الشكل 1.2:تطور معدل التمدرس الخام من 1993/1992 إلى 2001/2000 _____ 24

الشكل البياني 2.2:تطور معدل محو أمية الكبار من 1995 إلى 2000 _____ 26

الشكل البياني 3.2:توزيع الأطفال دون سن 5 سنوات الذين يعانون من نقص الوزن 28

الشكل البياني 4.2: معدل التغطية الصحية حسب الولايات(باستثناء الترارزة وانواذيبو)

2001 _____ 29

الشكل البياني 5.2:تطور حصة الصحة من ن.د.خ من 1996 إلى 2001 _____ 31

الشكل البياني 6.2:انعكاس الفقر حسب وسط الإقامة _____ 32

الشكل البياني 7.2:مؤشر الفقر حسب الولايات _____ 33

الشكل البياني8.2:انعكاس الإملاق حسب الولايات _____ 34

الشكل البياني 9.2:توزيع السكن حسب النمط سنة 2000 (%) _____ 37

الشكل البياني 10.2:مصادر الطاقة الرئيسة المستخدمة في الطهي _____ 38

الشكل البياني 11.2:توزيع أنماط المراحيض حسب وسط الإقامة _____ 39

الشكل البياني 12.2:التخلص من القمامات المنزلية حسب وسط الإقامة _____ 39

الشكل البياني 1.3:توزيع التعاونيات حسب نمط النشاط على المستوى الوطني_____ 70

الشكل البياني 2.3:عدد الأنشطة النسوية المدرة للدخل في 8 ولايات من ولايات البلد

2000 _____ 70

الشكل البياني 3.3:حجم تمويل المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر

وبالدمج للأنشطة النسوية المدرة للدخل من 1999 إلى 2002(بملايين الأوقية) ___ 70

الشكل البياني 4.3:مجالات استخدام مداخيل التعاونيات النسوية _____ 70

الشكل البياني5.3 :المعوقات المالية للتعاونيات _____ 70

الشكل البياني 6.3:المشاكل الرئيسة للتعاونيات _____ 70

قائمة الإطارات :

الإطار1.2:أهداف ألفية التنمية(أ.أ.ت) ---------- 23
الإطار 2.2:تعريف المعدلات الخام والصافية للتمدرس والقبول ---------- 23
الإطار 3.2:صحة الأم والطفل ---------- 29
الإطار 4.2:الصندوق الموريتاني الكندي لمكافحة الفقر. ---------- 36
الإطار 5.2:صيانة البيئة والأمن البحري ---------- 41
الإطار 6.2:رهانات المنطقة الشاطئية الموريتانية ---------- 42
الإطار 7.2 :العمالة:المفاهيم والتعاريف ---------- 45
الإطار8.2: النصوص والممارسات ---------- 52
الإطار 9.2:النتائج الرئيسة للورشات الجهوية ------- Error! Bookmark not defined.
الإطار 10.2:مذكرة فنية ـ حساب مؤشر التنمية البشرية(م.ت.ب) ---------- 60
الإطار 11.2:مذكرة فنية ـ حساب مؤشر الفقر البشري(م.ف.ب) ---------- 65
الإطار 1.3:مكانة ودور المرأة في المجتمع التقليدي ---------- 68
الإطار 2.3 وضعية المرأة ---------- 69
الإطار 3.3:تعاونية إنيمش بالسيف 1(كيفه) ---------- 70
الإطار4.3:تأنيث الزراعة ---------- 70
الإطار 5.3:تعاونية التقدم بأدباي امبود ---------- 70
الإطار 6.3:تعاونية الجلود رقم 1 بكيفه ---------- 70
الإطار 7.3 : بنك النساء أو القرض الخفيف لصالح النساء الفقيرات ---------- 70
. الإطار 8.3:تعاونية "أمل ونجاح" بعرفات ـ انواكشوط ---------- 70
الإطار 9.3:جوكيري أندام ---------- 70
الإطار 10.3:تعاونية نساء كانكي ودورها في مكافحة الفقر ---------- 70
الإطار 11.3:تعاونية السعادة بامبود ---------- 70
الإطار 12.3:تعاونية فتح الباري ---------- 70
الإطار 13.3:تعاونية نيولي لزراعة الخضار ببوكي ---------- 70

ملخص

موريتانيا بلد ساحلي تغطي الصحارى ثلاثةأرباع مساحته.وقد عرف خلال العقود الأخيرةاختلالا كبيرا في التوازن بين الإنسان وبيئته انعكس في تدهور شديد لأنظمة الإنتاج الزراعي - الغابي -الرعوي نتيجة لتضافر العجز المطري المتكرر وتبني أنماط استغلال غير ملائمة للموارد الطبيعية.

وقد أدت هذه الوضعية بالسكان إلى الانتظام في حركة تحضر وتمدن قوية قلصت بشكل كبير نسبة الريفيين البدو التي كانت كبيرة لافي الماضي(4,8 % سنة 2000 مقابل 73 % سنة 1965) وكادت تضاعف معدل التمدن من 1977(23%) إلى سنة 2000(53%).

أدى تضافر النمو السكاني الكبير(2,4% سنويا ما بين سنتي 1988 و2000) مع تسارع وتيرة الهجرة الريفية إلى تثبيت السكان على طول المحاور الطرقية وفي هوامش المدن حيث انتشرت أحياء ذات سكن هش خاصة في

العاصمة انواكشوط التي كانت تأوي في سنة 2000 نسبة 22% من سكان البلد و42% من ساكان الحضر.

منذ زهاء عقدين، انتهج البلد سياسة اقتصادية جديدة تمخضت عن استعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى والنمو الاقتصادي(4,8%) والسيطرة على التضخم وتحرير قطاعات النشاط الرئيسة عبر تخلي الدولة التدريجي عن الأنشطة الإنتاجية وإيجاد مناخ مؤسسي وقانوني موات لتنمية منسجمة ومستديمة.بيد أن مسيرة البلد تبقى عرضة لعوائق ومعوقات من قبيل ارتفاع مستوى الفقر وضعف القاعدة الإنتاجية للقطاع الأولي وضعف اندماج الاقتصاد في التجارة العالمية.

التنمية البشرية المستديمة خيار تنموي يستهدف إيجاد مناخ يمكن البشر من الاستغلال الأمثل لمقدراتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتنميتها عبر القضاء على الفقر وصيانة البيئة والحكم الرشيد وخلق فرص العمل الدائمة وترقية المرأة.

وتجسد هذه المقاربة الاهتمام الذي توليه المجموعة الدولية لمشاركة السكان ومنظمات المجتمع المدني وإشراكهم في المسؤولية.

وعيا من الحكومة الموريتانية بدور التنمية البشرية المستديمة في تحسين ظروف معيشة السكان خاصة الأشد فقرا،فقد أطلقت مبادرة في هذا المجال تجسدت في إنشاء مرصد التنمية البشرية المستديمة(م.ت.ب.م) في سنة 1997 بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية ووكالات نظام الأمم المتحدة(قطاع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية - اليونسكو).

تتنزل إنجازات مرصد التنمية البشرية المستديمة على مستويات متعددة:

تشكيل شبكات محلية بوصفها مراحل ضرورية على طريق إقامة الشبكة الوطنية للتنمية البشرية المستديمة،

تحديد وتثمين التجارب الأهلية الجماعية من نمط التنمية البشرية المستديمة،

تنظيم ورشات جهوية لصالح المجموعات الأهلية المنظمة من أجل ترقية مقاربة التنمية البشرية المستديمة،

تنظيم عمليات تبادل الخبرات بين المجموعات الأهلية،

نشر التقارير الوطنية حول التنمية البشرية المستديمة التي تمثل أدوات ترويج وتحسيس وترقية لمقاربة التنمية البشرية المستديمة

توضح التقدم المحقق في هذا المجال على المستوى الوطني إضافة إلى النواقص التي ما زال يتعين استكمالها.وقد تناولت التقارير الثلاثة المنشورة سنوات 1996، 1997 و2000، على التوالي، المواضيع الرئيسة التالية:السكن والمؤشرات الاجتماعية، الفقر النقدي والفقر البشري والأنشطة الإنتاجية والبيئة في الوسط الريفي.أما موضوع هذا التقرير، فيتناول الأنشطة النسوية المنظمة ومساهمتها في مكافحة الفقر.

تمكن مؤشرات التنمية البشرية من قياس درجة الرفاهية التي تمنحها البيئة للبشر.ويتعلق الأمر بمؤشر التنمية البشرية(م.ت.ب) ومؤشر مشاركة النساء(م.م.ن) ومؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس(م.ت.ب.ن.ج) ومؤشر الفقر البشري.

وفي مجال التهذيب، سجلت موريتانيا تقدما معتبرا خلال العقود الأخيرة خاصة في ميدان التمدرس. وتجسد هذا التقدم في توسع كبير للتعليم الأساسي إضافة إلى تنمية البنى التحتية المدرسية والزيادة الكبيرة في أعداد التلاميذ حيث ارتفع معدل التمدرس الخام من 45,8 % سنة 1990 إلى 87 % سنة 2001 بينما تضاعف عدد المدارس والأقسام التربوية أربع مرات ما بين سنتي 1983 و2000.

وللتغلب على المعوقات الرئيسة التي تعترض سبيل النظام التربوي من حيث النجاعة والجودة وقدرات التسيير والتخطيط، تبنى البلد سنة 1999 إصلاحا تربويا جديدا وطبق خطة عشرية تدعى" الخطة الوطنية لتطوير النظام التربوي"(خ.و.ت.ن.ت).

رغم أن وضعية قطاع الصحة كانت مقلقة سابقا، فقد عرف تحسينات كبيرة إثر تطبيق الحكومة مجموعة من السياسات والإستراتيجيات في المجال الصحي الاجتماعي منذ الثمانينات. وتجسدت لا التحسينات في انعكاسات إيجابية على معظم مؤشرات الصحة العمومية إثر زيادة التغطية الصحية والتطعيمية وتوسيع النفاذ العام إلى الخدمات الصحية.

وتبقى المعوقات في هذا القطاع مرتبطة بنواقص في ميدان الوقاية وجودة العلاجات والنظافة.

تنتشر ظاهرة الفقر نسبيا في صفوف السكان الموريتانيين وذلك رغم تراجعها خلال عقد التسعينات(46,3% من السكان سنة 2000 مقابل 50,5% سنة 1996).

وتشتد وطأة هذه الظاهرة بشكل ملحوظ للغاية في الوسط الريفي وفي هوامش المدن الكبيرة بوصفها المناطق الرئيسة لاستقبال السكان الريفيين المعدمين.

وأمام استمرار الفقر بمختلف أشكاله(النقدي والبشري)، تبنت موريتانيا استراتيجية لمكافحة الفقر من خلال إعداد إطار استراتيجي لمكافحة الفقر(إ.إ.م.ف) يجري تطبيقه حاليا.

في موريتانيا، أدى التحضر الجماعي والتوسع المديني إلى انتشار السكن الهش.غير أن ثمة تحسنا في هذا المجال،إذ انخفضت نسبة السكن الهش إلى 33% من إجمالي المساكن سنة 2000 مقابل 45 % في سنة 1990.وتفسر العلاقة الوثيقة بين نمط السكن ومستوى معيشة السكان استمرار ظروف السكن الصعبة على مستوى نسبة كبيرة من السكان: ويعكس ذلك النقص في ميدان أ) التموين بالماء الشروب، ب)الإضاءة(70% من الأسر يستخدمون الشموع)، ج) مصادر الطاقة(حيث يمثل الحطب المصدر الأكثر شيوعا)، د)الصرف الصحي(تبلغ نسبة التغطية أقل من 20%) والتجهيزات الصحية(التي يفتقر إليها أكثر من نصف الأسر).ولمواجهة هذه الوضعية، وضعت الحكومة استراتيجية في ميدان السكن والتنمية الحضرية المندمجة.

تجسد تدهور الإطار البيئي في موريتانيا نتيجة لتضافر الجفاف والضغط البشري في زحف الرمال وتدهور التنوع البيئي والاستغلال المفرط للموارد الزراعية - الغابية - الرعوية، الأمر الذي حدا بالسلطات الوطنية إلى إطلاق مسار تحديد استراتيجية شاملة لتسيير وصيانة البيئة من خلال إعداد أطر استراتيجية وطنية(لمخطط التوجيهي لمكافحة التصحر الخطة المتعددة القطاعات لمكافحة التصحر، الاستراتيجية الوطنية للمحافظة، برنامج العمل الوطني، برنامج العمل الوطني من أجل البيئة) ومجموعة من الأدوات المؤسسية والقانونية بغية إدماج البعد البيئي في جميع البرامج الاقتصادية والاجتماعية كما في السياسة التنموية الوطنية(الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، الخ...).

أسفر تدمير قواعد الإنتاج الريفي والتحضر والتمدن السريعان عن نتائج جسيمة على إشكالية العمالة في موريتانيا التي تتميز اليوم باختلال في التوازن بين الطلب(30.000 فرصة عمل سنويا) والعرض(3.000 إلى 4.000 فرصة عمل سنويا في المدن) وتفتيت سوق العمل ونقص الاستخدام أو البطالة المقنعة خاصة في الوسط الريفي وارتفاع نسبة التشغيل الذاتي وتزايد عدد النساء المتواجدات بصور مختلفة في سوق العمل وحيوية سوق العمل غير المصنف في الوسط الحضري.

تجسدت سياسة الدولة في هذا الميدان عبر تدخلات مخصوصة استهدفت توسيع قاعدة العمالة(استخدام تقنيات الاستخدام الكثيف للعمالة، البرامج الوطني للمشاريع الصغيرة/الغذاء مقابل العمل) وصياغة سياسة جديدة للعمالة سنة 1997 ودمج هذه السياسة في الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر من خلال تنمية برامج كثيفة استخدام اليد العاملة ودعم المقاولات الصغيرة وتطوير التكوين المهني واتخاذ إجراءات خاصة لصالح النساء والشباب.

في إطار ترقية الحكم الرشيد بوصفه عاملا حاسما في كل عملية تنموية، اتخذت موريتانيا مجموعة من الإجراءات تجسدت في إصلاح الإطار الإداري وتحسين الإطار القانوني والقضائي وإطلاق مسار اللامركزية لصالح الجماعات المحلية وترقية المجتمع المدني والقطاع الخاص.وفي هذا الإطار، تندرج المصادقة سنة 1999 على الإعلان التوجيهي للحكام الرشيد والبرنامج الوطني للحكم الرشيد الذي يستهدف ردم الثغرات واستكمال النواقص في هذا

المجال.وتتمثل هذه النواقص في عدم التلاؤم بين النصوص والممارسة السائدة في النظام القضائي وأحادية الإطار القانوني الذي لا يأخذ في الحسبان بشكل كاف التفاوت بين البلديات حيث تشكل إجراءات تحويل الصلاحيات مصدرا للمصاعب بين سلطات الدولة اللاممركزة والسلطات البلدية.

إن ترقية المرأة الموريتانية التي تشكل إحدى أولويات السلطات العمومية تعتبر شرطا لا غنى عنه لتنمية البلد اقتصاديا واجتماعيا.

وقد عانت النساء كمجموعة هشة أكثر مما عانى الرجال من تدهور ظروف معيشة السكان طوال الثلاثين سنة الأخيرة نتيجة للجفاف والتصحر.وهذا ما حدا بهن إلى إيجاد أطر تنظيمية(التعاونيات النسوية والمنظمات غير الحكومية)لتحسين ظروف حياتهن.

وقد نمت هذه الحركة الجمعوية كثيرا خلال العقد الأخير.ومكنت هذه الدينامكية التعاونية النساء من تطوير عديد من الأنشطة الإنتاجية في المجالات الزراعية والحرفية والتجارية كزراعة الخضار والخياطة والتطريز والمشغولات الجلدية وصناعة الحصائر والنسيج والصباغة والتنمية الحيوانية والصيد التقليدي والمطاعم والصناعات الحرفية المتنوعة.

واتى نمو الحركة الجمعوية ما أقامته السلطات العمومية من إطار مؤسسي وقانوني مشجع لنمو المجتمع المدني ومشاركته في تنمية البلد.

تواجه الأنشطة النسوية المنظمة مصاعب كثيرة.وتترتب على النواقص في مجال التنظيم والتسيير والتحكم في التقنيات انعكاسات سلبية على إنتاجية العمل وبالتالي على مردودية الأنشطة المقام بها.

والواقع أن الوسائل المادية المتاحة للتعاونيات النسوية تبقى متواضعة، حيث أن ثلاثة أرباع التعاونيات لا تملك تجهيزات كافية في المجالات الزراعية والرعوية.كما يشكل نقص العمال المؤهلين والأمية عقبتين كأداوين أمام نجاح التعاونيات والمنظمات غير الحكومية.وبالإضافة إلى وسائلها الذاتية المتواضعة للغاية، فقد استفادت الحركة الجمعوية من تمويلات خارجية مع ظهور مؤسسات الادخار والقرض(بنك النساء، الصناديق الشعبية للادخار والقرض) ومن تدخلات المفوضية المكلفة بحقزق الإنسان ومكافحة الفقر وبالدمج التي مكنت من تنمية الأنشطة المدرة للدخل.وتمثل القروض الممنوحة في هذا الإطار نسبة 11% من إجمالي القروض الممنوحة على المستوى الوطني.

رغم المصاعب الكثيرة التي تواجهها الأنشطةا لنسوية، فإنها تساهم في مكافحة الفقر في البلد على مستوى ترقية المكانة الاجتماعية المهنية للمرأة في ميدان خلق فرص العمل وزيادة المداخيل النسوية والأسرية من خلال نفاذ أكبر إلى الخدمات الاجتماعية وتحسين وضعية الغذاء والتغذية(منتجات البستنة، الألبان، اللحوم...).كما تساهم أنشطة النساء المنظمة أيضا في اكتساب تجربة أكبر في ميدان تصميم وتنفيذ مشاريع مكافحة الفقر ونفاذ المرأة إلى سوق العمل المنظمة.

بيد أن ثمة عقبات تظل تعترض سبيل تنمية هذه الأنشطة: من مشاكل قانونية ومؤسسية على مستوى النصوص التشريعية ومصاعب نفاذ النساء إلى الملكية العقارية وتعقيد آليات الاعتماد ونقص الموارد المالية والوسائل المادية وضعف قدرات التنظيم والتسيير.

تكمن أصالة وأهمية الأنشطة النسوية، رغم العقبات الكثيرة، في حقيقة أن بعض هذه الأنشطة تدمج الأبعاد الأساسية لمقاربة التنمية البشرية المستديمة عبر طابعها الداخلي والتشاركي وتطبيقها مبادئ الحكم المحلي الرشيد على مستوى شكل التنظيم والتسيير ومشاركة الأعضاء وتعزيز القدرات وتنمية شراكة إيجابية إضافة إلى استتباع آثار وانعكاسات إيجابية على المستفيدين.

من شأن تعميم وإشاعة هذه المبادرات الناجحة في ميدان التنمية البشرية المستديمة عن طريق تبادل الخبرات بين المجموعات الأهلية أن يشكل مساهمة مهمة في ترقية التنمية البشرية المستديمة على مستوى البلد ككل.

مدخل

ينشر مرصد التنمية البرية المستديمة منذ سنة 1996 تقارير وطنية حول التنمية البشرية المستديمة في إطار المبادرة المتخذة في هذا الميدان من قبل الحكومة الموريتانية بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية والوكالات المتعاونة لنظام الأمم المتحدة(قطاع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، اليونسكو).

وتتوخى هذه التقارير التي هي المصدر الرئيس للمعلومات في مجال التنمية البشرية المستديمة على المستوى الوطني تحليل وتقييم وضعية البلد مع إبراز التقدم المحقق والنواقص المتبقية.

ويضم التقرير الوطني للتنمية البشرية المستديمة بصورة عامة (أ) تشخيص وضعية البلد الاقتصادية والاجتماعية، (ب) تقييم المؤشرات المركبة على المستوى الوطني(مؤشر التنميةالبشري، مؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس، مؤشر مشاركة النساء، مؤشر الفقر البشري)، (ج) تحليل مختلف أبعاد التنمية البشرية المستديمة ثم (د) دراسة موضوع مخصوص وارد من منظور ترقية التنمية البشرية المستديمة.

وتستهدف مضامين هذه التقارير عبر المنهجية المفصلة فيها ترقية مقاربة التنمية البشرية المستديمة التي يمثل انتهاجها شرطا جوهريا يتوقف عليه التحسين المستديم لظروف معيشة السكان، خاصة الأشد فقرا.

وقد تناولت المواضيع الخاصة المدروسة في التقارير الثلاثة السابقة مسائل حاسمة من قبيل العلاقات بين " السكن والمؤشرات الاجتماعية" و" الفقر النقدي والفقر البشري" والعلاقة بين " البيئة والأنشطة الإنتاجية في الوسط الريفي".

وتفسر اختيار" الأنشطة النسوية المنظمة ومساهمتها في مكافحة الفقر" موضوعا خاصا

لهذا التقرير الأهمية التي توليها المجموعة الدولية والسلطات العمومية الموريتانية لترقية النساء ومشاركتهن في تنمية البلد اقتصاديا واجتماعيا.

كما يجد مسوغه أيضا ضمن السياق الراهن حيث تعكف الحكومة بدعم من شركائها على تجسيد برنامج واسع لمكافحة الفقر عبر تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر طبقا لأهداف ألفية التنمية.

ففي هذا الإطار، تتجلى أهمية معرفة إلى أي مدى وإلى أية درجة تساهم المنظمات النسوية بأنشطتها في مكافحة الفقر في البلد.

وفضلا عن ذلك، وتوازيا مع إنجاز نشر التقارير الوطنية حول التنمية البشرية المستديمة، فإن مرصد التنمية البشرية المستديمة يواصل السعي لبلوغ أهدافه في مجال ترقية التنمية البشرية المستديمة عن طريق استثمار التجارب الناجحة في هذا المجال وتنظيم تبادل الخبرات بين المجموعات الأهلية، مدرجا بذلك عمله ضمن الأولويات التي حددتها الحكومة خاصة منها ترقية الحكم الرشيد ومكافحة الفقر.

وينقسم هذا التقرير إلى ثلاثة فصول رئيسة أولها مكرس للتعريف بموريتانيا على الصعيد الطبيعي والبشري والاقتصادي، بينما يتناول ثانيها أبعاد التنمية البشرية المستديمة ومؤشراتها المركبة ومقاربتها في موريتانيا.أما الفصل الثالث، فيفرد لموضوع التقرير الخاص، إذ يحلل الأنشطة النسوية المنظمة ومساهمتها في مكافحة الفقر.

موريتانيا بلد مترامي الأطراف تبلغ مساحته 1.030.700 كلم2 ويقع بين خطي العرض 14°و27° 10' شمالا وبين خطي الطول 5° 20' و17° 30' غربا.وبذلك فهو يحتل موقع حلقة الوصل بين إفريقيا الغربية وإفريقيا الشمالية، إذ تحده من الشمال الجزائر والصحراء الغربية ومن الشرق والجنوب الشرقي مالي ومن الجنوب الغربي السنغال ومن الغرب

المحيط الأطلسي

1.1. عناصر الوسط الطبيعي

يتأثر الوسط الطبيعي الموريتاني تأثرا عميقا بالجفاف الذي يضرب البلد منذ السبعينات.وقد أسفر تضافر نتائج هذا الجفاف مع تأثيرات الضغط البشري عن تدهور البيئة على العموم الأمر الذي كان له انعكاس واضح على ظروف معيشة السكان وتوزيعهم على المجال.

1.1.1.التضاريس والمناخ

تحتل السهول والهضاب المسطحة معظم أجزاء التراب الموريتاني.وتمثل هذه الهضاب أشكال التضاريس الأكثر ارتفاعا.وتوجد أساسا في تيرس الزمور حيث تقع كدية الجل التي يبلغ ارتفاعها 915م، وفي آدرار ولعصابه والحوض وتكانت حيث يبلغ الارتفاع زهاء 500م.

أما باقي البلد، فيتميز على العموم بالانبساط مع وجود قفار شاسعة(المجابات الكبرى، آوكار...).

وعلى الساحل الأطلسي، الصخري في جزئه الشمالي والرملي في جزئه الجنوبي، تتعاقب السباخ والكثبان الحية.

وعلى الصعيد المناخي، تمثل القفار ثلثي إجمالي مساحة البلد، حيث لا يتلقى سوى جزء يسير من الإقليم(11%)أكثر من 200مم سنويا وخارج هذا الجزء، تتراوح المعدلات المطرية السنوية ما بين 0 و100 مم(في وسط وشمال البلد).كما تتميز درجات الحرارة بالارتفاع على العموم إذ تتراوح متوسطاتها الدنيا ما بين 28° في الشمال الغربي و36° في الجنوب الشرقي.

وقد أدى تراكم العجز المطري المتكرر منذ جفاف السبعينات والثمانينات إلى انزلاق خط التماطر100مم مسافة 100 إلى120 كلم نحو الجنوب، محولا بذلك مساحة 150.000كلم 2 من الأراضي إلى قفار.وأسفر هذا الانزلاق الكبير صوب الجنوب لخطوط التماطر عن صقل التربة واختفاء جزء كبير من الغطاء النباتي نجما وشجرا.

كما أدت الظروف المناخية الصعبة للغاية خلال السنوات الثلاثين الماضية وكذا الأنماط غير الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية إلى خلق اختلال قاتل في التوازن بين الإنسان ووسطه انعكس في تدهور نظم الإنتاج الزراعي - الغابي - الرعوي وإفقار سكان الأرياف.

كما أدت الظروف المناخية الصعبة للغاية خلال السنوات الثلاثين الماضية وكذا الأنماط غير الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية إلى خلق اختلال قاتل في التوازن بين الإنسان ووسطه انعكس في تدهور نظم الإنتاج الزراعي - الغابي - الرعوي وإفقار سكان الأرياف

2.1.1. الموارد المائية

لا يملك البلد مجاري مائية، باستثناء نهر السنغال الذي يتقاسمه مع مالي والسنغال المجاورين.

وتتمثل باقي المياه السطحية في روافد وشعب نهر السنغال مثل وديان كاركور وكركول وكندي وفي البحيرات والبرك والخلجان المؤقتة بهذه الدرجة أو تلك كبحيرتي الآك والركيز وتامورت النعاج.

وتتوقف المياه السطحية كليا على الأمطار السنوية.وقد تسنى انتظام تدفق مياه نهر السنغال بفضل بناء سدي مننتالي وجاما في إطار منظمة استثمار نهر السنغال.

ويوجد معظم المياه الجوفية المعروفة في جنوب وجنوب غرب البلاد. وأهم المخزونات االمائية هي البحيرات الجوفية للترارزة وبالنشاب وبلنوار والبحيرة الطميية لحوض نهر السنغال.

وهذه المخزونات االمائية هي في معظمها متحجرة وغير متجددة بالتالي باستثناء البحيرة الطميية لحوض نهر السنغال التي يغذيها فيضان النهر سنويا.

ومن جهة أخرى ، ونظرا لقرب المحيط وجفاف المنطقة، فإن هذه المستودعات معرضة لخطر غزو الملوحة في العمق ، إذ تقع الجبهة الملحية على بعد خمسين كلم تقريبا شرق انواكشوط.

2.1. المظاهر الديمغرافية

ارتفع عدد سكان موريتانيا من حوالي 500.000 نسمة سنة 1944 إلى 1.097.800 نسمة سنة 1965 وإلى 1.338.800 نسمة سنة 1977 وإلى 1864200 نسمة سنة 1988 ثم إلى 2.508.159 نسمة سنة 2000 حسب معطيات الإحصاء العام للسكان والمساكن لسنة 2000.

الجدول 1.1:تطور إجمالي عدد السكان وسكان الحضر من 77 إلى 2000

السكان	1977	1988	2000
إجمالي السكان	1338800	1864200	2508159
السكان الحضريون	304000	764000	1323039
سكان انواكشوط	134704	393325	558195
سكان انواكشوط كنسبة % من إجمالي السكان	10	21	22
سكان انواكشوط كنسبة % من السكان الحضريين	44	51	42
معدل التحضر	23	41	53

المصدر:المكتب الوطني للإحصاء 2002

وترجع هذه الزيادة السريعة لعدد السكان إلى معدل تزايد سنوي مرتفع(2,9 % ما بين سنتي 1977 و1988 و2,4 % ما بين سنتي 1988 و2000).ويفسر هذا ارتفاع معدل الولادة(50 % ° سنة 1970، 43,3 % ° في نهاية التسعينات و43,9 % ° سنة 2000) في وقت عرف فيه معدل الوفيات تراجعا ملحوظا(21,2 % ° ما بين سنتي 1982 و1986 و 13,4 % ° سنة 2000) نتيجة لتحسن التغطية الصحية وظروف المعيشة بوجه عام.

كانت العاصمة نواكشوط تأوي، في سنة 2000، 22 % من مجموع سكان البلد و 42% من السكان الحضريين

وقد عرفت ظاهرة الهجرة زخما كبيرا جراء الجفاف والتصحر اللذين استتبعا نزوحا ريفيا جماعيا مما أدى إلى تحضر البدو وقيام حركة تمدن متسارعة.وهكذا تراجعت نسبة الريفيين البدو بشكل كبير، حيث أصبحوا أقلية ضئيلة للغاية بعدما كانوا أ كثرية ساحقة: فتقلص عددهم من 73 % سنة 1965 إلى 32,9 % سنة 1977 إلى 11,4 % سنة 1988 إلى 4,8 % فقط سنة 2000.

كما سجل معدل التمدن تزايدا ملحوظا أيضا: فارتفع من 3% سنة 1962 إلى 23 % سنة 1977 إلى 41 % سنة 1988 ليصل إلى 53 % سنة 2000(الجدول 1.1).

وأسفرت حركتا التحضر والتمدن الكبيرتان اللتان عرفهما البلد عن استقرار عشوائي للسكان انعكس في تكاثر عدد " القرى النووية "في الوسط الريفي وعلى طول المحاور الطرقية فضلا عن انتشار الأحياء الهامشية ذات السكن الهش على أطراف المدن خاصة انواذيبو والعاصمة انواكشوط التي كانت تأوي في سنة 2000 الماضية 22 % من إجمالي سكان البلد و 42 % من سكانه الحضريين.

وفي هذه الأحياء الضعيفة الاندماج المغتصبة عنوة والمعروفة باسم الكزرات أو الكبات حيث يقيم فقراء منحدرون من الريف غالبا، توجد نسبة عالية من الأسر التي يربها نساء.

ويواجه سكان هذه المجالات الهامشية مشاكل تتعلق بالصحة والتهذيب ومحو الأمية والماء الشروب والكهرباء و البيئة والأمن.وتمثل هذه الأحياء، حيث تنتشر ظاهرة أطفال الشوارع وعصابات المنحرفين المنقطعين عن المجتمع، المصادر الرئيسة لاكتتاب المتسولين الذين تزايد عددهم خلال السنوات الأخيرة في المدن الكبيرة لاسيما انواكشوط.

وقد ترتب على تدفق المهاجرين من الريف الذي تفاقم جراء تدهور ظروف المعيشة في البوادي تزايد عدم التكافؤ في توزيع السكان على التراب الوطني بحيث أصبحت مناطق مترامية الأطراف(في الشمال والوسط) شبه مهجورة بينما تجاوزت كثافة السكان في مناطق أخرى 40 نسمة في كل كلم2(منطقة النهر).ويظهر توزيع السكان على الولايات، بعد انواكشوط، الوزن السكاني الهام لولايتي الحوض الغربي والترارزة اللتين تأويان على التوالي 11,2 % و10,6 % من إجمالي سكان البلد، تليهما ولايات البراكنه(9,8 %) وكوركول(9,68 %) والعصابه(9,66 %)

والحوض الغربي(8,45 %) .أما الولايات الأقل سكانا فهي إينشيري(0,4 %) وتيرس الزمور(1,6 %)(الشكل البياني 1.1).

الشكل البياني 1.1:توزيع إجمالي السكان حسب الولايات (%)

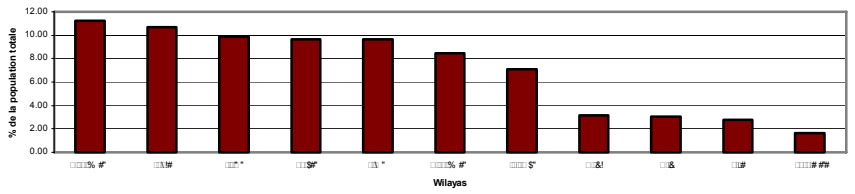

المصدر:الإحصاء العام للسكان والمساكن 2000/المكتب الوطني للإحصاء 2000

ومن جهة أخرى، فإن التحضر العشوائي للسكان(الذي يستجيب لمعايير متنوعة) ينعكس في تزايد أعداد التجمعات الحضرية الصغيرة المبعثرة مجاليا خاصة جنوبي طريق الأمل(انواكشوط ـ النعمة). وتصعب هذه الوضعية تغطية تلك التجمعات بالخدمات الاجتماعية الأساسية: من تهذيب وصحة وماء شروب...

3.1. *المظاهر الاقتصادية*

موريتانيا بلد ضعيف الدخل الفردي، إذ قدرت قيمة ن.د.خ/نسمة فيه بمبلغ 386 دولار أمريكي سنة 2001.

الجدول 2.1: معدل النمو الاقتصادي من 1996 إلى 2001(بالعملة الثابتة)						
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل النمو	3,2	3,7	4	4,2	5	4,8
المصدر:وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/المكتب الوطني للإحصاء						

وفي هذا السياق، مكن العمل الذي قامت به الحكومة من السيطرة على التوازنات المالية وتقويم الميزانية بفضل المزيد من التحكم في النفقات وتحسين الحسابات الخارجية ومراجعة إطار الاستثمار في اتجاه موات للاستثمار الخصوصي.

كما مكن البلد تطبيق هذه السياسة من تحقيق تقدم كبير في مجال التنمية خلال السنوات الأخيرة.

وهكذا، سجل النمو الاقتصادي الذي بلغ نسبة 1,7 %سنة 1992 تحسنا منذ سنة 1999 بفضل تعزيز الجهود وخاصة بفضل تطبيق إصلاحات إضافية في مجال التنظيم (الجدول 2.1).كما تم إحراز نجاحات أيضا في ميدان مكافحة الفقر والتضخم.ففي سنة 2001، بلغت نسبة النمو الحقيقي 4,8 % وإن كانت قد جاءت دون النسبة المسجلة في سنة 2000 بقليل، حيث بلغت هذه الأخيرة زهاء 5 %.

ويفسر هذا التباطؤ الخفيف الملاحظ في وتيرة النمو سنة 2001 عاملان هما نضوب الطلب على خامات الحديد على المستوى الدولي مما أدى إلى تراجع نمو قطاع التعدين(7%)، أولا، ثم ضعف أداء القطاع الزراعي(- 10 %)، ثانيا.ورغم ذلك، فقد ظل أداء سنة 2001 أعلى من المتوسط الملاحظ خلال السنوات 1995 - 1999 حيث بلغت نسبة النمو زهاء 4,2 %.وتفسر مستوى النمو الجيد المسجل خلال سنة 2001 النتائج التي تم التوصل إليها في بعض قطاعات الاقتصاد الحيوية ـ خاصة قطاعات التنمية الحيوانية(3,9%) والصيد الصناعي(7,4%) والنقل والاتصالات(15,5%) ـ، وذلك رغم وضعية وبذلك فهو ينتمي إلى مجموعة البلدان الأقل تقدما.بيد أن موريتانيا تملك مقدرات اقتصادية كبيرة توفر لها إمكانيات تنموية حقيقية.

1.3.1. السياسة الاقتصادية

انتهجت موريتانيا منذ عقدين تقريبا سياسة اقتصادية جديدة استهدفت استعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى.وقد أسفر تطبيق هذه السياسة في سنة 1995 عن التوقيع مع المجموعة الدولية على برنامج برسم تسهيلات الإصلاح الهيكلي المعززة(ت.إ.هـ.م) يركز على استعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى والتحكم في مستوى المديونية وإصلاح الإطار العام للاستثمار وتحرير الاقتصاد.

دولية تميزت بانخفاض صادرات خام الحديد بنسبة 8,8 % سنة 2001.

وقد بقي مستوى التضخم ثابتا تحت عتبة 5 % سنة 2001، بينما ظل عجز الحساب الجاري(ميزان المدفوعات) خارج التحويلات الرسمية في حدود 2 % من قيمة ن.د.خ. كما بلغ احتياطي العملات الصعبة مقدرا بأشهر الاستيراد سبعة(7) أشهر سنة 2001.

وبلغت الاستثمارات الخصوصية المباشرة التي كانت صفرا تقريبا سنة 1999 مبلغ 3,6 مليار أوقية سنة 2001 بعد الرقم القياسي الذي سجلته سنة 2000 وقدره 9,6 مليار أوقية.وساهمت بشكل كبير في اجتذاب المستثمرين الخصوصيين إلى البلد الإصلاحات التي طبقتها السلطات العمومية في مجال تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي للأعمال(مدونة التجارة، مدونة الإجراءات المدنية والجنائية والإدارية، قانون التحكيم، الخ) وكذا إصلاح النظام المالي إضافة إلى برامج الخوصصة وبصورة أعم تحسين مستوى الحكم الرشيد.

وتفسر مواصلة التسيير الحذر على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية الاستقرار الملحوظ على مستوى التوازنات الاقتصادية الكبرى حتى خلال سنة 2001.وقد أعيد توجيه النفقات العمومية صوب القطاعات الاجتماعية وتخفيف الفقر.كما تواصلت وتحسنت جهود تحصيل الإيرادات العمومية.

بيد أن سنة 2001 تميزت، مع ذلك، بتراجع واضح لإيرادات الدولة(- 7,5 % من 58 مليار أوقية سنة 2000 إلى 51,8 مليارا سنة 2001) مع زيادة كبيرة في النفقات العمومية(+ 12 % من 58,7 مليار أوقية سنة 2000 إلى 65,7 مليارا سنة 2001) مما استتبع عجزا في صافي رصيد العمليات المالية المعززة للدولة بلغ نسبة 5,8 % من قيمة ن.د.خ، في حين كانت نسبة هذا العجز سنة 2000 أقل من 1 % من قيمة ن.د.خ.وفي هذا السياق، اتخذ البنك المركزي الموريتاني إجراءات لإضفاء شيء من المرونة على شروط القرض لتشجيع القطاع الخاص.وهكذا، انخفض معدل الحسم من 18 % سنة 2000 إلى 11% سنة 2001، الأمر الذي استتبع انخفاض معدلات الفائدة المطبقة من قبل المصارف التجارية.

يمثل الصيد أحد مصدر البلد الرئيسيى للعملات الأجنبية، كما يقدر متوسط مساهمته في الناتج الداخلي الخام بنسبة 14 %

ورغم هذا النمو الجيد، فما زال البلد يعاني من معوقات عديدة منها مستوى الفقر المرتفع حتى الآن وضعف القاعدة الإنتاجية وضعف إنتاجية بعض القطاعات خاصة القطاع الأولي(بوصفه محرك الاقتصاد ومصدر فرص العمل ومشغل جزء هام من سكان البلد) ونقص تأهيل الموارد البشرية وضعف مستوى اندماج الاقتصاد في التجارة العالمية.ويمثل الإطار المندمج لمساعدة البلدان الأقل تقدما وكذا استحقاق البلد مؤخرا الاستفادة من المبادرة المعززة لصالح الدول الفقيرة المثقلة بالمديونية بادرة خير ترهص بإمكانيات حقيقية لتحقيق التنمية الوطنية عبر تذليل جميع هذه العقبات بصورة تدريجية.

وفي مجال التجارة الخارجية، يبين التطور الأخير أن درجة انفتاح الاقتصاد تنزع إلى التزايد، إذ ارتفعت من 87 % من قيمة ن.د.خ سنة 1999 إلى 97 % سنة 2001.

ويعود هذا التطور أساسا إلى زيادة الواردات(53 % سنة 2001 مقابل 49 % سنة 1999).وقد سجلت صادرات السلع زيادة ضعيفة من حيث القيمة(3,4 % في المتوسط) بين سنتي 1999 و2001، حيث ارتفعت من 333,1 مليون دولار سنة 1999 إلى 356,2 مليون دولار سنة 2001.ويجدر التنويه بأن مساهمة قطاعات التصدير في نمو الاقتصاد كانت سلبية خلال سنة 2001.وبعد تسجيل رصيد فائض طوال عشر سنوات تقريبا، عاد الميزان التجاري ليسجل عجزا سنة 2001 قدره 2,2 مليار أوقية(- 0,9 % من قيمة ن.د.خ).

وأصبح ميزان المدفوعات الإجمالي عاجزا سنة 2001(-12 مليار أوقية، أي ما يمثل 4,6 % من قيمة ن.د.خ) نتيجة لاستمرار تدهور صافي الصفقات الجارية من جهة ولأعباء المديونية الخارجية من جهة أخرى.

وبالمقابل، فقد سجل برنامج الخوصصة تقدما معتبرا.وهكذا، تمت خوصصة المكتب الوطني للبريد والمواصلات في إبريل 2001 بعد شركة الخطوط الجوية الموريتانية التي تعود خوصصتها إلى سنة 2000.

2.3.1. و ضعية القطاعات الاقتصادية

تبدو وضعية القطاعات الاقتصادية كما يلي:

ترجع نسبة 72 % من قيمة ن.د.خ سنة 2000 إلى القطاع الثانوي الذي يدمج الأنشطة التعدينية والصيد والصناعات المعملية(الصناعات الغذائية غيرها).ويشكل الصيد والتعدين، بحكم أهميتهما في الاقتصاد، النشاطين الغالبين في القطاع الثانوي.

ويعد الصيد أحد مصادر البلد الرئيسة للعملات الصعبة.ويقدر متوسط مساهمته في قيمة ن.د.خ بحوالي 14 % .كما توفر أنشطة الصيد نسبة

27 % من موارد ميزانية الدولـة و 54 % من إيرادات الصادرات.

ويقدر إنتاج الأسماك المحقق بحوالي 600.000 طن سنويا، رغم عدم انتظامه بين سنة وأخرى(الشكل البياني 2.1).

الشكل البياني 2.1:تطور إنتاج السمك من 1995 إلى2003

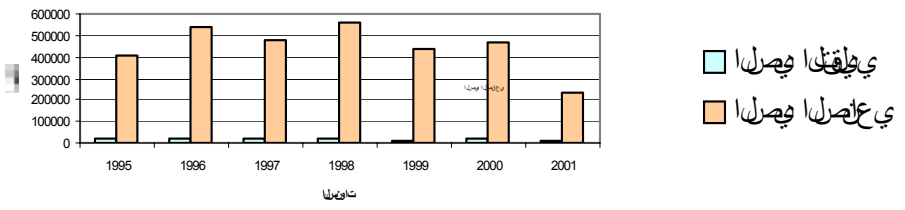

المصدر:م.د.إ.ث.ب/م ع.

ويشكل الانخفاض الملاحظ لإنتاج أسماك القاع مؤشرا دالا على الاستغلال المفرط للثروة السمكية.ولمواجهة هذه الوضعية، تقرر في السنوات الأخيرة التزام راحة بيولوجية سنوية مدتها شهران بغية تمكين الأنواع السمكية من التكاثر.

وقد ارتفعت قيمة صادرات الشركة الوطنية لتصدير الأسماك من 90 إلى 115 مليون دولار بين سنتي 2000 و2001.واستفاد هذا القطاع من عدة إجراءات هي: أ) المصادقة على إطار تشريعي وتنظيمي من شأنه تحسين تسيير الثروة السمكية وتشجيع تنمية الصيد التقليدي والشاطئي، ب) إنشاء عدة مصانع تحويلية يتوقع أن تمكن من زيادة القيمة المضافة للقطاع، ج) تخصيص موارد هامة في إطار اتفاق الشراكة مع المجموعة الأوروبية لتطوير البنى التحتية للصيد التقليدي وتعزيز الرقابة البحرية والبحث، د)إعداد دراسات حول مواضيع الجباية واستراتيجية الصيد التقليدي ومخطط استصلاح الثروة البحرية، هـ) تعزيز التعاون الإقليمي.

وتمثل المناجم قطاعا فرعيا مفتاحا في اقتصاد البلد، خاصة مناجم الحديد الذي تستغله الشركة الوطنية للصناعة والمناجم(سنيم)الفاعل الرئيس في هذا القطاع.ويتجاوز إنتاج الحديد 10 ملايين طن سنويا(الشكل البياني 3.1)

يساهم قطاع التعدين بحوالي 12% من قيمة الناتج الداخلي الخام و بما يقارب 50% من إيرادات التصدير

الشكل البياني 3.1:تطور إنتاج الحديدمن 1995 إلى 2001.

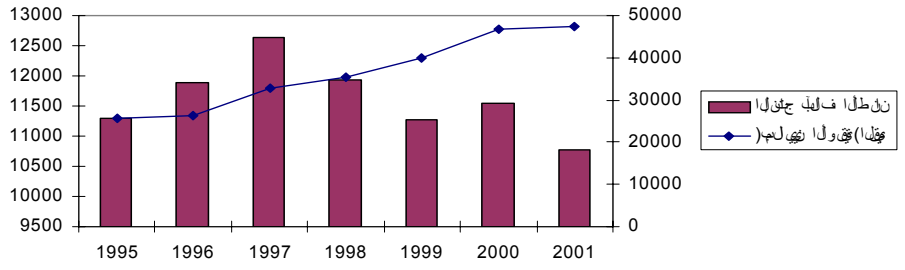

المصدر:وزارة الصناعة والمعادن

ويساهم قطاع المناجم بزهاء 12 % من قيمة ن.د.خ كما يوفر نسبة هامة من إيرادات الصادرات تقارب 50 % .

وقد سجل هذا القطاع سنة2001 تباطؤا في الطلب العالمي.وارتفع إنتاج الحديد من 10,4 ملايين طن سنة 1999 إلى 11,3 مليون طن سنة 2000 ثم هبط إلى 10,3 ملايين طن 2001، وهو ما يمثل تراجعا بنسبة 9 % مقارنة مع سنة 2000.كما سجل حجم الصادرات بدوره تراجعا (بنسبة 8%) نتيجة لأزمة صناعة الحديد والصلب في البلدان الشريكة الرئيسة. وسجلت قيمة الصادرات كذلك تراجعا بنسبة4,3%متراجعة من 186 مليون دولار سنة 2000 إلى 178 مليون دولار سنة 2001 وذلك رغم تحسن الأسعار الاسمية % خلال السنة الأخير بنسبة 5

وقد كشفت عمليات التنقيب في الأراضي الموريتانية عن وجود ثروات معدنية متنوعة(الحديد، النحاس، الجبس، الفوسفات، الملح، الذهب، الماس) سيمنح استغلالها

مستقبلا هذا القطاع وزنا أكبر أهمية في الاقتصاد الوطني.

ويضطلع القطاع الأولي(التنمية الحيوانية والزراعة) بدور هام في اقتصاد البلد.وتمثل الأنشطة الريفية مصدر العمالة الأول على المستوى الوطني، إذ تشغل 53 % من السكان النشطين.وقد ساهم القطاع الريفي سنة 2000 بنسبة 22 % من قيمة ن.د.خ. ويأتي زهاء ربع هذه الحصة من الزراعة و قرابة ثلاثة أرباعها من التنمية الحيوانية التي ما تزال مساهمتها مهيمنة في تنمية القطاع الريفي.كما تمثل التنمية الحيوانية كذلك مصدر مداخيل لنسبة كبيرة من الأسر الريفية وتساهم فعلا في تخفيف وطأة الفقر.

وقد تجدد رصيد الماشية رغم تعاقب سنوات عجاف عديدة محق فيها الجفاف القطيع.وهكذا ارتفع عدد رؤوس الماشية في موريتانيا من 11.080.000 رأس سنة 1995 إلى 16.724.000 رأس سنة 2001.وكان توزيع القطيع بين الأنواع خلال السنة الأخيرة على النحو التالي:1.620.000 رأس من البقر و 13.775.000 رأس بين الضأن والماعز و1.329.000 رأس من الإبل.وبهذه الأعداد يكون القطيع الموريتاني من أكبر القطعان في شبه المنطقة.

يتبين من مقارنة المساحة الكلية القابلة للري المستغلة سنة 2001/2000، أي 21386 هكتارا، بالمساحات الالمستصلحة (أكثر من 40000هكتار) أن ثمت درجة كبيرة من الإستغلال المنقوص للمقدرات المتاحة في مجال الزراعات المروية

وتعاني التنمية الحيوانية، رغم تزايد أعداد الرؤوس، من سلسلة من المشاكل المرتبطة بالعوامل التالية: (أ) غلبة التنمية الانتشارية وسوء تسيير المجالات الرعوية و ندرة المراعي والمياه ،(ب) ضعف شبكات جمع وتسويق المنتجات وضآلة المردودية، (ج) عدم الاندماج مع الزراعة.

وترتبط تنمية الزراعات المروية خلال السنوات على مستوى حوض نهر السنغال بتفاقم العجز الغذائي الذي اعتبرت السلطات العمومية أن بالإمكان التغلب عليه عن طريق تسريع وتيرة استصلاح الوحدات المائية ـ الزراعية.وتستلهم هذه الإرادة برنامج منظمة استثمار نهر السنغال الضخم الذي يستهدف إجمالا تحقيق التنمية المندمجة لحوض نهر السنغال.

وفي هذا الإطار، وبعد انسحاب الشركة الوطنية للتنمية الريفية(صونادير) من مهام الإنتاج والتحويل، بدأ رجال أعمال يستفيدون من ظروف مواتية(النفاذ إلى القرض الزراعي وإلى الأرض) في التسابق صوب زراعة الأرز، الأمر الذي استتبع تتزايد عدد المزارع الخصوصية لاسيما في الترارزة إلى جانب المزارع القروية التي كانت موجودة منذ عدة سنوات.

وهكذا، ارتفعت المساحات المروية من 6.600 هكتار سنة 1987/1986 بالنسبة للأرز إلى 17.983 هكتارا سنة 2001/2000 ومن 1.200 إلى 3.385 هكتارا بالنسبة للذرة البيضاء والذرة الصفراء خلال نفس الفترة.

وبلغ إنتاج الزراعات المروية 76.200 طن من الأرز سنة 2000 و5.656 طنا من الذرة البضاء والذرة الصفراء بمعدل مردودية بلغ على التوالي 4,2 أطنان و1,7 طن للهكتار.

كما أن مقارنة إجمالي المساحة القابلة للزراعة المستثمرة سنة 2001/2000، أي 21.386 هكتارا، مع المساحات المستصلحة(أكثر من 40.000 هكتار) تبين وجود درجة كبيرة من سوء استغلال المقدرات المتاحة للزراعات المروية.وثمة كذلك فرق كبير بين المساحات المستثمرة وبين المقدرات الزراعية الوطنية التي أصبحت قابلة للاستغلال منذ إنشاء سد جاما والتي تقدر بحوالي 137.000 هكتار.

ويرتبط ضعف أداء الزراعة المروية بعدة عراقيل من بينها على الخصوص: (أ) سوء التصميم والإنجاز التقريبي للمساحات المروية اللذين يؤديان إلى تدهور سريع للمستصلحات وتعطيل البنى التحتية القائمة، (ب) سوء صيانة المزارع وتجهيزات الري زيادة على التعطل المتكرر لمولدات المضخات، (ج) مديونية المزارعين وعزلة المزارع ومشكل ضعف المنافسة والتسويق وارتفاع تكاليف النقل، (د) نواقص التأطير التي تنعكس في سوء تنظيم المزارعين الذي يقلل من فرص التحكم في المسالك المهنية،(هـ) التبعية الشديدة لزراعة الأرز وإهمال المحاصيل الأخرى، (و) التدهور البيئي للمزارع:اختناق المجاري المائية، الملوحة، انتشار الأمراض المائية، غزو النباتات الضارة....

وتحتل زراعة النخيل مساحة إجمالية قدرها 4.751 هكتارا موزعة بين ولايات آدرار(1.876 هكتارا) وتكانت(913 هكتار) والعصابه(1.073 هكتارا) والحوض الغربي(34 هكتارا) والحوض الشرقي(11 هكتارا).وعلى امتداد هذه المساحة تنغرس 218 واحة تضم 1.900.000 نخلة يمارس تحتها عادة نمط تقليدي من الزراعة المروية خاصة في آدرار وتكانت.ويتميز إنتاج النخلة الموريتانية(من 11 إلى 15 كلغ) بالضعف مقاربة مع بلدان شبه المنطقة حيث تنتج النخلة ما يتراوح بين 150 و200 كلغ. ويرتبط

ضعف إنتاجية النخيل بسوء حالته الصحية الذي يضاف إلى نقص المياه نتيجة للظروف الطبيعية الصعبة وإلى الاستغلال المفرط للبحيرات الجوفية إثر تزايد عدد المضخات الكهربائية في السنوات الأخيرة.

ولا تتيح المحاصيل الزراعية الشديدة التغاير(الشكل البياني 4.1) والمكونة أساسا من الحبوب المحلية تلبية الطلب الوطني من المواد الغذائية، الأمر الذي تمخض عن عجز غذائي متصاعد.

وهكذا يضطر البلد سنويا إلى استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية لتغطية احتياجات السكان(الشكل البياني 4.1).

الشكل البياني 4.1:تطور الإنتاج والمساحات الزراعية من 1986 إلى 2001(بالأطنان والهكتارات)

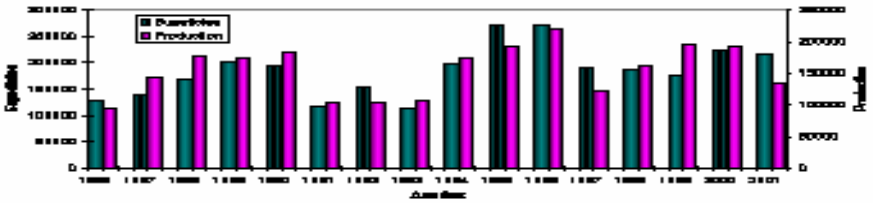

المصدر:وزارة التنمية الريفية والبيئة، 2002

الشكل البياني 5.1:واردات المواد الغذائية من 1997 إلى 2001(بالأطنان)

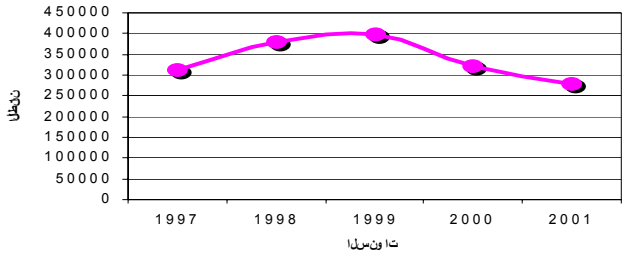

المصدر:سيدونيا، 2002

وتتميز بنية الواردات الغذائية بأولوية القمح والدقيق(الشكل البياني 6.1).

ويرتبط ضعف إنتاج الحبوب بهشاشة الأنشطة الزراعية وتبعيتها للظروف المناخية ولغلبة الزراعات المطرية مقارنة مع الزراعات المروية.

الشكل البياني 6.1:بنية الواردا ت الغذائية في 2001(بالأطنان)

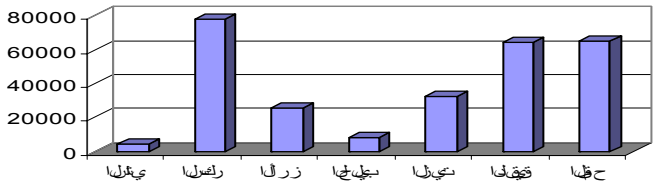

المصدر:سيدونيا،2002

وقد تميز القطاع الأولي خلال الفترة 1999 - 2001 بالركود عموما.فلم تتجاوز نسبة زيادة القيمة المضافة الحقيقية للقطاع الريفي 1,9 % في المتوسط سنويا، بينما كانت معدلات النمو إيجابية على العموم باستثناء سنة 2001(- 2 %) بسبب سوء أداء الزراعة(- 10 %) والصيد التقليدي بدرجة أقل(- 12 %).وفي قطاع الزراعة، كانت القيمة المضافة سلبية ما بين سنتي 1999 و2001..ويعزى هذا الأداء السيئ إلى عدة عوامل من بينها انعكاسات دورات الجفاف وانهيار الإنتاج الملاحظ على مستوى الحملات الزراعية(كحملة 2000 - 2001 مثلا).وهكذا انخفض إنتاج الحبوب الخام من 192.000 طن سنة 1992 إلى 100.000 طن سنة 2001، وهو ما يمثل تراجعا بنسبة 16 % في المتوسط سنويا.

ورغم دور قطاع التنمية الحيوانية ووزنه في الاقتصاد، فما يزال نموه دون حجم مقدراته.فعلى امتداد الفترة 1999 - 2001، نمت القيمة المضافة الحقيقية للقطاع بنسبة 4 % فقط.

أما الصيد التقليدي، فقد سجلت قيمته المضافة الحقيقية ارتفاعا بنسبة 0,7 % في المتوسط سنويا خلال الفترة 1999- 2001 وإن كان قد أظهر أداء سيئا سنة 2001 انعكس في انخفاض بنسبة 12 %.

بصورة عامة، يبقى الاقتصاد الموريتاني يعاني من مشاكل عديدة رغم الإنجازات المحققة خلال السنوات الأخيرة

ومع زيادة عدد الزوارق(الوطنية والمؤجرة) من 763 سنة 1990 إلى 2790 سنة 2000 وهو ما يمثل 3.433 وظيفة في السنة الأولى و12.555 وظيفة في السنة الثانية، عانى الصيد التقليدي من مشاكل تفسر إلى حد ما هذا الأداء السيئ.

ويمكن أن يذكر من تلك المشاكل على وجه الخصوص:

على مستوى البنى التحتية:باستثناء ميناء الصيد التقليدي بانواذيبو وسوق السمك بانواكشوط وأربعة قرى للصيادين، فما يزال ثمة الكثير من البنى التحتية التي تنتظر الإنشاء.ويتعلق الأمر خصوصا بمواقع تفريغ مجهزة وقرى جديدة للصيادين على طول المنطقة الساحلية وطرق لفك العزلة عن مناطق الإنتاج.

على المستوى الطبيعي:كثيرا ما تعرقل ظاهرة الجرف الرملي ممارسة الصيد التقليدي في الجزء الجنوبي من المنطقة الساحلية.

على المستوى الاجتماعي:باستثناء صيادي إيمراكن وانجاكو، لا يملك معظم الصيادين تراثا في مجال الصيد.ويجتهد القطاع المسؤول عن الصيد التقليدي في تكوين الصيادين لتشجيع انبثاق أقطاب تنموية مندمجة على طول المنطقة الساحلية والعمل على استقرارالمصائد.

على المستوى المالي:لئن كان ثمة نظام للقرض البحري، إلا أنه يبقى محدودا وغالبا ما لا يستفيد منه من هم أكثر احتياجا إليه.وفضلا عن ذلك، فما يزال خارج متناول كثير من الصيادين بسبب ارتفاع معدلات الفائدة التي يطبقها من منظور المستهدفين المفترضين.وقد شهد القطاع الثالثي نموا كبيرا في السنوات الأخيرة حيث أصبح يمثل أكبر مساهم في تشكيل قيمة ن.د.خ(50,3 % سنة 2000). وبالتالي، فقد أضحى يمثل ثروة البلد الرئيسة بفضل نمو التجارة والسياحة والخدمات بوجه عام.

كما تميزت السنوات الأخيرة بظهور قطاع خاص حيوي بفضل الإصلاحات التي نفذتها الحكومة واستهدفت تحرير الاقتصاد ورفع العوائق أمام المبادرة الفردية وترقية التجارة والاستثمار الخصوصي.وهكذا، تحسنت مساهمة القطاع في الجهد التنموي وازدادت حيويته، الأمر الذي مكنه من الاضطلاع بدور متزايد الأهمية في تنمية البلد.

وقد تم كذلك إعطاء أهمية خاصة لقطاع السياحة الذي كرست له وسائل كبيرة من أجل تثمين مقدرات البلد السياحية وجعل هذا النشاط يضطلع بدور معتبر في مجال إيجاد فرص العمل ومكافحة الفقر وتوفير العملات الصعبة.

وتتوخى الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة تحقيق معدل نمو قوي(7,5 %) يضطلع القطاع الخاص فيه بدور القاطرة، بينما تتكفل الدولة بتشييد البنى التحتية الاجتماعية وبتذليل العقبات التي من شأنها أن تكبح المنافسة الاقتصادية.

وفي ميدان الإصلاح الاقتصادي الكلي، تمحورت الجهود المبذولة حول تعزيز المكتسبات وتحسين وضعية الحسابات الخارجية وتعزيز إيرادات الميزانية عن طريق زيادة الجباية وذلك بغية تحصيل المساهمة الوطنية في ميزانية الاستثمارات بنسبة 20 %.

وضمن الأهداف المحددة من لدن السلطات العمومية، يجدر ذكر تحسين جودة الخدمات الأساسية من اتصالات وطاقة ومياه ونقل وخفض تكاليفها عن طريق انسحاب الدولة والتنازل عن إنتاج هذه الخدمات وتسييرها للقطاع الخاص.

وقد حظيت الإنجازات التي حققها البلد في الميدان الاقتصادي بتثمين الشركاء والممولين الذين لبوا دعوة الحكومة إياهم لتمويل برامجها التنموية خاصة بعدما أعلن تأهل البلد منذ مارس 1999 للاستفادة من مبادرة تخفيف مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وكان الاجتماع الرابع لمجموعة موريتانيا الاستشارية الملتئم بباريس في دجمبر 2001 فرصة عرضت فيها الحكومة على الشركاء برنامجها التنموي للسنوات القادمة، حيث التزم هؤلاء بتعبئة الموارد المالية وتقديم المساعدة الفنية الضرورية لتنفيذ البرنامج المذكور.

وبصورة عامة، ورغم التقدم المحقق خلال السنوات الأخيرة، يبقى الاقتصاد الموريتاني يعاني من مشاكل ترتبط بالجوانب التالية:

(1) على المستوى الداخلي:(أ) استمرار آثار الجفاف وتدهور البيئة المصاحب لها والذي يحد من القواعد الإنتاجية للقطاع الريفي الذي يمثل مصدر الدخل الرئيس لجزء كبير من السكان كما يساهم في الأمن الغذائي للبلد، (ب) الفقر الذي يمس خمسي الموريتانيين والذي يتطلب القضاء عليه تعبئة موارد مالية كبيرة، (ج) ضعف قدرات إدارة وتسيير الاقتصاد الوطني، (د) ضعف مستوى النفاذ إلى التقنيات الجديدة في مجال المعلومات والاتصال.

(2) على المستوى الخارجي:(أ) تبعية الاقتصاد للمنتجين التصديريين(الحديد والسمك)، (ب) عبء المديونية الخارجية، (ج) تبعية البلد للمعونات المالية الخارجية لتمويل برامجه التنموية. ومن شأن مواصلة الاستراتيجيات المتبعة حاليا أن تخفف أو تذلل معوقات التنمية الاقتصادية في موريتانيا.ويتعلق الأمر، من بين أمور أخرى، بالبرنامج الوطني للحكم الرشيد والإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر والاستراتيجية الوطنية لتنمية التقنيات الجديدة التي تتركز على 8 محاور محددة ضمن الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، ألا وهي (أ) تنمية وسائل النفاذ الشامل إلى مجتمع المعلومات، (ب) تثمين الموارد البشرية، (ج) عصرنة الدولة عن طريق الأداة المعلوماتية، (د) تكييف الإطار القانوني والمؤسسي مع سياق التقنيات الجديدة، (هـ) تنمية استخدام التقنيات الجديدة في القطاع الخاص، (و) تطوير المضامين الرقمية والتعريف بموريتانيا على شبكة الانترنت، (ز) الدعم التكنولوجي القطاعي، (ح) القيادة العامة لقطاع التقنيات الجديدة.

1.2.الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية المستديمة:الإنجازات المحققة ونقاط الضعف المتبقية

شكلت ترقية تنمية بشرية مستديمة مرتكزة على تخفيف الفقر وعلى الحكم الرشيد محورا رئيسا من محاور الاستراتيجية التنموية الموريتانية التي تتميز بتطبيق الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر منذ سنة 2001.

وقد مكن تطبيق السياسات العمومية في إطار مختلف أبعاد التنمية البشرية المستديمة من تحقيق تقدم كبير على مستوى الصحة والتهذيب والسكن ومكافحة الفقر، وإن كانت ما تزال ثمة نواقص وجهود كبيرة ينبغي بذلها لبلوغ أهداف ألفية التنمية(الإطار1.2).

سجل النظام التربوي الموريتاني في مجموعه تقدما ملحوظا إلا أنه يختلف بين مرحلة تعليمية وأخرى.

الإطار1.2:أهداف ألفية التنمية(أ.أ.ت)

(أ) القضاء على الإملاق والجوع، (ب) تأمين التعليم الأساسي للجميع، (ج) ترقية المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة، (د) خفض معدل وفيات الأطفال دون سن 5 سنوات، (هـ) تحسين صحة الأمهات، (و) محاربة داء نقص المناعة المكتسبة والملاريا والأمراض الأخرى، (ز) ضمان ديمومة الموارد البيئية، (ح)إقامة شراكة دولية من أجل التنمية.

المصدر:التقرير العالمي حول التنمية البشرية 2002

وتوضح دراسة مختلف أبعاد التنمية البشرية المستديمة التي تساهم دون شك في تحقيق أهداف ألفية التنمية التطور الذي سجلته هذه الأبعاد خلال السنوات الأخيرة والنواقص التي ما زال ينبغي استكمالها.

1.1.2.التهذيب

عند استقلال موريتانيا سنة 1960 لم يكن التعليم العصري في البلد يستوعب في التعليم الأساسي سوى 17 % من البنين و5 % من البنات الذين هم في سن التمدرس.

غير أن النظام التربوي سيشهد نموا تدريجيا كبيرا يرتبط بتنفيذ إصلاحات هامة وبتغير الموقف من المدرسة العصرية والمتطلبات والتحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية الناتجة عن التحضر وتراجع نمط الحياة التقليدي.

واليوم، تم تحقيق تقدم معتبر لاسيما في مجال التربية القاعدية.

1.1.1.2.مميزات وتطور النظام التربوي

سجل النظام التربوي الموريتاني في مجموعه تقدما ملحوظا إلا أنه يختلف بين مرحلة تعليمية وأخرى.

وقد تحقق التقدم الأكبر على مستوى التعليم الأساسي حيث ازدادت أعداد التلاميذ بشكل كبير.وهكذا ارتفع معدل التمدرس الخام(الإطار 2.2) في هذه المرحلة من 45,8 % سنة 1989 - 1990 إلى 87 % سنة 2000 - 2001، وهو ما يمثل تقدما قدره 41,2 نقطة.ويعود ذلك أساسا إلى تحسن النفاذ إلى السنة الأولى من المرحلة الابتدائية(الشكل البياني 1.2).

الإطار 2.2:تعريف المعدلات الخام والصافية للتمدرس والقبول

معدل التمدرس الخام: هو نسبة التلاميذ من مختلف الأعمار في المرحلة الابتدائية إلى عدد الأطفال القابلين للتمدرس من الفئة العمرية 6 -11 سنة × 100.

معدل التمدرس الصافي:هو نسبة التلاميذ من الفئة العمرية 6 ـ 11 سنة إلى عدد الأطفال القابلين للتمدرس من نفس الفئة العمرية × 100.

معدل القبول الخام:هو نسبة المقبولين الجدد من مختلف الأعمار إلى عدد الأطفال في سن 6 سنوات × 100.

معدل القبول الصافي: هو نسبة المقبولين الجدد في سن 6 سنوات في السنة الأولى من المرحلة الأساسية إلى عدد الأطفال في نفس السن.

المصدر: معطيات حول التهذيب، وزارة التهذيب الوطني

الشكل 1.2:تطور معدل التمدرس الخام من 1993/1992 إلى 2001/2000

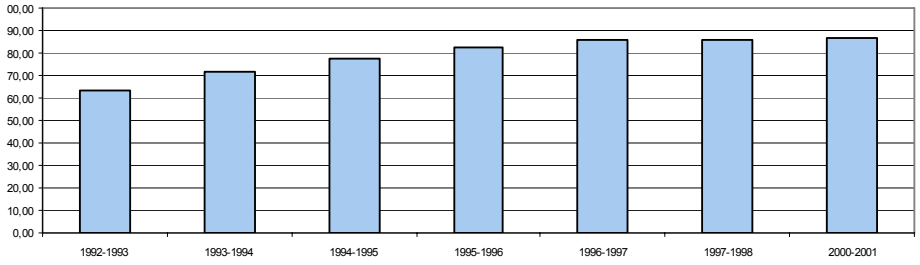

المصدر :معطيات حول التهذيب/و.ت.و

وفي سنة 2001/2000، بلغ هذا المعدل 88,7 % .

وقد تراجع التباين الملاحظ في مجال معدلات التمدرس الخام للبنين والبنات نتيجة لتغير العقليات وبفضل الجهود التي بذلتها السلطات العمومية لصالح تمدرس البنات:ففي سنة 1991/1990 كان معدل التمدرس الخام 62,4 % للبنين و49,5 % للبنات(بفارق 12,9 نقطة) مقابل 87,4 % و85,5 % على التوالي سنة 2001/2000، وهو ما يمثل فارقا قدره 1,9 نقطة فقط.

كما تسارعت وتيرة القبول في السنة الأولى من المرحلة الأساسية، حيث ارتفع معدله من 90% سنة 2000/1999 إلى 98,3 % سنة 2001/2000.

وتضاعف عدد المدارس والأقسام التربوية أربع(4) مرات بين سنتي 1983/1982 و2000/1999.

وتضع هذه النتائج موريتانيا فوق معظم بلدان إفريقيا الغربية في مجال معدل التمدرس الخام.

لكن تجدر الإشارة إلى أن الزيادة المعتبرة لمعدل التمدرس الخام لا تعكس بكيفية دقيقة الوضعية السائدة على مستوى ولايات البلد التي تتفاوت في هذا المجال. وهكذا، نجد أن معدل التمدرس الخام الذي يتجاوز كثيرا 90 % في ولايات الترارزة وتكانت وتيرس الزمور وانواذيبو وانواكشوط يقل عن 80 % في ولايات كيديماغه والحوض الشرقي والحوض الغربي والعصابه وكوركول.

وبخصوص معدل التمدرس الصافي، فقد كان التقدم المحقق أقل أهمية،إذ ارتفع من 50,1 % سنة 1993 إلى 61,8 % سنة 2000، أي بزيادة 11 نقطة.

و على العموم، فقد ارتفع عدد تلاميذ المرحلة الأساسية من 166.036 تلميذا سنة 1990 إلى 360.677 تلميذا سنة 2001. ويمثل البنات 48,1 % من هذا العدد بالنسبة للسنة الأخيرة.

على أن نسبة الفقد تبقى كبيرة، لأسباب تتعلق بضعف نجاعة النظام الداخلية، حيث ترتفع معدلات الإعادة و التسرب المدرسي.فقد بلغت سنة 2001/2000، على سبيل المثال، بالنسبة للبنين والبنات على التوالي، 14,4 % و23,3 % في السنة الخامسة من المرحلة الأساسية و25 % و36,2 % في السنة السادسة.

ويبين تطور المؤشرات حصول زيادة سريعة في عدد الحجرات والمدرسين.وقد بلغت نسبة المدرسين/التلاميذ 42 سنة 2001/2000 بعدما كانت 51 سنة 1993/1992.

أما التعليم الثانوي العام الذي يشكل المنفذ الرئيس للتعليم الأساسي، فقد شهد معدل التمدرس الخام فيه تطورا متوسطا.ففي سنة 2000، بلغ معدل التمدرس في المرحلة الثانوية 19 % للبنين مقابل 10% فقط للبنات.كما ترتفع نسبة تسرب البنات في هذه المرحلة بشكل يمكن تلخيصه على النحو التالي:من أصل كل 1.000 بنت مقبولة في السنة الأولى الثانوية، تتجاوز 574 فقط إلى المرحلة الثانية، بينما تصل 441 إلى السنة السادسة(النهائية) وتحصل 73 من هؤلاء على الباكلوريا، وهو ما يمثل 927 تسربا.

ويتفاقم تسرب البنات المتمدرسات بشكل أكبر بكثير من خلال معدلات نجاحهن في الباكلوريا في ولايات العصابه وكوركول والبراكنه وكيديماغه بالمقارنة مع المتوسط الوطني(الجدول 1.2).

أما التعليم الثانوي العام الذي يشكل المنفذ الرئيس للتعليم الأساسي، فقد شهد معدل التمدرس الخام فيه تطورا متوسطا.ففي سنة 2000، بلغ معدل التمدرس في المرحلة الثانوية 19 % للبنين مقابل 10% فقط

الجدول 1.2:فوارق معدلات نجاح البنين/البنات في الباكلوريا سنة 1999(في بعض الولايات)		
البنات الناجحات/البنات المسجلات(%)		البنون الناجحون/ البنون المسجلون(%)
العصابة	0,8	15,9
كوكول	6,9	22,1
البراكنه	2,8	18,0
كيديماغه	4,2	32,0
المعدل الوطني	9,9	21,0
المصدر:وزارة التهذيب الوطني		

يتميز التعليم الخصوصي بضعف الانتشار إذ لا يمثل سوى نسبة 3,2 % من العرض التربوي سنة 2001/2000 في المرحلة الأساسية مقابل 10 % في المرحلة الثانوية

ويطرح تمدرس البنات مشكلا حقيقيا، وهي وضعية يمكن تلخيصها في تأكيد حقيقة أن البنات الموريتانيات يختلفن إلى المدرسية لكنهن لا يمكثن فيها، وذلك استنادا إلى أن أربعة أخماس البنات مسجلات في التعليم الأساسي وأن ثلاثة أعشارهن يصلن إلى المرحلة الثانوية.

ومن بين العوامل التي تشكل عوائق تعترض سبيل تمدرس البنات في البلد، يمكن أن يذكر على سبيل المثال لا الحصر:(أ) فقر الآباء، (ب) بعد المؤسسات المدرسية من مكان الإقامة، (ج) الأعمال المنزلية الموكلة للبنات، (د) الزيجات والولادات المبكرة، إذ يتزوج نصف النساء منذ سن 14 سنة، (هـ) التمثلات الاجتماعية التمييزية المتعلقة بهوية ودور المرأة وتجذر النظرة التبخيسية لتعليم البنات في العقلية التقليدية.

وقد ارتفعت أعداد تلاميذ المرحلة الثانوية من 60.069 تلميذا سنة 1998 إلى 74.742 تلميذا سنة 2001/2000.

ويتوقف النفاذ إلى المرحلة الثانوية على النجاح في امتحان دخول السنة السادسة الذي يخضع لنظام حصص حسب الولاية يتوقف هو نفسه على المقاعد المتوفرة.وتفسر هذه الوضعية، مضافة إلى التسرب في المرحلة الأساسية، إلى حد كبير، ضعف نسب زيادة أعداد التلاميذ في المرحلة الثانوية.

وفي حين يبلغ معدل النجاح في الإعدادية 35,9 %، وهو معدل ضعيف، نجد أن معدل الإعادة مرتفع(انظر أعلاه).

وتستقبل الشعب العلمية 74,9 % من إجمالي أعداد تلاميذ المرحلة الثانوية نتيجة للسياسة المتبعة في مجال التهذيب التي تشجع توجيه التلاميذ إلى هذه الشعب.

ويشهد التعليم الفني، فيما يخصه، تحولا سريعا منذ التسعينات نتيجة للعناية التي أولتها إياه السلطات العمومية نظرا لدوره في تنمية البلد.

وقد ارتفع عدد التلاميذ في هذا السلك من 1.426 تلميذا سنة 1992 إلى 2.700 تلميذا سنة 2001/2000 مع حضور البنات بنسبة 30 % سنة 2001/2000 مقابل 14 % سنة 1990.

ومنذ سنة 1999، تم إنشاء 7 وحدات تكوين متنقلة مهمتها تأمين تكوين مؤهل وسريع على المستوى الجهوي والمحلي.وهكذا، تم تكوين 2.047 شخصا على يد هذه الوحدات التي لبى تدخلها احتياجات البلدات المستفيدة.

ويتميز التعليم الخصوصي بضعف الانتشار إذ لا يمثل سوى نسبة 3,2 % من العرض التربوي سنة 2001/2000 في المرحلة الأساسية مقابل 10 % في المرحلة الثانوية.

وقد سجل التعليم العالي نموا محسوبا، فارتفع معدل التمدرس الخام فيه من 5,1 % سنة 1990 إلى 6,8% سنة 1998، حيث كان عدد التلاميذ في هذه المرحلة 12.912 طالبا مقابل 7.527 طالبا سنة 1990.

وفي سنة 2001/2000 كان عدد تلاميذ التعليم العالي 11.112 طالبا موزعين على النحو التالي:9.033 يدرسون في الداخل و2.079 يدرسون في الخارج.

و يلاحظ أن عدد الطلبة المسجلين في الخارج على مستوى التعليم العالي آخذ في التراجع.

ويعزى تراجع عدد الطلبة في الخارج(2.500 سنة 2000/1999 و2.079 سنة 2000 /2001) إلى إنشاء مؤسسات وطنية وإلى تناقص عدد المنح المترتب على ذلك.

وعلى مستوى التعليم قبل المدرسي، فقد عرفت حدائق الأطفال والحضانات تطورا سريعا، إذ ارتفعت على التوالي من 15 إلى 72 ومن 3إلى67 من سنة 1996 إلى سنة 2000.وتتركز مؤسسات استقبال الطفولة الصغرى هذه بصورة عامة في انواكشوط وفي العواصم الجهوية.ويتعلق الأمر ببنى خصوصية في الأغلب الأعم.

ويقدر عدد الأطفال في سن ما قبل المدرسة بحوالي 330.000 طفل، وهو ما يمثل 13,2 % من إجمالي السكان.ولكن عدد الأطفال الذين يختلفون إلى المؤسسات قبل المدرسية ما يزال محدودا وبمعدل تغطية يبلغ 3,7 % تقديرا.

وفي سنة 2001/2000، بلغ عدد المنحدرين من التعليم الأصلي من التلاميذ المسجلين في السنة الأولى من التعليم الأساسي 3.566 تلميذا، مقابل 1.429 تلميذا فقط من هؤلاء ينحدرون من المؤسسات قبل المدرسية.

ومن شأن استراتيجية الطفولة الصغرى التي أعدتها الحكومة أن تحسن من هذه الوضعية عن طريق توسيع نطاق نفاذ الأطفال إلى هذه المرحلة التعليمية وتشجيع تكوين المعلمات والنساء العاملات في الحضانات الأهلية التي تشكو من نقص التكوين.

وفي مجال محو أمية الكبار، تحققت إنجازات كبيرة.وهكذا، انخفض معدل الأمية من 61,5 % سنة 1988 إلى 44 % سنة 1998.وفي سنة 2000، ارتفع معدل محو الأمية إلى 57 % مع وجود فوارق كبيرة بين الرجال(63%) والنساء(52 %) (الشكل البياني 2.2).

الشكل البياني 2.2:تطور معدل محو أمية الكبار من 1995 إلى 2000

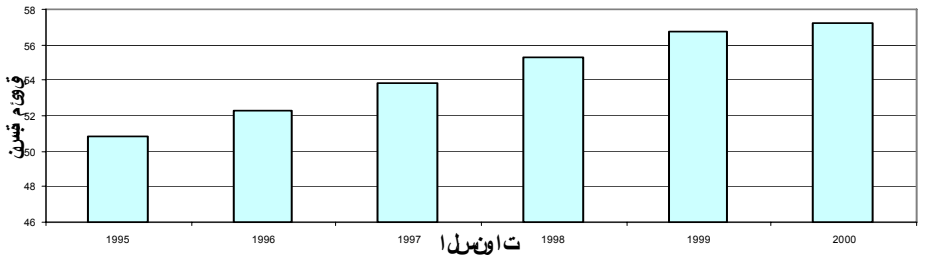

المصدر:المكتب الوطني للإحصاء

وقد تحققت هذه الإنجازات منذ إنشاء كتابة الدولة المكلفة بمحو الأمية وبالتعليم الأصلي التي نفذت أكثر من 70 حملة بين سنتي 1987 و1997 استفاد منها 150.815 شخصا.كما ارتفع عدد مراكز محو الأمية من 227 مركزا سنة 1987/1986 إلى 960 مركزا سنة 1999/1998.

ويساهم إنشاء مركز التكوين المهني لخريجي المحاظر في دمج المتخرجين من التعليم الأصلي في الحياة النشطة بعد أن يتلقوا تكوينا مهنيا مؤهلا.

بيد أن معدل الأمية ما يزال مرتفعا كما توجد فوارق كبيرة بين ولايات البلد على هذا الصعيد.وهكذا، ففي سنة 2000 بلغت معدلات محو الأمية 75 % في انواذيبو وانواكشوط والترارزة وإينشيري مقابل أقل من 50 % في كيديماغه وكوركول والحوض الغربي والبراكنه والعصابه. ويبقى معدل محو الأمية أعلى دائما في الوسط الحضري(75 %) مقارنة مع نظيره في الوسط الريفي حيث لا يكاد يتجاوز45 % .

2.1.1.2 السياسات والاستراتيجيات المتبعة في مجال التهذيب

عرف النظام التربوي الموريتاني إصلاحات متعاقبة منذ السبعينات.ويسجل آخر هذه الإصلاحات المتخذ بتاريخ 26 ابريل 1999(القانون رقم 012.99 المتضمن إصلاح النظام التربوي الموريتاني) الإنجازات المحققة في ميدان التهذيب، إلا أنه يشدد على النواقص الملاحظة في تسيير النظام لاسيما من حيث:

- التكاليف الباهظة من الوسائل البشرية والمالية المترتبة على نظام ذي شعبتين،
- ضعف أداء التلاميذ خاصة في المجالات العلمية والسيطرة على اللغات،
- عدم ملاءمة المقررات المدرسة مع متطلبات تنمية البلد اقتصاديا واجتماعيا،

واستهدف تجديد النظام الذي تم الشروع في تنفيذه:

- تكوين نظام تربوي موحد ذي شعبة وحيدة،

- إنشاء مراكز تكوين مهني في الولايات مع مراعاة الوجهة الاقتصادية لكل ولاية وذلك لصالح التلاميذ الذين لا يتمكنون من النفاذ إلى المرحلة الثانوية،
- تعزيز تعليم التربية المدنية ومواصلة ترقية اللغات الوطنية،

وينص القانون كذلك على ترتيبات تمكن من خفض عدد التلاميذ في كل فصل ووضع آليات لضبط وتنظيم التدفق ما بين أسلاك التعليم والمشاركة المتزايدة لآباء التلاميذ على مختلف المستويات الإدارية في البلد.

وفي الوقت الراهن، يجري تنفيذ خطة عشرية لتنمية وتطوير النظام التربوي.

وبخصوص مكافحة الأمية، فقد كانت وما تزال تمثل إحدى أولويات عمل الحكومة التي حددت لنفسها، من خلال كتابة الدولة المكلفة بمحو الأمية وبالتعليم الأصلي، الأهداف البعيدة المدى التالية:

- القضاء التام على الأمية وقيام مجتمع متعلم،
- المساهمة في المجهود الوطني لتنمية البلد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا عن طريق المشاركة النشطة لجميع السكان،
- ترقية دور المرأة ومشاركتها الفعلية في الجهود الجماعية لتنمية البلد وعصرنته.

وفي هذا الإطار، قامت كتابة الدولة المكلفة بمحو الأمية وبالتعليم الأصلي بعدد من الأنشطة أهمها:

- إنشاء منسقيات محلية وجهوية وتزويدها بالمعلوماتية لصالح المحاظر،
- تنظيم حملات لمحو الأمية استفاد منها زهاء 100.000 شخص سنة 2002،
- افتتاح حوالي ألف مركز دائم لمحو الأمية،
- نشر وتوزيع كتب محو الأمية القاعدية والأمية الوظيفية والحضارية(طبعت منها 514.000 نسخة سنة 2002)،
- تنظيم دورات تكوينية لصالح الأطر(400 إطار سنة 2002 من بينهم 300 من حملة الشهادات البطالين)الذين وضعتهم المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وبالدمج تحت تصرف كتابة الدولة المكلفة بمحو الأمية وبالتعليم الأصلي، إضافة إلى إحصاء وتصنيف المحاظر وتزويد 150 منها بالطاقة الشمسية.

وفي إطار هذه الإصلاحات، تم تكريس وسائل كبيرة لتنمية قطاع التهذيب الذي بلغت حصته من ن.د.خ سنة 2001 نسبة 4,6 %.

3.1.1.2.المعوقات الرئيسة لتنمية قطاع التهذيب

رغم الجهود التي بذلتها السلطات العمومية، ما تزال ثمة نواقص ينبغي تلافيها. ويتعلق الأمر خصوصا بما يلي:

- تفاقم مشكلة التسرب وانخفاض معدل البقاء داخل النظام التربوي. وتشهد على هذه الوضعية حقيقة أنه من أصل كل 1.000 تلميذ جديد مسجلين في السنة الأولى من المرحلة الأساسية لا يصل إلى السنة الأخيرة سوى 560، في حين ينجح من هؤلاء 210 فقط في شهادة الدروس الابتدائية.
- تغيب المدرسين خاصة في المناطق الصعبة(العزلة الجغرافية، مشاكل التموين) ومشكل جودة التعليم،
- فقر الأسر التي عادة ما تعجز عن تحمل مصاريف التعليم(اللوازم المدرسية).ويصدق هذا بشكل خاص على الأوساط الفقيرة في المراكز الحضرية حيث تكون هذه الوضعية غاية في البروز،
- بنية السكن في المناطق الريفية التي تشكل عقبة أمام تحسين النفاذ إلى التهذيب.فقد أدى انتشار البلدات الريفية الصغيرة القليلة السكان الناتجة عن تحضر عشوائي إلى إنشاء مدارس سرعان ما أصبحت غير قابلة للحياة بسبب ضآلة عدد التلاميذ المكتتبين وشدة صعوبة ظروف الحياة بالنسبة للمدرسين والمنافسة بين المدرسة والأعمال المنزلية التي ترهق كاهل الأطفال، من أعمال حقلية ورعاية ماشية وأشغال صغيرة بالنسبة للبنين وأعمال منزلية بالنسبة للبنات.

وبالنتيجة، فإن البنية الموصوفة للسكن في المناطق الريفية تحد من نفاذية التهذيب خاصة بالنسبة للمناطق التي تتواجد فيها حواضر صغيرة كثيرة.

ويمر تحسين النظام التربوي أساسا ضمن منظور التنمية البشرية المستديمة بزيادة نجاعته الداخلية والخارجية وترقية جودة التعليم وتعزيز قدرات تسيير وتوجيه وتخطيط هذا النظام.

2.1.2.الصحة

تميزت الوضعية الصحية في موريتانيا في بداية عقد الثمانينات بنواقص كبيرة جعلتها مقلقة للغاية.وقد تمثلت هذه النواقص في

الضغط القوي على المرافق الصحية في المدن نتيجة للهجرة الريفية الجماعية، إضافة إلى العجز الكبير في مجال التجهيزات الصحية والأدوية والوسائل المادية والبشرية والتفاوت الفاحش بين أقاليم البلد.إلا أن هذه الوضعية سجلت تطورا إيجابيا منذ حوالي عشرين سنة.

1.2.1.2.الوضعية الاجتماعية الصحية: تطورالمؤشرات الرئيسة -

اعتنت الدولة بتحسين الصحة وتجسد ذلك في مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي يتطلب تنفيذها استثمارات كبيرة.وقد كانت لهذا العناية انعكاسات إيجابية على معظم مؤشرات الصحة العمومية.

إلا أن التقدم الأكبر تحقق على مستوى التغطية الصحية بوجه خاص.وهكذا، فقد أصبح معدل النفاذ الجغرافي إلى البنى الصحية يتجاوز 70 % على المستوى الوطني على مسافة 10 كلم(79 %) أو على مسافة 5 كلم(73 %)، رغم وجود تفاوت بين الأوساط حسب الولايات.ولم يكن هذا المعدل يتجاوز 30% سنة 1990.

ونتيجة لذلك، ارتفع أمل الحياة عند الولادة بين سنتي 1990 و2000 من 47 سنة إلى 53,8 سنة.وانخفض معدل وفيات الأطفال 43 نقطة من 117 ‰ إلى 74 ‰ خلال نفس الفترة.

وبالمثل، فقد سجل معدل وفيات الطفولة الصغرى تراجعا بدوره من 170 ‰ إلى 116 ‰ بين السنتين.كما انخفض معدل الوفيات النفاسية من 930 حالة في كل 100.000 حالة وضع مولود حي سنة 1990 إلى 747 حالة سنة 2000.

ومن بين العوامل التي ساعدت على تحسين وضعية السكان الصحية، يجدر ذكر تعميم نظام تحصيل التكاليف الذي مكن من خفض كبير لمتوسط تكاليف العلاج الذي يقدر اليوم بحوالي 175 أوقية.

وفي مجال التغطية التطعيمية، تحسنت الوضعية كذلك، حيث بلغ معدلها 88 % سنة 1996 مقابل 97 % سنة 2000، وهو ما يمثل تقدما قدره 9 نقاط.

يشكل سوء التغذية هو الآخر سببا مهما وراء الوفيات و الاعتلال إذ بلغ معدله الإجمالي حوالي 44 % في سنة 1998

وتتمثل الأمراض الرئيسة المسببة للوفاة و الاعتلال في الالتهابات التنفسية الحادة، الملاريا، الإسهالات والسل.ففي سنة 2000، كان أكثر من 50 % من وفيات الطفولة الصغرى(الأطفال دون سن 5 سنوات) في المراكز الحضرية بسبب الأمراض الثلاثة:الالتهابات التنفسية الحادة(21%)،الملاريا(15,5%) والإسهالات(13,5 %).كما تبلغ نسبة شيوع الإسهال بالنسبة للفئة نفسها قرابة 24 % في الوسط الحضري و34,5 % في الوسط الريفي.

يتجاوز معدل النفاذ الجغرافي إلى البنى الصحية 70 % على المستوى الوطني سواء على مسافة 10 كلم (79 %) أو 5 كلم (73 %) رغم الفوارق الموجودة حسب الأوساط و الولايات

ويشكل سوء التغذية، هو الآخر، سببا مهما كامنا للوفاة والاعتلال، حيث بلغ سوء التغذية العام حوالي 44 % سنة 1998، مع ارتفاع كبير جدا في معدل سوء تغذية الأطفال، إذ يعاني 32 % من الأطفال دون سن 5 سنوات من نقص الوزن، بينما يعاني 13 % من نفس الفئة من الهزال.

وفي سنة 2000، بلغت نسبة الأطفال دون سن 5 سنوات الذين يعانون من تأخر في النمو 35 % على المستوى الوطني مقابل 30 % في الوسط الحضري و38 % في الوسط الريفي(الشكل البياني 3.2).

الشكل البياني 3.2:توزيع الأطفال دون سن 5 سنوات الذين يعانون من نقص الوزن

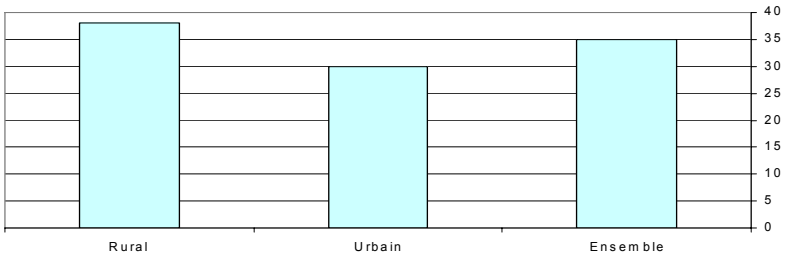

المصدر:المسح الديمغرافي الصحي في موريتانيا، 2000

وتمثل النسبة المرتفعة للنساء الحوامل اللائي يعانين من فقر الدم مؤشرآخر على اتساع نطاق سوء التغذية بمختلف أشكالها في البلد: من سوء التغذية البروتينية- الطاقية إلى نقص الأملاح المعدنية والفيتامينات.

وقد حدت وضعية النساء والأطفال بالسلطات العمومية إلى إعطاء الأولوية لتحسين المؤشرات المتعلقة بهاتين الفئتين.إلا أن ثمة نواقص ما تزال قائمة(الإطار 3.2)

الإطار 3.2:صحة الأم والطفل

في مجال صحة الأمومة والطفولة، تظهر النتائج المسجلة أن مستوى الاستشارات قبل الولادة وبعد الولادة يبقى ضعيفا.وليس مرضيا كذلك مستوى مساعدة الأمهات عند الوضع والتغطية التطعيمية للأطفال دون سن 5 سنوات ضد الأمراض التي يشملها برنامج التطعيم الموسع. وبالإضافة إلى ذلك، تبقى ثمة جهود ينبغي بذلها فيما يتعلق بالإسهالات والحميات والالتهابات التنفسية الحادة التي ما تزال نسبة شيوعها مرتفعة وقلما تعالج في معظم الأحيان.ويرجع ارتفاع مستويات وفيات الأطفال دون سن 5 سنوات إلى تضافر شيوع أمراض الأطفال مع عدم المعالجة المناسبة وسوء الحالة الغذائية.

ولتحسين صحة الأمومة والطفولة، يتعين بذل جهود في مجال إعلام وتحسيس السكان على العموم والأمهات على وجه الخصوص حول ضرورة إجراء الاستشارات قبل الولادة و الحصول على المساعدة أثناء الوضع من قبل عمال صحيين مؤهلين وتطعيم أولادهن تطعيما كاملا.

وعليه، فإن تحسين صحة الأمومة والطفولة يقتضي:

- تحسين التغطية التطعيمية ضد أمراض برنامج التطعيم الموسع ،
- تكثيف جهود مكافحة أمراض الأطفال،
- تحسيس وتهذيب الأمهات فيما يتعلق بتغذية الأطفال من أجل ضمان إعطائهم في الوقت المناسب الأغذية الضرورية لنموهم بصورة جيدة،
- تشجيع استخدام مختلف طرق المعالجة بالتروية الفموية(م.ت.ف).

المصدر:المسح الديمغرافي الصحي في موريتانيا 2000

وبصورة عامة، تبقى الوضعية الاجتماعية - الصحية للبلد متميزة بوجود نواقص في مجالات مختلفة.وتبين مقارنة هذه الوضعية على المستوى الجهوي، من خلال المؤشرات الصحية، وجود فوارق بين مختلف الولايات على صعيد التغطية الصحية(الشكل البياني 4.2).

الشكل البياني 4.2: معدل التغطية الصحية حسب الولايات(باستثناء الترارزة وانواذيبو) 2001

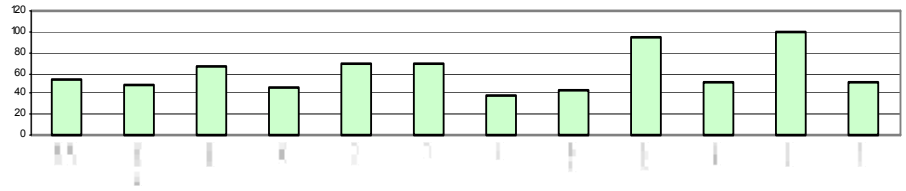

المصدر:وزارة الصحة 2002

2.2.1.2.السياسات والاستراتيجيات المتبعة في مجال الصحة

تفسر التقدم المحقق في مجال الصحة العناية الممنوحة لهذا القطاع والتي تجسدت في مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي صادقت عليها الحكومة وطبقتها منذ بداية الثمانينات.

وأقرب من ذلك، فقد توخي من تطبيق المخطط التوجيهي للصحة والشؤون الاجتماعية للفترة 1998 - 2002 أن يمكن من توفير العلاجات الأساسية وجعلها في متناول الغالبية العظمى من السكان، مع التركيز على المجموعات الضعيفة من النساء والأطفال والمعوقين والأفراد والأسر الذين يعيشون في وضع يتميز بالهشاشة البالغة.وانطلاقا من الأولويات التي حددتها السلطات العمومية، ألا وهي تعزيز التغطية الصحية وتحسين أداء النظام الصحي والكفاح المندمج ضد الأمراض والإعاقات وتوفير تمويل مرضي للنظام الاجتماعي - الصحي، فإن الأهداف المحددة في هدا المخطط التوجيهي حتى أفق 2002 هي:

- جعل الخدمات الصحية الأساسية في متناول الغالبية العظمى من المواطنين جغرافيا وماليا وخفض وفيات واعتلال الرضع والأطفال دون سن الخامسة بنسبة 50 % ،
- توفير أدوية جيدة رخيصة في جميع مناطق البلد.

ومن جهة أخرى، فقد تم منذ بضع سنوات وضع برنامج وطني لمكافحة داء فقد المناعة المكتسبة والأمراض المنتقلة عن طريق الجنس ويجري تنفيذه حاليا.وأخيرا، وبمناسبة إعداد

الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، خضعت سياسة الصحة وبرامجها وتكاليفها للمراجعة من أجل ضمان نفاذ جميع المواطنين إلى الصحة الوقائية والعلاجات الجيدة.

وفي ميدان البنى التحتية الصحية، تتوخى الأهداف العامة حتى أفق 2015 تزويد كل قرية(يربو سكانها على 1.500 نسمة) بنقطة صحية وكل مركز إداري يزيد سكانه على 10.000 نسمة بمركز صحي من فئة ب وكل مقاطعة يزيد سكانها على 20.000 نسمة بمركز صحي من فئة أ وكل مقاطعة يزيد سكانها على 40.000 نسمة بمستشفى مقاطعة.

أما من حيث المؤشرات الصحية، فمن شأن الأهداف النوعية المحددة أن تساهم في تحسين الوضعية الصحية(الجدول 2.2).

الجدول 2.2:مؤشرات الصحة:الأهداف حتى أفق سنتي 2010 و2015

المؤشرات	الأهداف مقدرة كميا	
السنوات	2010	2015
خفض معدل وفيات الأطفال	°% 50	°% 40
خفض معدل وفيات الأطفال دون سن خمس سنوات	°% 103	°% 55
الوفيات النفاسية(في كل 100.000 حالة وضع)	450	250
معدل حمل فيروس السيدا	% 1	%1
المصدر:وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية، 2002		

ويتطلب تحقيق الأهداف في ميدان الصحة وضع وتنفيذ استراتيجية تقوم على المحاور الثلاثة التالية:

(أ) تحسين الحالة الصحية للسكان خاصة الأكثر فقرا وخفض الاعتلال والوفيات المرتبطة بالأمراض الرئيسة،
(ب)تعزيز الإنصلا والنجاعة والنفاذية المستديمة إلى العلاجات الأساسية عن طريق الحد من انعكاس المصاريف لدوائية على مداخيل الأسر الأكثر عوزا،
(ج) خلق مناخ موات للصحة وذلك على الخصوص من خلال مشاركة الأهالي في تسيير وتطوير الأنشطة الصحية.

وفي مجال التغذية، حدثت الحكومة خطة العمل الوطنية للتغذية المصادق عليها سنة 1995 عن طريق تجييه أنشطة التغذية وإنشاء نظام

لمتابعة هذه الخطة على الصعيد العملي والميداني. وفي هذا الإطار، تتوخى الأهداف تنمية القدرات الوطنية في ميدان تقييم ومراقبة الوضعية الغذائية عبر

إنجاز مسوحات التفشي ومتابعة نمو الأطفال والوقاية والتكفل بالفقراء الذين يعانون من الهشاشة على المستوى الغذائي وتكوين المتدخلين على جميع المستويات وتكثيف جهود الإعلام والتهذيب والاتصال لصالح السكان من أجل ترقية العادات الغذائية السليمة(الإرضاع، استهلاك الأطعمة المحلية الغنية بالمواد الغذائية الضرورية للجسم).

وقد تطلب تطبيق هذه السياسات تعبئة وسائل مالية كبيرة من قبل السلطات العمومية.فقد ارتفعت الحصة الممنوحة للصحة من ميزانية الدولة بين سنتي 1996 و2001 من 1,44 % إلى 3,56 % من قيمة ن.د.خ(الشكل البياني 5.2).

الشكل البياني 5.2:تطور حصة الصحة من ن.د.خ من 1996 إلى 2001

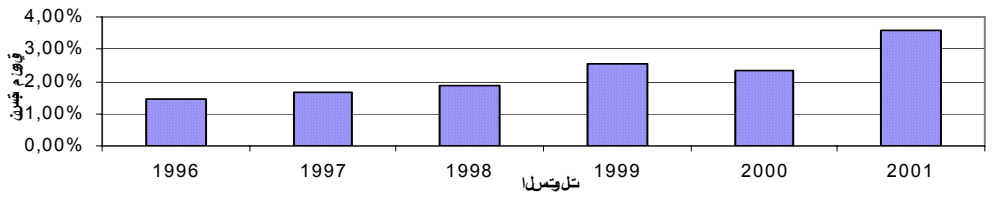

المصدر:مديرية الميزانية

ويتبين من تخصيص النفقات الصحية أن نسبة لا يستهان بها من ميزانية الصحة يمتصها المستوى الثالثي ممثلا في المؤسسات المرجعية والإدارات المركزية على حساب البنى الصحية الأخرى من مراكز ونقط ووحدات صحية أساسية.وتبين هذه الوضعية ضرورة اتخاذ إجراءات تنحو نحو المزيد من لامركزية المرافق الصحية لمعالجة التفاوت الملاحظ في هذا الميدان بين مختلف جهات البلد.

3.2.1.2.المعوقات في مجال الصحة

رغم الجهود التي بذلتها الدولة، ما تزال الوضعية الصحية مقلقة وتتميز بعدد من المعوقات من أهمها:

1.3.2.1.2.المعوقات الداخلية

يمكن تلخيص المعوقات الداخلية لقطاع الصحة على النحو التالي:

(أ) ضعف مستوى الوقاية:
لا تقدم التشكيلات الصحية سوى الخدمات العلاجية، في حين أن الأمراض الرئيسة التي يتميز معدل تفشيها بارتفاع كبير هي أمراض ترتبط بالبيئة وبنقص الوقاية بالتالي.

وهذه الأمراض هي الملاريا والالتهابات التنفسية الحادة والإسهالات.

(ب)نقص مستوى جودة العلاجات:
يرتبط هذا النقص بضعف الأنشطة المنفذة من قبل التشكيلات الصحية الأولية والثانوية(المراكز والنقط الصحية، المستشفيات الجهوية)، حيث يرجع عدم اضطلاع التشكيلات الثانوية بدورها إلى غياب أو نقص التخصصات الأساسية(الفمامة، الولادة، الجراحة، المخابر، الأشعة) والموظفين المؤهلين.

وينجر عن هذه الوضعية استخدام منقوص للتشكيلات الصحية القاعدية واختناق التشكيلات الصحية المركزية(مركز الاستطباب الوطني مثلا).

(ج) تكرار نفاد مخزون أدوية نظام تحصيل التكاليف:

رغم استحداث نظام تحصيل التكاليف على مستوى النقط والمراكز الصحية مما حسن من توفر الأدوية الأساسية، إلا أن النظام الراهن المتبع لاقتناء وتوزيع الأدوية لا يمكن من تفادي الانقطاع المتكرر للتموين بهذه الأدوية لاسيما في المناطق المعزولة كما أنه لا يشتمل على آلية لحماية الفقراء.

(د) النواقص المتعلقة بنظام تسيير وتنظيم وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية.

يتجلى هذا الاختلال الوظيفي في تسيير وتنظيم قطاع الصحة في مصالح مركزية تعاني من نقص الموارد البشرية والمالية كما وكيفا إضافة إلى نقص الوسائل اللوجستية. وعلى المستوى الجهوي كذلك لا تتميز المديريات الجهوية للعمل الصحي والاجتماعي بالفعالية الكافية.يضاف إلى ذلك سوء توزيع العمال الصحيين، فعلى سبيل المثال يدير النقط الصحية ممرضون صحيون ـ اجتماعيون بدلا من ممرضي دولة مجازين وقلما تدير ممرضات أقسام صحة الأمومة والطفولة في النقط الصحية.

(هـ) نقص النظام الراهن لجمع وتحليل البيانات:

لا يضطلع النظام الوطني للمعلومات الصحية بشكل كامل بالمهمة الموكلة إليه.فالإحصاءات الصحية تنشر متأخرة بثلاث سنوات.و يصعب استغلال التقارير المتعلقة بالفرز الأولي للبيانات على مستوى المراكز الصحية والمديريات الجهوية للعمل الصحي والاجتماعي.كما

أن النظام لا يغطي سوى 64 % من التقارير المنتظرة ومن هنا تتأتى الانعكاسات السلبية المترتبة فيما يتعلق بجودة البيانات وبالقدرة على تحديد المشاكل الكبرى للصحة.وكذلك، فإن غياب مسوحات وبائية موجهة من شأنها تجلية المشاكل الصحية للبلد بشكل أفضل يمثل نقيصة أخرى.

2.3.2.1.2.المعوقات الخارجية

تتمثل هذه المعوقات عموما في العوامل الثلاثة التالية:

(أ) توزيع السكان:
يؤثر تنامي ظاهرة البلدات الصغيرة سلبيا على نفاذية السكان إلى الخدمات الصحية.وهذه الظاهرة نفسها نتيجة للتحضر العشوائي للسكان البدو.

(ب)ظروف الصحة العامة:
ينشأ عن الظروف الصحية العامة التي تكتنف حياة السكان الريفيين والحضريين عدد من المشاكل المرتبطة بالبيئة الصحية:نقص وانعدام شروبية الماء، العوز الغذائي خاصة البروتيني ـ الطاقي وفي مجال الأملاح المعدنية والفيتامينات.

(ج) انعكاس الفقر:

ترتبط الأمراض الأكثر تفشيا المحصاة انطلاقا من سجلات الاستشارات الطبية بظروف المعيشة الصعبة التي يعيشها السكان المعوزون(النظافة، نوعية الماء، التغذية،الخ).ورغم الانخفاض الكبير لتكاليف العلاج، إلا أن ذلك لا ينفي أن مصاريف الصحة تطرح مشكل نفاذية مالية بالنسبة للأفراد والأسر الفقراء،وهي مصاريف تضاف إليها أحيانا المصاريف الناشئة عن تنقلات المرضى ومرافقيهم نحو المراكز الصحية.

3.1.2.الفقر

يبقى الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ومعقدة.وينظر إليه باعتباره يعني محدودية في الموارد يقترن بها عادة شعور بالعسر والإحباط والتهميش.وقد يتخذ الفقر صورا وأشكالا مختلفة منها على الخصوص:

الفقر النقدي الذي يظهر من خلال انعدام أو نقص مصادر للمداخيل النقدية.ويقاس هذا الشكل من الفقر انطلاقا من المؤشرات النقدية لمستوى المعيشة أو الرفاهية على أساس استهلاك الأفراد الجاري ومصاريفهم،

فقر ظروف الحياة المعروف أيضا بالفقر البشري الذي يرتبط بمستوى إشباع الحاجات الأساسية من تهذيب وصحة وسكن وماء شروب،الخ...ويحدد هذا الشكل من الفقر انطلاقا من سلسلة مؤشرات ترتبط بالنفاذ إلى التهذيب والصحة والسكن والماء الشروب

والتغذية.

ويحدد نظام الإحصاء الوطني كل أشكال الفقر المذكورة عبر إجراء مسوحات دورية

واستغلال الوثائق الإدارية.

يبقى الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ومعقدة.وينظر إليه باعتباره يعني محدودية في الموارد يقترن بها عادة شعور بالعسر والإحباط والتهميش

وفي هذا الإطار، تميزت سنة 2000 بتنظيم الإحصاء العام للسكان والمساكن والمسح الديمغرافي الصحي والمسح الدائم حول ظروف معيشة الأسر.وقد وفرت هذه الاستبيانات معلومات كمية مفيدة لتقدير مستوى وظروف معيشة السكان.

وفي سنة 1990، بلغت نسبة السكان الذين يعانون من الفقر 56,6 % .وانخفضت هذه النسبة إلى 50,5 % سنة 1996 ثم انخفضت لاحقا إلى 46,3 % سنة 2000.أما الإملاق، فقد سجل انخفاضا طفيفا للغاية على المستوى الوطني إذ أن نسبة الأفراد الذين يعانون منه تزحزحت من 32,6 % سنة 1996 إلى 31,4 % سنة 2000، وهو ما يمثل انخفاضا قدره 1,2 نقطة.ويتميز هذا التطور بتراجع الفقر في جميع الولايات باستثناء انواكشوط والترارزة وكيديماغه حيث اشتدت وطأة الفقر بواقع 4,5 و3,2 و4 نقاط على التوالي.

1.3.1.2.الفقر النقدي

يتبين من العرض السابق أن الفقر(عتبة 67.316 أوقية) والإملاق(عتبة 50.895 أوقية) ما يزالان منتشرين في موريتانيا.
ومن جهة أخرى، فقد تبين أن ثمة فوارق كبيرة من حيث الفقر والإملاق حسب وسط الإقامة والولايات والمجموعات الاجتماعية ـ الاقتصادية.
ففي الوسط الريفي، تبلغ نسبة الفقر 61,2 % مقابل 25,4 % في الوسط الحضري: ويبين هذا أن الفقر ظاهرة ريفية في المقام الأول(الشكل البياني 6.2)

.

الشكل البياني 6.2:انعكاس الفقر حسب وسط الإقامة

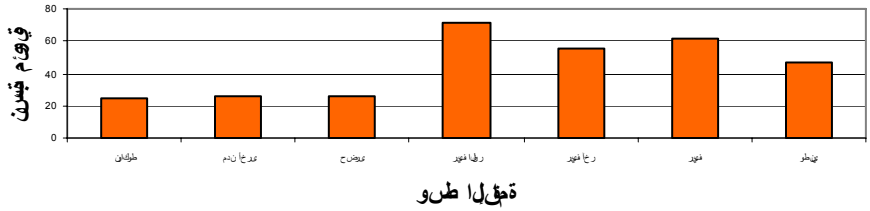

المصدر :م.و.إ، م./.إ.م.د، تشخيص الفقر، م.د.ظ.م، 2000

كما يبين تحليل الفقر أيضا أنه تراجع في جميع المراكز الحضرية حيث انخفضت معدلاته من 38,7 % إلى 25,7 % بين سنتي 1996 و2000، باستثناء حالة انواكشوط التي ازداد انعكاس الفقر فيها من 21,1 % إلى 25,1 % خلال نفس الفترة. وداخل انواكشوط، يمس الفقر سكان المناطق غير المفرزة حيث يبلغ معدله 33,4 % أكثر من المناطق المفرزة حيث لا يمثل الفقراء سوى 22,4% من السكان.

ولا يستوي انعكاس الفقر في الوسط الريفي، بل إن ثمة فوارق كبيرة على هذا الصعيد بين ريف النهر حيث يقدر بحوالي 71,5 % والأرياف الأخرى حيث يبلغ 55,3 %.

ويرجع اتساع نطاق الفقر في الوسط الريفي إلى أن الزراعة والتنمية الحيوانية اللتين تشكلان مصدري المداخيل والعمالة الرئيسين بالنسبة للريفيين تعانيان من معوقات متعددة، طبيعية و عقارية وتقنية(القسم الأول) ومالية...يضاف إلى ذلك ضعف تنوع مصادر المداخيل. وتبعا لانعكاس الفقر، يمكن تصنيف الولايات في خمس مجموعات:

الولايات التي تتجاوز فيها نسبة الفقراء 50 % وهي:كيديماغه، كوركول، العصابه، الحوض الغربي، البراكنه والترارزة.

الولايات التي تتراوح فيها نسبة الفقر بين 20 و30 % وهي:الحوض الشرقي والبراكنه.

الولايات التي يقل فيها معدل انعكاس الفقر عن 20 % وهي:داخلة انواذيبو وتيرس الزمور(الشكل البياني 7.2).

الشكل البياني 7.2:مؤشر الفقر حسب الولايات

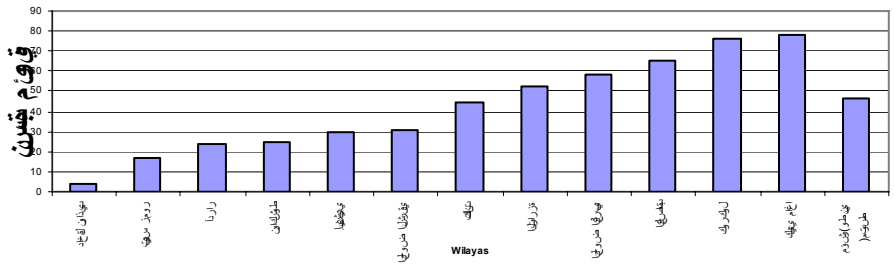

المصدر :و.ش.إ.ت/م.و.إ/م.م.ح.إ.م.د، مشروع الفقر 2000

وقد سجلت أعلى معدلات الفقر في ولايات كيديماغه(78,6 %) وكوركول(76,2 %) والعصابة(65,5 %).وبالمقابل،فإن الولايات التي تسجل أدنى معدلات الفقر هي تيرس الزمور(16,4 %) وداخلة انواذيبو(4,2 %)، وهي وضعية ترتبط بوجود نشاطين اقتصاديين مهمين في هاتين الولايتين ألا وهما الصناعة التعدينية والصيد.

وتبرز دراسة مؤشرات مساهمة الولايات في اتساع الفقر صدارة ولايات كوركول(15,8 %) والترارزة(13,7 %) والبراكنه(13,0 %) وكيديماغه(12,8 %).

ويبين تحليل انعكاس الفقر على أساس المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية التي ينتمي إليها أرباب الأسر أن المستقلين الزراعيين هم الأكثر تأثرا بالفقر إذ يبلغ معدل انعكاسه على هذه الفئة 70,5 %.ويلي هؤلاء البطالون(48,3) والعاطلون(42,3 %).ويمثل الأجراء الفئة الأكثر حظوة، إذ يبلغ انعكاس الفقر عليهم 18,6 % بالنسبة لأجراء القطاع العام و27,1 % بالنسبة لأجراء القطاع الخاص.

أما الإملاق(50.897 أوقية للفرد سنويا) الذي يبقى ظاهرة جسيمة على المستوى الوطني، فيتفاوت توزيعه و تختلف معدلاته بشكل كبير

حسب الأوساط:44,1 % في الوسط الريفي و12,7 % في الوسط الحضري.كما تساهم المناطق الريفية بنسبة 85,6 % من انعكاس الإملاق، الأمر الذي يكشف تفاوتا كبيرا في مستوى المعيشة بين العالم الريفي والمناطق الحضرية(الجدول 3.2).

الجدول 3.2:انعكاس ومساهمة أوساط الإقامة بالنسبة للإملاق

وسط الإقامة	انعكاس الإملاق %	مساهمة انعكاس الإملاق %
انواكشوط	12,3	8,6
المدن الأخرى	13,3	5,7
الوسط الحضري	12,7	14,4
ريف النهر	53,7	38,3
الأرياف الأخرى	38,5	47,3
الوسط الريفي	44,1	85,6
المعدل الوطني	31,4	100,00

المصدر:وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية/المكتب الوطني للإحصاء، المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وبالدمج:ملامح تشخيص الفقر 2000.

وهكذا تتجلى المساهمة الضخمة للمناطق الريفية في انعكاس الإملاق بشكل يظهر اختلال التوازن الكبير في مستوى المعيشة بين العالم الريفي والمناطق الحضرية.

وكما هو الحال بالنسبة للفقر، فإن الولايات التي تسجل أعلى معدلات انتشار الإملاق هي كيديماغه(61 %) وكوركول(58,7 %) والعصابه(49,5%) والحوض الغربي(41,0 %) و البراكنه(37,8 %) والترارزة(34,0 %)(الشكل البياني 8.2).

الشكل البياني8.2:انعكاس الإملاق حسب الولايات

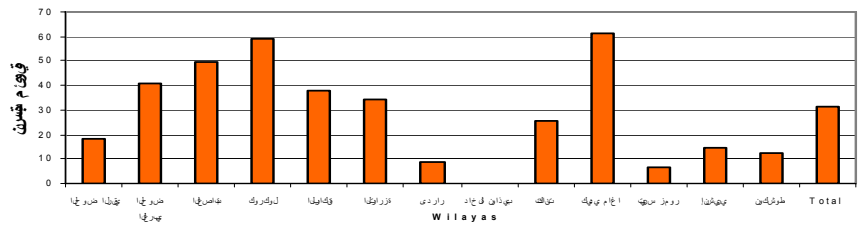

المصدر:و.ش.إ.ت/م.و.إ/م.م.ح.إ.م.ف.د

وبتحليل الإملاق على مستوى المجموعات الاقتصادية ـ الاجتماعية يتضح أنه يمس نصف الزراعيين المستقلين وثلث البطالين وربع العاطلين، وهو ما يؤكد وضعية هذه المجموعة على أساس عتبة الفقر.

ويمثل الأجراء الفئة الأقل تأثرا، إذ يبلغ معدل انعكاس الإملاق في صفوفهم 8,9 % و19,4% بالنسبة لأجراء القطاعين العام والخاص على التوالي.

2.3.1.2.الفقر البشري

كشفت تحليلات الفقر النقدي القائمة على المداخيل والمصاريف قصورها فيما يتعلق بتقدير مستوى رفاهية الأفراد التي تتميز في جوهرها بتعدد الأبعاد وبالتعقيد.وفي هذا السياق يظهر فقر ظروف الحياة القائم على تقييم مستوى المعيشة انطلاقا من المؤشرات الاجتماعية(المرتبطة بمحو الأمية والتهذيب والنفاذ إلى الماء الشروب).ذلك أن تطور هذه المؤشرات عادة ما تربطه وشائج قوية مع الدخل.

وهكذا، فإن معدل محو الأمية على المستوى الوطني الذي سجل ارتفاعا متواصلا خلال السنوات الأخيرة مع وجود تفاوت كبير بين الرجال والنساء، ما يزال أعلى لدى الرجال منه

حسب تقرير تنفيذ الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر لسنة 2001، تم القيام بتدخلات وأنشطة هامة في مجال مكافحة الفقر

لدى النساء وذلك مهما كانت المجموعة الاقتصادية ـ الاجتماعية المعتبرة.

وعلى مستوى التهذيب والصحة والنفاذ إلى الماء الشروب، تم تحقيق تقدم ملحوظ خلال السنوات الأخيرة.ولكن ما تزال ثمة فوارق من حيث التمدرس بين الأوساط وبين البنين والبنات و بين الولايات.

وفي مجال التغذية، تبقى مؤشرات تغذية الأطفال مرتفعة.كما لا يزال سوء التغذية يشكل سببا مهما كامنا وراء التعرض للوفاة والإصابة بالأمراض.

ويتجلى من التحليل المقارن لمؤشرات الفقر(المسح الدائم لظروف معيشة الأسر) أن هذه الظاهرة سجلت انخفاضا عاما على المستوى الوطني.

وقد رافق تراجع الفقر النقدي انخفاض في معدل فقر ظروف الحياة،الأمر الذي يعود أساسا إلى وجود نفاذية أكبر إلى الخدمات الاجتماعية من قبل السكان.بيد أن ثمة فوارق كبيرة ما تزال قائمة في هذا المجال بين الولايات وبين الوسطين الريفي والحضري.

3.3.1.2.برامج واستراتيجيات مكافحة الفقر

لمواجهة استفحال الفقر، أطلقت السلطات العمومية استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر وللتنمية القاعدية ابتداء من سنة 1992.

وأشفعت هذه الاستراتيجية بالمصادقة سنة 1998على برنامج وطني لمكافحة الفقر استهدف تخفيض هذه الظاهرة بشكل كبير عن طريق تنفيذ إصلاحات الغاية منها تأمين تراجع ملموس للفقر مع تعزيز المكتسبات في مجال التوازنات الاقتصادية الكبرى والمحافظة على نمو الاقتصاد.

ومنذ سنة 2000، أعدت الحكومة الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر الذي مثل، منذئذ فصاعدا، استراتيجية البلد في ميدان مكافحة الفقر التي تواصل وتكمل وتوسع جميع التدخلات والأنشطة المقام بها في هذا المجال.

ويتمفصل الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر حول محاور رئيسة أربعة هي:

تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتحسين تنافسية الاقتصاد والحد من تبعيته للعوامل الخارجية،

تثمين إمكانيات الفقراء في مجال النمو والإنتاجية عن طريق ترقية القطاعات التي يستفيدون منها مباشرة في مناطق تمركزهم،

تنمية الموارد البشرية والنفاذ إلى البنى التحتية الأساسية، الأمر الذي سيؤدي في المدى البعيد إلى تحسين إنتاجية الفقراء وبالتالي ظروف معيشتهم والتقليل من هشاشتهم.وتتمثل القطاعات الاجتماعية المستهدفة في التهذيب(محو الأمية، التعليم قبل المدرسي، الأساسي، الثانوي، المهني والعالي) والصحة والتغذية والماء الشروب والكهرباء والصرف الصحي.

(د) وأخيرا ترقية الإطار المؤسسي من خلال توطيد دولة القانون وتعزيز قدرات الإدارة واللامركزية والتسيير الناجع والشفاف للأموال العمومية وتبني المقاربة التشاركية وتعزيز قدرات المجتمع المدني.

وسيتم تحقيق أهداف الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر على مراحل.وفيما يلي الأهداف الرئيسة المتوخاة في المرحلة الأولى التي تمثل المدى القريب وتمتد من سنة 2001 إلى سنة 2004:

تحقيق متوسط نمو يزيد على 6 % على امتداد الفترة المعنية،

تخفيض انعكاس الفقر إلى أقل من 39 % وانعكاس الإملاق إلى أقل من 22 % على المستوى الوطني وإلى أقل من 53 % في الوسط الريفي،

التنمية المندمجة للأحياء الهامشية الهشة في التجمعات الحضرية.

أما الأهداف العامة لهذه الإستراتيجية على المدى البعيد فهي:

خفض نسبة الموريتانيين الفقراء إلى أقل من 27 % في أفق 2010 وإلى أقل من 17 % في أفق 2015 مع خفض انعكاس الفقر في الوسط الريفي بنسبة 50 %،

تحقيق الأهداف الاجتماعية المحددة على أساس مختلف القمم العالمية في ميدان التهذيب والصحة والماء الشروب والسكن، الخ،

الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية،

وفي ميدان التهذيب، يتعلق الأمر بامتصاص الفوارق بين الجنسين وبين الولايات والقضاء على الأمية في أفق 2015.

وفي ميدان التموين بالماء الشروب، يستهدف الإطار الإستراتيجي التوصل في أفق 2010 إلى تزويد جميع القرى التي يزيد سكانها على 500 نسمة بشبكة مائية ورفع معدل التغطية

عن طريق الوصل بالشبكة إلى 85 % في أفق 2015.

وحسب تقرير تنفيذ الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر لسنة 2001، فقد قيم بتدخلات وأنشطة هامة في مجال مكافحة الفقر.ويتمثل ذلك أساسا في (أ) استكمال الدراسة المتعلقة بمساهمة التنمية الحيوانية في الاقتصاد الوطني وفي مكافحة الفقر، الأمر الذي مكن من انطلاق إصلاحات كبرى في هذا القطاع الفرعي الحيوي بالنسبة للبلد، (ب) إنجاز برامج موجهة لصالح المناطق الأكثر فقرا خاصة في الوسط الريفي، (ج) إعداد برنامج عشري للتهذيب يدمج جميع المستويات التربوية، (د) تحسين الحالة الصحية والغذائية للسكان عن طريق إنشاء العديد من مراكز الصحة والتغذية وتنفيذ برامج شامل في مجال التعبئة الاجتماعية، (هـ) مواصلة تحسين نفاذ السكان إلى الماء الشروب في العديد من المراكز الثانوية والمناطق الريفية، (و) تعزيز قدرات المجتمع المدني والإدارة:نقل الصلاحيات إلى البلديات، إعداد وثيقة خطاب سياسة التنمية الحضرية.

ويسجل تقرير أنشطة المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وبالدمج برسم سنة 2001 مجموعة من برامج التدخل الأولوية التي تكمل أنشطة القطاعات الوزارية الأخرى،

وهي برامج نفذت انطلاقا من منظور يعطي

الأولوية للسكان الأكثر فقرا. وقد تجسدت أهم الأنشطة المندرجة في هذا الإطار عبر (أ) البرامج الموجهة لمكافحة الفقر(الاستصلاحات المائية ـ الزراعية، فك العزلة، الماء الشروب، الصحة، الأمن الغذائي، التنمية الحيوانية)، (ب) البرامج الحضرية، السكن الاجتماعي...، (ج) البرامج الأفقية(دعم التعاونيات الزراعية المتعثرة، دمج حملة الشهادات البطالين، التكوين المهني، مكافحة التسول،الخ..)، (د) برنامج التمويل المصغر والمقاولات الصغيرة و(هـ) برنامج التنمية التشاركية ، تنسيق وتحليل ومتابعة الفقر.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى إقامة صناديق خاصة موجهة لتمويل أنشطة مكافحة الفقر، كما هو الحال بالنسبة للصندوق الموريتاني الكندي لمكافحة الفقر الذي أنشأته المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة

الفقر وبالدمج والوكالة الكندية للتنمية الدولية(و.ك.ت.د)(الإطار4.2).

الإطار 4.2:الصندوق الموريتاني الكندي لمكافحة الفقر.

الصندوق الموريتاني الكندي لمكافحة الفقر عبارة عن مشروع ثنائي للتعاون ناشئ عن بروتوكول التفاهم المبرم سنة 1996 بين موريتانيا وكندا.والهدف من هذا المشروع هو المساهمة في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر من خلال دعم إنجاز مشاريع تستهدف تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية للفئات الأكثر فقرا من السكان الموريتانيين.

ويتدخل الصندوق الموريتاني الكندي لمكافحة الفقر في أربعة قطاعات هي:صحة الأمومة والطفولة، التربية القاعدية، الغذاء والتغذية، الماء الشروب والصرف الصحي. وقد اختار، في خطة عمله لسنة 2002، قصر تدخلاته على ولايات انواكشوط وإينشيري وكوركول والبراكنه وكيديماغه. وتخضع سياسة التركيز الجغرافي المذكورة للمراجعة سنويا من قبل لجنة التسيير.ولا ينفذ الصندوق المشاريع بنفسه،وإنما يلبي الالتماسات الموجهة إليه مقدما دعما ماليا للمشاريع التي تحظى بالمصادقة. ويمكن توجيه الالتماسات إما من مصلحة عمومية وإما من مجموعة محلية أو من إحدى منظمات المجتمع المدني(المنظمات غير الحكومية، الجمعيات والروابط، التعاونيات، التجمعات ذات المنفعة الاقتصادية).

المصدر:الصندوق الموريتاني الكندي لمكافحة الفقر.

وقد كلف تنفيذ البرامج الموجهة لمكافحة الفقر 1.428.727.246 أوقية سنة 2001.

4.3.1.2.معوقات مكافحة الفقر

تتسم معوقات مكافحة الفقر في موريتانيا بالتعدد والتنوع.وبصورة عامة، يمكن تمييز معوقات ترتبط بالوسط الريفي وأخرى خاصة

بالوسط الحضري وثالثة عامة ذات طابع وطني.

1.4.3.1.2.العقبات في الوسط الريفي

الذين يعيشون تحت عتبة الفقر إذ أن ستة أعشار الريفيين هم فقراء.

وتمثل الزراعة والتنمية الحيوانية المصدرين الرئيسين المزودين لعالم الريف بالعمالة وذلك

بواقع 78 % بالنسبة للزراعة و8 % بالنسبة للتنمية الحيوانية.غير أن هذين القطاعين يتميزان بالهش

يأوي الوسط الريفي في موريتانيا غالبية السكان اشة بحكم تبعيتهما للأمطار، الأمر الذي يستتبع هشاشة العمالة الناشئة عنهما.

ويفسر هذا الضعف في الإنتاجية الزراعية قوة انعكاس الفقر في الوسط الريفي الذي تشكل محدداته معوقات في وجه تنمية الزراعية.

ما زال السكن الهش (الخيام، الأقصاص الأكواخ) يحتل موقعا هاما إذ يمثل من %سبة 33 السكن على المستوى الوطني

يضاف إلى هذه المعوقات نقص الموارد المائية والبنى التحتية ومشاكل النفاذ إلى الأرض(الملكية العقارية) ونقص الموارد المالية والاستغلال المفرط والتسيير غير الملائم للموارد الطبيعية.

2.4.3.1.2.المعوقات في الوسط الحضري

تمثل مراكز البلد الحضرية لاسيما العاصمة انواكشوط منذ بضعة عقود الوجهة الأساسية للمهاجرين النازحين من الريف نتيجة لتعاقب موجات الجفاف وما صاحبها من تدهور الظروف في المناطق الريفية.

توجد علاقة وثيقة بين نمط السكن ومستوى معية السكان إذ أن 43 % من الأسر المملقة تقيم في مساكن من النمط الهش (خيمة، خص، كوخ) مقابل أقل من 27 % من الأسر غير الفقيرة

وقد أدت تدفقات المهاجرين على هذا النحو المكونـة أساسا من الأشخاص الأشد عدمـا في عالم الريف إلى نمو سريع للسكان الحضريين لاسيما في انواكشوط وانواذيبو حيث انتشرت أحياء السكن الهش(مدن الصفيح) التي تعيش فيها ساكنة تعاني غالبا من الإملاق.

وترتبط معوقات تخفيف الفقر في الوسط الحضري بالنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وإلى التمويل والأمن العقاري كما ترتبط بانعدام التأهيل وضعف المستوى التقني.

وعلاوة على المعوقات الملازمة للوسطين الريفي والحضري، ثمة معوقات أخرى ترتبط على العموم بالسياق الطبيعي للبلد إضافة إلى عبء المديونية والنمو السكاني المتسارع ومحدودية قدرة الإدارة في مجال التسيير.

4.1.2.السكن

تتوقف مميزات ونمط السكن في بلد معين على عدة عوامل من قبيل الخصائص الطبيعية والخصوصيات الاجتماعية والمؤسسية، من جهة، كما تتوقف على مستوى معيشة السكان، من جهة أخرى.

وقد عاشت موريتانيا تحولات اجتماعية - اقتصادية عميقة خلال العقود الأخيرة.

والواقع أن التحضر الجماعي والانفجار االحضري الذي حصل في السنوات الثلاثين الأخيرة واكبهما تغير ملموس في السكن مع ظهور أصناف جديدة من المساكن.

1.4.1.2.مكونات وخصائص السكن

منذ السنوات الأولى التي أعقبت جفاف السبعينات، انتشر في المراكز الحضرية سكن هش على هوامش المدينة حيث استقرت جماهير المهاجرين الريفيين المعدمين.

وقد ساعد على انتشار السكن الهش غياب الرقابة العمرانية وعدم احترام القواعد القائمة ونقص البنى التحتية وارتفاع أسعار القطع الأرضية المستصلحة ونقص عمليات السكن الاجتماعي أو التجدد الحضري.

وتتجلى هشاشة السكن من خلال ارتفاع نسبة الأسر التي تقيم داخل الخيام أو الأخصاص أو أكواخ الصفيح على مستوى البلد جملة سنة 1990(45 %) وفي انواكشوط خاصة.إلا أن أنماط السكن تشهد تحسنا طفيفا يرتبط بتحسن ظروف المعيشة.

بيد أن السكن الهش(الخيام، الأخصاص، أكواخ الصفيح) ما يزال يحتل موقعا مهما إذ يمثل 33 % من السكن على المستوى الوطني، بينما تمثل المنازل الإسمنتية نسبة قريبة من ذلك جدا(34 %) مقابل الثلث الباقي للدور الطينية والحجرية(الشكل البياني 9.2).

وفي الوسط الحضري، تجدر الإشارة إلى توسع السكن الهش سنة 1996 في انواكشوط وفي باقي المدن الأخرى على التوالي بنسبة 16,8 % و10% من إجمالي عدد الأسر، مقابل 24,3 % سنة 2000.

وبالمقابل، ففي الوسط الريفي يلاحظ المرء زيادة في المساكن الإسمنتية بين سنتي 1996 و2000 بنسبة 7 إلى 14 % في ريف النهر و7 إلى 10 % في الأرياف الأخرى.

الشكل البياني 9.2:توزيع السكن حسب النمط سنة 2000 (%)

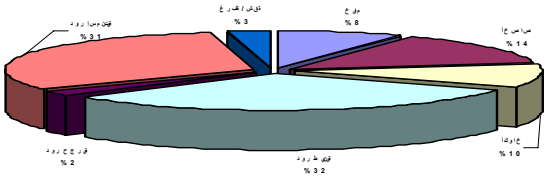

المصدر :و.ش.إ.ت/م.و.إ/م.م.ح.إ.م.ف.د/ مشروع الفقر، 2000

وثمة علاقة وثيقة بين نمط السكن ومستوى معيشة المقيمين فيه.

ذلك أن نسبة 43% من الأسر المعدمة تقيم في مساكن هشة(خيمة، خص، كوخ صفيح) مقابل 27% من الأسر غير الفقيرة.كما أن نسبة غير الفقراء الذين يقيمون في منازل إسمنتية تتجاوز 45 % في حين لا تتجاوز هذه النسبة 12% لدى المملقين.

وبخصوص ظروف السكن، تمكن نتائج المسح الديمغرافي والصحي(2000) من ملاحظة أن 64 % من الأسر على المستوى الوطني تقيم في مسكن ذي أرضية رملية أو طينية، مقابل 30 % تقيم في مسكن ذي أرضية إسمنتية و6 % فقط من هذه الأسر تقيم في مسكن مبلط الأرضية.

وتمثل الركايا والآبار المجهزة المصدر الرئيس لتموين السكان الحضريين بالماء(45 %) مقابل 24 % من الأسر تتزود لدى باعة الماء، في حين يتزود 15 % منهم انطلاقا من الحنفيات.

وفي ميدان الإضاءة، يبقى المصدر الرئيس هو الشمعة والمصباح اليدوي استنادا إلى أن نسبة 71 % من الأسر تواصل استخدام هاتين الوسيلتين بواقع 70 % في ريف النهر و92 % في الأرياف الأخرى.

ويبلغ معدل استخدام الكهرباء 18 % على المستوى الوطني وتضعف هذه النسبة في الوسط الريفي لكنها تكبر نسبيا في الوسط الحضري، إذ تبلغ 36,1 % من الأسر في انواكشوط و49 % في المدن الأخرى.

وفي ميدان مصدر طاقة الطهي، يبقى الحطب الوقود الأكثر انتشارا إذ تستخدمه نسبة 48 %

من الأسر، يليه الغاز المقنن(28 %) والفحم الخشبي(23 %) والكهرباء(أقل من 1%).

غير أن استخدام الحطب وقودا للطهي أكثر ما يكون انتشارا في الوسط الريفي إذ أن أكثر من 70 % من الريفيين يواصلون استخدامه مصدرا للطاقة.

ويكاد يقتصر استخدام الحطب والفحم الخشبي على الوسط الريفي، في حين أن استخدام الغاز المقنن يشهد توسعا هاما في الوسط الحضري إذ أن حوالي نصف الأسر تستخدمه مصدرا للطاقة المنزلية.

ويلاحظ أن 80,3 % من الأسر المملقة يستخدمون الحطب والفحم الخشبي وقودا للطهي، مقابل 9,3 % من هؤلاء الأسر يستخدمون الغاز و0,1 % فقط يستخدمون الكهرباء.ويستخدم الغاز بشكل خاص غير الفقراء الذين يستخدم 27,7 % منهم الفحم الخشبي(الشكل البياني 10.2).

الشكل البياني 10.2:مصادر الطاقة الرئيسة المستخدمة في الطهي

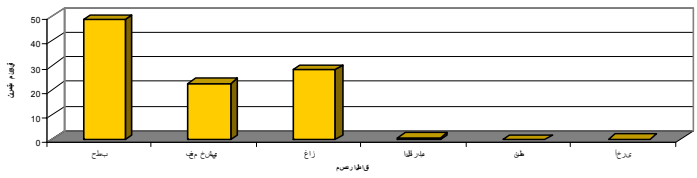

المصدر :و.ش.إ.ت/م.و.إ/م.م.ح.إ.م.ف.د/ مشروع الفقر، 2000

ويستخدم الفقراء والمملقون الحطب ومشتقه الفحم وقودا للطهي نظرا لأسباب تتعلق بالنفاذية الجغرافية(في الوسط الريفي) والمالية.ويحتل وقود الغاز المرتبة الثالثة لدى السكان المعدمين، لكنه يحتل المرتبة الأولى لدى الأسر غير الفقيرة.وتشكل هذه الوضعية التي تتميز باستهلاك مفرط للحطب والفحم الخشبي عاملا مهما لتدمير الغطاء النباتي وبالتالي تدهور البيئة الطبيعية.

وفي ميدان الصرف الصحي، تبقى الوضعية مقلقة نظرا لضعف معدل التغطية(أقل من 20 %) على نحو يمثل مشكلة بيئية حقيقية خاصة في المدن ويسبب درجة عالية من التلوث الناقل لكثير من الأمراض.

وتتميز الوضعية على مستوى التجهيزات الصحية بوجود نواقص كبيرة(الشكل البياني 11.2)

الشكل البياني 11.2:توزيع أنماط المراحيض حسب وسط الإقامة

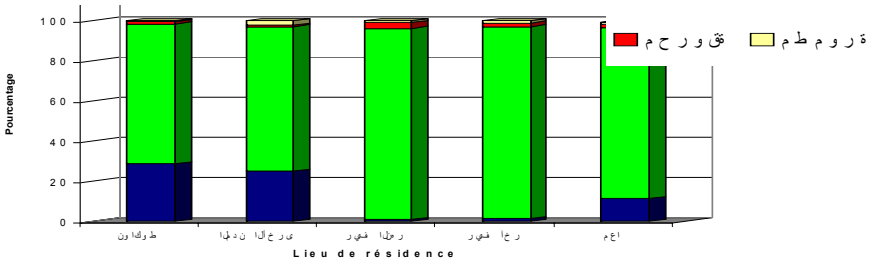

المصدر:و.ا.إ.ت/م.و.إ/تشخيص الفقر 2000

ذلك أن أكثر من نصف الأسر(52,6 %) لا يتوفرون على أية تجهيزات صحية في مساكنهم مع وجود فوارق كبيرة على هذا الصعيد بين الوسط الريفي والوسط الحضري إذ أن زهاء ثلاثة أرباع الأسر الريفية (73,4 %) ليس لديهم أي نوع من المراحيض، مقابل 23 % من الأسر في الوسط الحضري.ويلاحظ، من جهة أخرى، أن 25 % من الأسر ليس لديهم سوى شكل بدائي من المراحيض.

نسبة الأسر التي تملك مساكنها مرتفعة جدا في الوسط الريفي (93 %) و ضعيفة بكثير في الوسط الحضري خاصة في نواكشوط حيث لا تتجاوز 21

وبخصوص تصريف الفضلات والمياه المنزلية المستعملة، فإن النظم القائمة الأكثر شيوعا هي المراحيض ذات الآبار المطمورة التي كان يستخدمها 39 % من الأسر الحضرية سنة 2000 ويتم تفريغها عادة في حفر مصاقبة للمساكن.

وفي ميدان تصريف المياه المستعملة، توجد بضع شبكات بدائية في انواكشوط وانواذيبو والزويرات، ولكن النواقص في هذا المجال هي من الكثرة بحيث يمكن الحديث عن غياب الشبكات تقريبا.فعلى سبيل المثال، لا تعالج محطة التصفية بانواكشوط سوى 6 % من السوائل التي تنتجها الأسر.

وفيما يتعلق بالتخلص من القمامات المنزلية، فإن المسوحات تكشف أن نسبة 85 % من الأسر ترمي قماماتها في الشارع مع وجود تباين حسب وسط الإقامة من 95 % في الوسط الريفي إلى 75 % في الوسط الحضري.كما لا يجمع من هذه القمامات سوى 12%(الشكل البياني 12.2).

الشكل البياني 12.2:التخلص من القمامات المنزلية حسب وسط الإقامة

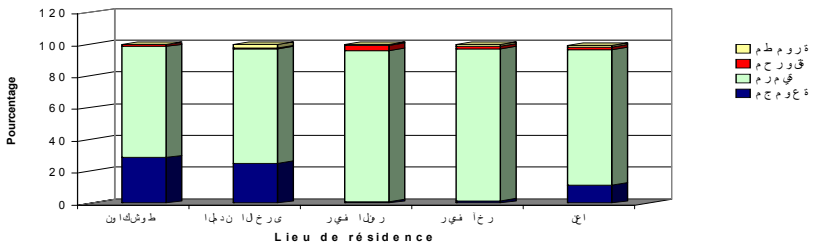

المصدر:و.ش.إ.ت/م.و.إ/م.م.حازم.ف.د/مشروع الفقر، 2000

ويطرح تسيير النفايات مشكلا جديا نظرا لهمودها وعدم قابليتها التحلل في غالب الأحيان فضلا عن عدم معالجة الغالبية العظمى منها في الوسط الحضري(64 %).وتنتج هذه الوضعية عن عدد من العوامل التكنولوجية(غياب وسائل جمع وإزاحة القمامات) والمالية(إذ لا تحصل البلديات الموارد الضرورية) والتنظيمية والمؤسسية(تعدد المتدخلين الذين ليست أدوارهم ولا مسؤولياتهم محددة).

أما عن وضعية شغل المساكن، ففي سنة 2000 كانت نسبة77% من الأسر تملك المساكن التي تقيم فيها مقابل 13 % مؤجرة و5 % متملكة. بيد أن الارتفاع الكبير في نسبة الأسر التي تملك مساكنها في الوسط الريفي(93 %) يقابله ضعف كبير في هذه النسبة في الوسط الحضري لاسيما في انواكشوط حيث لا تتجاوز 12 % فقط.

2.4.1.2.الإستراتيجيات المتبعة في مجال السكن

تشكل هشاشة استقرار الفقراء في أطراف وهوامش المدن الكبيرة عقبة كبرى أمام تحسين السكن وتثبيت السكان على نحو أفضل وتسهيل نفاذهم إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وإيجاد أنشطة دائمة لصالحهم.

لذا وضعت السلطات العمومية استراتيجية في مجال السكن والتنمية الحضرية المندمجة تندرج ضمن إطار الإستراتيجية العامة لمكافحة الفقر التي تجسدت من خلال المصادقة سنة 2001 على سياسة للتنمية الحضرية تعززها استراتيجية وطنية وبرنامج للتنمية الحضرية يمتد على مدى عشر سنوات(2001 -2010).

ويستهدف برنامج التنمية الحضرية:

تحسين البنى التحتية الحضرية،

زيادة عرض الخدمات الجيدة في الوسط الحضري،

المساهمة في إيجاد فرص العمل عن طريق ترقية الأنشطة المدرة للدخل،

تعزيز سياسة تملك البرامج التنموية من قبل السكان المستفيدين منها مع تحسين الخدمات التي تقدمها الإدارات للمدارين.

ويعطي الغلاف المالي الضروري لتنفيذ هذا البرنامج(25 مليار أوقية) فكرة عن أهمية تنمية المدن بمختلف أبعادها وبالتالي عن حجم هذه المهمة.

وتتمحور الاستراتيجية المعتمدة في مجال السكن حول تحسين ظروف المعيشة في الأحياء الهشة حيث توجد أكبر جيوب الفقر الحضري وحول دمج هذه الأحياء في النسيج الحضري.

وتتوخى الأهداف الرئيسة لسياسة التنمية الحضرية حتى أفق 2004:

تزويد العواصم الجهوية بأطر مرجعية لتنميتها الحضرية،

تعزيز القدرات الوطنية في مجال التسيير الحضري،

تحسين نفاذ السكان والفاعلين الاقتصاديين إلى التجهيزات والخدمات الجماعية الأساسية،

مكافحة المضاربة العقارية والاحتلال غير الشرعي للمجالات الحضرية ومكافحة البطالة الحضرية.

ولبلوغ هذه الأهداف، سيتم القيام ببعض الأعمال في المجالات الخمسة التالية:الإطار المؤسسي، تنمية البنى التحتية والخدمات الحضرية، التنمية الاقتصادية للمدن، تحسين السكن ثم البيئة.

ومن المقرر كذلك تزويد المدن بمخططات استصلاح حضري وإحصاء سكان الأحياء الهشة وتنفيذ برنامج في مجال التسوية العقارية ومواصلة برنامج البناء والقرض على مستوى بنك الإسكان لصالح الطبقات الوسطى وتوسيع برامج السكن الاجتماعي إضافة إلى ترقية البناء الذاتي في الأحياء الهشة على أساس نموذج تجربة برنامج " التويزه".

3.4.1.2.المعوقات في مجال السكن

ترتبط المعوقات الرئيسة لتحسين السكن والصرف الصحي ارتباطا وثيقا بالعوامل التالية:

العامل الاقتصادي:

يفسر ضعف دخل الأفراد والأسر إلى حد بعيد هشاشة السكن والنواقص في مجال الصرف الصحي.

فوطأة ظاهرة الفقر في البلد هي من الشدة بحيث أن معظم المداخيل يكرس لتلبية الحاجات الأولية من غذاء ودواء وكساء.وتتجلى العلاقة بين نمط المسكن والدخل من خلال الإحصائيات التي تكشف أن السكن الهش متفش أساسا في أوساط الفقراء والمملقين.

العامل الديمغرافي:

تتزايد بشكل كبير الحاجات في مجال السكن نتيجة لارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان جراء ارتفاع معدلات الإنجاب والخصوبة.

تضاف إلى ذلك نتائج حركة الهجرة الناشئة عن تدهور ظروف المعيشة في الوسط الريفي والتي أسفرت عن تحضر السكان بصورة جماعية وعن تنامي ظاهرة التمدن وتسارع وتيرة الحركة العمرانية.فإلى ذلك النزوح الهائل يعزى تزايد واتساع الأحياء الحضرية الهامشية ذات السكن الهش المقامة بشكل عشوائي على أديم أراض مغتصبة.وقد ساعد على انتشار هذا النمط السكني غلاء أسعار القطع الأرضية المستصلحة والنواقص القائمة في ميدان سياسة السكن الاجتماعي.ويشكل اندماج هذه الأحياء عقبة كبرى أمام تحسين السكن والصرف الصحي.

العوامل الاجتماعية:

يتعلق الأمر بالعادات المرتبطة بنمط الحياة الريفية القديم الذي كان سائدا في البلد منذ بضعة عقود وهو النمط الذي يفسر استخدام بعض أنماط المساكن كالخيمة وكذا عدم جمع القمامات.

5.1.2.البيئة

تتألف البيئة في موريتانيا من منظومات بيئية غاية في الهشاشة، سواء تعلق الأمر بالبيئة البرية أو البحرية.وباستثناء الجزء المحيطي بمنظوماته الشاطئية الخاصة، فإن التنوع البيئي يرتبط ارتباطا حميما بتدرج المعدلات المطرية ابتداء من الشمال المتميز بالجفاف وحتى حدود البلد الجنوبية ذات المناخ السوداني ـ الساحلي.
واليوم، تتميز وضعية البلد العامة بإطار مناخ شديد التدهور جراء تضافر التردي المناخي والآثار السلبية للنشاط البشري، وهو تدهور يهدد خطيرا المقدرات البيولوجية والأنشطة البشرية الرئيسة معا.

1.5.1.2.المظاهر الكبرى لتدهور البيئة

يتجلى تدهور البيئة من خلال:

(أ) تدهور التنوع الحيوي:ويتجسد في إفقار المنظومات البيئية عبر اختفاء تندير بعض الأنواع النباتية(السنط السنغالي والسنط النيلي و commifora africana; ....) والتدمير الكبير للتراث الوحشي(الزراف، التماسيح، السنوريات الكبرى، الغزلان، النعام)،

(ب) الآثار الضارة للأنشطة الزراعية والرعوية:في المجال الزراعي، أدى انخفاض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وزيادة حاجات السكان إلى إلغاء استراحة الحقول وتوسع الأراضي الزراعية على حساب المجالات الغابية(لاسيما لتطوير الزراعة المروية). وفي المجال الرعوي، فاقم انخفاض إنتاجية المناطق الرعوية الضغط على المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية التي أدى تركيز الماشية فيها إلى إفراط في استغلال الموارد الكلئية(يبلغ حجم القطيع الوطني أكثر من ثلاثة(3) ملايين وحدة ماشية مدارية، في حين أن الإنتاج الكلئي يقدر بمليونين ونصف(2.5) مليون وحدة ماشية مدارية).

(ج) انعكاس الضغط البشري على الموارد الغابية:توشك هذه الموارد على النفاد نتيجة لقوة الضغط البشري عليها لتلبية حاجة استهلاك الحطب والفحم الخشبي لاسيما في المراكز الحضرية،

(د) الإفراط في استغلال الموارد البحرية: رغم ضخامة كمية الأسماك القابلة للاصطياد، إلا أن الثروة البحرية تتعرض للاستغلال المفرط الذي يتجلى من خلال الانخفاض الكبير والمنتظم للإنتاج السنوي من الأنواع القاعية إضافة إلى الزيادة المفرطة لمجهود الصيد.تضاف إلى ذلك الأضرار الناتجة عن شباك القاع الجيبية ذات المعاشب البحرية والكميات الكبيرة المصطادة من الأسماك الشابة(الإطار5.2).

الإطار 5.2:صيانة البيئة والأمن البحري

تجدد الحكومة التزامها بأن تجعل من صيانة البيئة البحرية إحدى كبرى أولوياتها نظرا للنتائج الكارثية التي قد تترتب على التلوث البحري بالنسبة للموارد البحرية وللحظيرة الوطنية لحوض آركين.كما أن الحكومة على وعي كامل بأن منطقة الشاطئ الموريتاني تمثل عنصرا ثمينا من التراث البحري العالمي.
وفي هذا الإطار، سيتم تنسيق العمل الحكومي في هذا المجال على مستوى لجنة وزارية خاصة وذلك لتفادي حصول أي استصلاح عشوائي وملوث كما سيتم وضع خطة لاستصلاح منطقة الشاطئ.وكذلك سيخضع استغلال مرامل الدومين البحري العام للتنظيم تفاديا لانهيار الحزام الرملي الشاطئي.
وستتواصل وتدعم الجهود البحثية التي يبذلها المعهد الوطني لبحوث المحيطات والصيد بالتعاون مع الحظيرة الوطنية لحوض آركين، كما سيتم تأمين التنسيق بين مختلف الأجهزة المعنية وذلك لحماية وصيانة مناطق التكاثر على وجه الخصوص. وللقضاء على النفايات البحرية الملوثة، خاصة منها النفايات النفطية، سيعزز تطبيق النصوص القانونية بالتوازي مع إنشاء أجهزة مكلفة باستعادة هذه النفايات.وفي مجال الأمن البحري، ستدعم الحكومة بصرامة الإجراءات الهادفة إلى تحسين الأمن البحري.وسيتم تنفيذ برنامج لسحب حطام السفن. كما سيتم تنفيذ برنامج لمكافحة التلوث البحري وإنشاء أجهزة مناسبة لتحسين الخدمات في البحر وتفادي مخاطر الغرق.
المصدر:الاستراتيجية الوطنية لاستصلاح قطاع الصيد 1998

(هـ) المشاكل المرتبطة باستغلال المياه:الاستغلال المفرط للبحيرات الجوفية في الواحات نتيجة لاستعمال المضخات الكهربائية في نظام سحب المياه والاستغلال المفرط للأحواض المائية المتحجرة لتموين المدن الكبرى كانواكشوط واستهلاك المياه السطحية للأغراض المنزلية في الوسط الريفي(مع ما يترتب على ذلك من انعكاس سلبي على صحة السكان)،

(و) الترمل:أدى تعرض التربة لتعرية الرياح نتيجة للجفاف وتدهور الغطاء النباتي إلى تشديد حت الرياح وإعادة تعبئة المجموعات الكثبانية في البلد.واليوم، يهدد الترمل معظم المدن والقرى والمساحات الزراعية والمجاري والمنشآت المائية وطرق المواصلات(الطرق البرية...).

ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع معدلات نفوق الثدييات البحرية في السنوات الأخيرة يشكل مؤشرا على حجم التهديدات الحقيقية التي تواجهها البيئة البحرية.

وهناك شكل أخر من التدهور البيئي على مستوى المدن الساحلية كانواذيبو وانواكشوط خاصة.ويرتبط هذا الشكل باستخراج المواد المستخدمة في البناء من المقالع القريبة من تلك المدن.وتؤدي هذه الممارسة إلى تحريك مكونات التربة وتكوين الكثبان(الإطار 6.2).

الإطار 6.2:رهانات المنطقة الشاطئية الموريتانية

تشكل مدينة انواكشوط، منذ تأسيسها، ورشة بناء دائمة.فالمغاني تشق الأرض وتنمو بين عشية وضحاها مثل الفطور الحقيقية.وهذا ما يد ل، من بين أمور أخرى، على أن الصحة الاقتصادية(على الأقل لبعض السكان) ليست سيئة كما قد يتبادر .والحقيقة أن تشييد كل هذه البنى التحتية الجديدة يتم على حساب أمن سكان انواكشوط:فاستخراج مواد البناء بصورة شبه فوضوية له تأثير مزدوج على البيئة البحرية.فمن جهة، يتعرض حزام الشاطئ الرملي للإضعاف بشكل خطير جراء السراديب الضخمة المحفورة بدون أية متابعة ورقابة فنية لاستغلال رمل البناء.ورغم قدرة كثيب الشاطئ العجيبة على التجدد إلا أن هذه القدرة تبقى محدودة كما أن مخاطر اندفاع مياه المحيط إلى أحياء انواكشوط المنخفضة لا ينبغي تجاهلها.وتعتبر مقاطعة السبخة الحضرية وجزء من تفرق زينه الجميلة معرضين لهذا الخطر بشكل خاص.ويمكن لفيضان من مستوى فيضان سنة 1983 أن يجعل من انواكشوط شوطبولا جديدة.وهل من الأكيد أن مصالح الإنقاذ قد توقعت مثل هذه الكوارث والمخاطر التي ينبغي عدم تجاهلها نظرا للتوقعات المتعلقة بالارتفاع المحتمل لمستوى المحيطات نتيجة لارتفاع درجة حرارة المناخ.

وثمة مخاطر بيئية أخرى ترتبط باستخراج مواد البناء:فاستغلال المحار يشكل أحسن وسيلة لخلق كثبان جديدة.ذلك أن زعزعة التربة واستخراج المواد الصلبة التي تمثل أربطة حقيقية لمختلف مكونات التربة الشاطئية وإنشاء تلال صغيرة لغربلة المحار كلها عوامل من شأنها مفاقمة عملية تكون الكثبان.وهل من العقلاني خلق كثبان جديدة، من جهة، وإنفاق مبالغ ضخمة لإعادة تثبيتها، من جهة أخرى؟ والمهم في حالتي استغلال المحار ومخاطر الفيضان هو معرفة المسؤول عن الوقاية من الكارثة أكثر من البحث لاحقا عن المذنبين بعد وقوع هذه الكارثة.

المصدر:منطقة الشاطئ الموريتاني:نحو تخطيط مندمج، ملتقى حول منطقة الشاطئ الموريتاني/مديرية الاستصلاح الترابي والعمل الجهوي/وزارة الداخلية والبريد والمواصلات، انواكشوط من 26 إلى 29 نوفمبر 1994.

2.5.1.2.استراتيجية تسيير وصيانة البيئة

تمخض تطور مفهوم البيئة والوعي العالمي بالترابط بين الظواهر الطبيعية وخاصة الوعي بالأضرار البيئية المترتبة على التنمية(الانحباس الحراري، تدهور طبقة الأوزون، إفقار التربة بسبب نظم الإنتاج غير الملائمة، التلوث الصناعي، الحركة العمرانية، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، تدمير الغابات، ترمل الأراضي...) عن ظهور مقاربات جديدة لتسيير وصيانة البيئة وإبرام عديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية في هذا المجال.

وقد انطلقت موريتانيا على هذا الدرب عبر تحديد استراتيجية شاملة لصيانة البيئة آخذة في الحسبان خصوصيات البلد وتعدد المتدخلين والمقاربات في مجال البيئة والمعوقات الفنية والمالية والاجتماعية والتجارب الجارية في كثير من البلدان.

1.2.5.1.2.الأطر الاستراتيجية الوطنية لتسيير وصيانة البيئة

في هذا الإطار، أعدت الحكومة ونفذت عدة وثائق استراتيجية هي:(أ) المخطط التوجيهي لمكافحة التصحر سنة 1986، (ب) البرنامج المتعدد القطاعات لمكافحة التصحر سنة 1992، (ج) الإستراتيجية الوطنية للمحافظة على البيئة سنة 1986، (د) الإستراتيجية الوطنية لاستصلاح الغابات المحمية، (هـ) وثيقة الإستراتيجية البيئية في موريتانيا.يضاف إلى ذلك برنامج العمل الوطني وبرنامج العمل الوطني من أجل البيئة.

وفي الميدان الاستراتيجي، تتعلق محاور برنامج العمل الوطني من أجل البيئة بإعلام السكان وتحسيسهم وإشراكهم في المسؤولية وتهذيبهم وتكوينهم حول مسار التنمية المستديمة إضافة إلى إدراج الجوانب البيئية في جميع البرامج التنموية وتحويل المسؤوليات في

مجال تسيير وحماية البيئة ومواردها الطبيعية إلى الجماعات الريفية وإشراك شركاء التنمية بصورة فعلية في مسار إعداد وتنفيذ برامج التنمية وحماية البيئة ولامركزة القرار والتنفيذ في المجال البيئي على مستوى السلطات الترابية والأهالي المحليين وتكييف المحيط المؤسسي والقانوني والتشريعي والتنظيمي مع هذه الدينامكية التشاركية والتكاملية في مجال تسيير وصيانة البيئة.

وبوجه عام، فإن هذا البرنامج يستهدف، حسب وثيقة مشروعه، " إدماج البعد البيئي في جميع قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي السياسة التنموية الوطنية كما في الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر والبرامج الجهوية والمحلية".

ومن الأهداف الرئيسة التي يتوخاها برنامج العمل الوطني من أجل البيئة إعداد استراتيجية وبرنامج عمل وطني من أجل التنمية لمصادقة الحكومة، على أن تمكن هاتان الوثيقتان من إدماج البيئة في الإستراتيجيات القطاعية وفي الممارسات المحلية وتعبئة الشركاء

الخارجيين في مجال التمويل.

وكذلك، فقد وقعت موريتانيا وصادقت على المعاهدات الدولية العديدة التالية:(أ) المعاهدة الدولية لحماية المناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية، (ب) معاهدة الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، (ج) معاهدة التنوع البيولوجي، (د) معاهدة مكافحة التصحر، (هـ) معاهدة "الأوزون"، (و) المعاهدة الدولية حول الوقاية من التلوث البحري.

ولمتابعة تنفيذ توصيات هذه المعاهدات، تمت إقامة عدة مشاريع لدعم الإدارات المكلفة بمختلف الملفات البيئية.ويتعلق الأمر بمشاريع تتصل بمجالات:التنوع البيولوجي وطبقة الأوزون ومكافحة التصحر(مثل مشروع مكافحة الترمل والاستثمار الزراعي ـ الغابي ـ الرعوي) والتغيرات المناخية التي أعد في إطارها سنة 2001 أول عرض بدئي موريتاني حول التغيرات المناخية.

2.2.5.1.2.الأطر المؤسسية والقانونية لصيانة البيئة

تضطلع بتسيير وصيانة البيئة في موريتانيا عدة قطاعات وعلى مستويات مختلفة.فلم يتجسد تحديد المقاربات المتعددة القطاعات في إنشاء جهاز إن لم يكن للتسيير فعلى الأقل لتنسيق مختلف البرامج والمشاريع البيئية الجارية.

وكان أول إطار لتسير البرنامج المتعدد القطاعات لمكافحة التصحر هو جهاز سمي باللجنة الوطنية لمكافحة التصحر التي أنشأها المرسوم رقم 148.81 الصادر بتاريخ 04 يوليو 1981.وتتوفر هذه اللجنة على جهاز فني يدعى الأمانة العامة، كما تتكون من 15 عضوا يمثلون القطاعات الرئيسة المعنية بالمسألة البيئية.

وقد عهد إلى هذه اللجنة بالمهام الثلاث التالية:

انتقاء وتحديد المشاريع في مجال تسيير البيئة،

تنسيق أنشطة المؤسسات المكلفة بالبحث(المركز الوطني للدراسات والبحوث البيطرية، المركز الوطني للبحوث الزراعية والتنمية الزراعية)،

متابعة وتقييم مشاريع حماية البيئة.

وحتى انعقاد الطاولة المستديرة لممولي البرنامج المتعدد القطاعات لمكافحة التصحر(التي التأمت بنواكشوط في شهر مايو 1992)، أي بعد أكثر من عشر سنوات على إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر، لم تعقد هذه اللجنة أي اجتماع ولم يهيئ جهازها الفني أي برنامج عمل.

وقد حل محل اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر المجلس الوطني للبيئة والتنمية الذي أنشئ في إطار مشروع برنامج الدعم المؤسسي والقانوني لتنفيذ البرنامج المتعدد القطاعات لمكافحة الفقر والاستراتيجية الوطنية للمحافظة على البيئة.وتنص الخطاطة المعتمدة والممحصة في إطار برنامج " المساعدة التمهيدية لمشروع الدعم" على مستويين ، أحدهما مركزي والآخر جهوي.

وعلى المستوى المركزي، يحدد المجلس الوطني للبيئة والتنمية التوجهات الكبرى ويتولى التحكيم(كدور سياسي) كما يسهر على تناغم السياسات وتساوق البرامج التنموية مع البيئة والبرامج البيئية.وعلى المستوى الجهوي، كان من المقرر إنشاء لجان جهوية متعددة القطاعات لتأمين التشاور والتنسيق الميداني.

وقد صادقت الحكومة على المجلس الوطني للبيئة والتنمية على النحو المحدد أعلاه وذلك بمقتضى المرسوم رقم 060.95 الصادر في شهر دجمبر 1995.ويرأس هذا المجلس وزيرا التنمية الريفية والبيئة والصيد والاقتصاد البحري.كما يضم جهازين مركزيين هما الأمانة الدائمة التي يتولاها مدير البيئة والاستصلاح الريفي واللجنة الفنية للبيئة والتنمية التي يرأسها الأمين العام لوزارة

التنمية الريفية والبيئة وتتكون من 6 لجان قطاعية(التهذيب والتحسيس حول القضايا البيئية، الطاقة وتدهور الغابات، المحافظة على المياه والتربة، التنوع الحيوي والمجالات المحمية، التلوث والنفايات، المواد الضارة بطبقة الأزون).

وفي مجال البيئة، تتوفر موريتانيا على مجموعة متباينة من الأطر القانونية التي لم يتم حتى الآن جردها و إضفاء التناغم والانسجام عليها.

وفضلا عن ذلك، فإن التسيير الجيد لهذه الترسانة القانونية يقتضي تأمين تآزر هذه النصوص لتسهيل تطبيقها بطريقة عقلانية.

ولا تغطي الترسانة التشريعية حتى الآن جميع جوانب البيئة.كما أن بعض النصوص قديمة جدا لكي تلبي حاجات المقاربات الراهنة في مجال التسيير المستديم للموارد البشرية، في حين أن نصوصا أخرى تعتبر غير قابلة للتطبيق بحكم عدم وجود النصوص التنظيمية التي تحدد شروط تطبيقها..

ومن المستعجل اليوم العمل على انسجام كل هذه النصوص مع التوجهات الراهنة في مجال تسيير وصيانة البيئة واتخاذ نص مرجعي حول البيئة بمفهومها الأوسع.

وبخصوص الوسائل المالية، فإنها تبقى غير كافية.وهكذا، فقد خصصت الدولة، في إطار برنامج الاستثمار العمومي(1985 - 2001) زهاء 55 مليار أوقية لمشاريع تنموية/بيئية(الزراعة، المياه القروية والرعوية، البيئة، البحث، التكوين، الإرشاد، الصيد، المناجم، السكن والعمران).ولا يتجاوز الاعتماد المخصص من هذا المبلغ لقطاع البيئة الفرعي(بمفهوم وزارة التنمية الريفية والبيئة) 7,2 مليار أوقية فقط.

وفضلا عن ذلك، فثمة مؤسستان للمحافظة على البيئة هما:الحظيرة الوطنية لحوض آركين والحظيرة الوطنية لجاولينغ.

3.2.5.1.2.معوقات صيانة البيئة

يواجه تسيير وصيانة البيئة معوقات عديدة.ويتعلق الأمر خصوصا بالعقبات التالية:

(1)على المستوى الطبيعي:(أ) ديناميكية حركة الرياح التي تتجسد من خلال الترمل السريع للحقول وقنوات التصريف والتجمعات الحضرية والبنى التحتية الاجتماعية - الاقتصادية،(ب) التدهور السريع للتربة والغطاء النباتي نتيجة للعيوب الملاحظة في الاستصلاحات المائية الزراعية لاسيما الخاصة منها فضلا عن أنماط الزراعات الممارسة وقطع الأشجار، (ج) غزو النباتات الضارة(البوط العريض، Salvinia Molesta) التي تشكل عقبة كبرى أمام الأنشطة الإنتاجية في حوض نهر السنغال من زراعة وتنمية حيوانية وصيد،

(2)على المستوى البشري:(أ) غياب تقنيات زراعية متكيفة مع سوء توزيع الأمطار في الزمان والمكان، (ب) نقص التهذيب في الميدان البيئي، (ج) ضعف مستوى إشراك السكان في تسيير مجالهم: حيث أن المقاربة التشاركية ليست فعلية ولا معممة، (د) نقص الوسائل المالية والمادية،

(3) على المستوى المؤسسي: (أ) ضعف مستوى إشراك المنظمات غير الحكومية في التسيير البيئي، (ب) عدم اهتمام الإدارة المحلية بحماية البيئة، (ج) نقص متابعة ومراقبة ظواهر التدهور والتصحر، (د) غياب المراسيم التطبيقية للنصوص المتخذة لحماية وتسيير البيئة، (هـ) نقص التضافر بين المشاريع العاملة في نفس المجال.

تمنح العمالة الأفراد إمكانيات وفرصا لتثمين قدراتهم وإعادة الاعتبار الاجتماعي إلى أشدهم عدما، وهذا بعينه هو أحد أهداف التنمية البشرية المستديمة

6.1.2.العمالة

يمثل الشغل بعدا اجتماعيا مهما في التنمية البشرية المستديمة.فمن جهة، يساهم الشغل في النمو الاقتصادي وفي تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى الرئيسة عن طريق إنتاج الثروات في شكل سلع وخدمات، كما أنه،من جهة أخرى، يعود على الأفراد بالمداخيل مشكلا بذلك أول عامل يتحكم في ظروف معيشتهم وفي رفاهيتهم ويحميهم من غائلة الفقر. وتكمن أهميته في أنه يمكن الأفراد من تثمين قدراتهم وتحقيق ذواتهم والارتقاء في المجتمع.

وتتأكد ضرورة ترقية العمالة بقدر ما أن التنمية البشرية تتم بطريقة غير متكافئة ومجحفة أومغفلة لبعض المجموعات أو المجالات غير المهيأة للاندماج في الديناميكيات الاقتصادية.وفي هذه الحالة، تجب مراعاة مختلف أشكال الهشاشة وعدم المساواة وحتى التهميش الناتجة عن هذه الوضعية في مجال العمالة واتخاذ إجراءات خاصة للتخفيف من حدتها.وفي هذا الإطار، فإن ترقية العمالة تمكن بالتالي من منح الأفراد إمكانيات وفرصا لتثمين قدراتهم وإعادة الاعتبار الاجتماعي إلى أكثرهم عدما، وهذا بعينه هو أحد أهداف التنمية البشرية المستديمة.وينبغي أن ينظر إلى ترقية العمالة باعتبارها جزءا لا يتجزأ ومستلهما من

التنمية البشرية المستديمة التي تشكل أحد أبعادها الجوهرية.

فمن خلال "رفض ديمومة العوز"، ينبغي لترقية العمالة أن تندرج ضمن منظور "شمولية الحق في الحياة" وزيادة الفرص المتاحة وتوسيع هوامش الحرية التي تدافع عنها التنمية البشرية المستديمة.وبالمثل،فإن العمل على توفير الشغل على أوسع نطاق ممكن بناء على أسس إنتاجية قارة وصلبة وليس عن طريق تدخلات توزيعية، يمثل مساهمة جوهرية في استدامة التنمية البشرية.

1.6.1.2.العمالة في موريتانيا:المميزات والتطور

في موريتانيا، تميزت السنوات الأخيرة بتحولات اجتماعية اقتصادية كبرى نتيجة لانعكاسات الجفاف والتصحر اللذين تتمثل نتائجهما الأبرز في تدمير أسس الاقتصاد الريفي التقليدي وفي التحضر الجماعي والتمدن المتسارع.

وقد ترجم تدفق المهاجرين من الوسط الريفي صوب المدن ذات القدرات الاستقبالية المحدودة للغاية في ضغط قوي على فرص العمل المتاحة وفي تفاقم ظاهرة البطالة في الوسط الريفي.

وقد صاحب النمو الديمغرافي السريع للسكان الموريتانيين(2,9 % بين سنتي 1977 و1988 و2,4 % من سنة 1988 إلى سنة 2000) زيادة مستمرة في السكان النشطين الذين ارتفع عددهم من 360.000 نسمة إلى 620.000 نسمة بنسبة زيادة تبلغ 2,5% في المتوسط.

ويبلغ معدل النشاط الذي يعكس درجة مشاركة مختلف المجموعات في الحياة النشطة 59,4 %(المسح الدائم حول ظروف معيشة الأسر 2000) مع وجود فوارق كبيرة بين الرجال والنساء(78,6 % و42,7 % على التوالي) وبين الولايات:37,7 % في الترارزة و83,3 % في كيديماغة(الإطار 7.2).

الإطار 7.2:العمالة:المفاهيم والتعاريف

السكان في سن العمل:
يتكون السكان في سن العمل من جميع الأشخاص من فئة العمر 15 - 65 سنة.أما سن ابتداء العمل، أي 15 عاما، فيطابق تعريف المكتب الدولي للشغل وأما سن نهاية العمل، أي 65 سنة، فيطابق سن التقاعد في موريتانيا.
السكان النشطون:يتكون السكان النشطون من صنفين من السكان هما:
- السكان النشطون المشغولون:جميع الأشخاص بين سن 15 و65 سنة الذين اشتغلوا خلال الأسبوع السابق على المسح.كما يشمل هؤلاء فئة المساعدين - الاجتماعيين.
- السكان النشطون البطالون:جميع الأشخاص بين سن 15 و65 سنة الذين لم يمارسوا أي نشاط رغم أنهم بحثوا عن عمل خلال الأسبوع السابق على المسح.
السكان العاطلون:يتكون السكان العاطلون من جميع الأشخاص الذين لا يمكن اعتبارهم نشطين.وتضم هذه الفئة:
- التلاميذ والطلاب الذين لا يمارسون أي نشاط اقتصدي،
- ربات البيوت،
- المعوقين،
- المتقاعدين،
- الأشخاص الذين لا يرغبون في العمل.
معدل النشاط:عبارة عن نسبة السكان النشطين إلى السكان في سن العمل من كل 100 فرد.

وعلى مستوى السكان النشطين المشغولين، فإن التحليل حسب فرع النشاط يكشف عن غلبة الزراعة والتنمية الحيوانية الذي يشغل 49,4 % من المشغولين تليه الإدارة العمومية(17,6%) ثم التجارة(13%).وتؤكد هذه الوضعية أهمية القطاع الريفي باعتباره أول مصدر للعمالة على المستوى الوطني.ويتميز معدل البطالة (28,9%) سنة 2000 بأنه أعلى بكثير عند النساء(33,9%) منه لدى الرجال(25,7 %)، مع وجود فوارق بحسب درجة الفقر(42,4 % للفقراء و33,2 % لغير الفقراء) ووسط الإقامة(37 إلى 38 % في الوسط الحضري و18 إلى 24 % في الوسط الريفي).

وفيما يتعلق بطلب العمل الإضافي الذي يمثل عدد الوظائف التي ينبغي إيجادها سنويا، فيقدر بحوالي 30.000 وظيفة، الأمر الذي يشكل تحديا جسيما.وفضلا عن ذلك، فلا يشمل هذا العدد لا حالات خسارة العمل غير المعوضة بعمل جديد خلال السنة ولا استيعاب مخزون الباحثين عن العمل المتراكم على امتداد السنين بسبب الفشل في الحصول على فرصة عمل جديدة.

ويتجلى من هذه الوضعية اختلال التوازن بين العرض والطلب في ميدان العمالة، وذلك انطلاقا من واقع أن الأنشطة الحديثة في المدن لا توفر في الوقت الحالي سوى 3.000 إلى 4.000 وظيفة في المتوسط سنويا.

وتفاقم من حجم طلب العمالة الإضافي البنية غير المواتية للعمل التي تميز الباحثين الجدد عن الوظائف سنويا، إذ أن معظم هؤلاء إما غير متعلمين(21.000 سنة 1988 أي 63 %) أو خارجون بدون شهادات من النظام التربوي(37 % سنة 1988)، وهما فئتان في وضع سيئ للحصول على العمل نتيجة للأمية وانعدام التأهيل.وبالتالي فهم يمثلون المترشحين الرئيسيين لسوق العمل غير المصنف.بيد أن من الوارد ملاحظة الزيادة الكبيرة في عدد الباحثين عن العمل من حملة الشهادات: من 1500 سنة 1995 إلى 2600 سنة 1998. ويمكن، من جهة أخرى، ملاحظة زيادة نسبة النساء في طلب العمل الإضافي جراء زيادة معدل النشاط النسوي وإن كانت قابلية توظيف النساء تبقى أضعف على العموم من قابلية توظيف الرجال.

أما عن سوق العمل في البلد، فيتميز بالمميزات التالية:

- توزيع قوة العمل المشغولة بشكل غير متوازن جدا بين قطاعات التشغيل.وهكذا، فإن العمالة في الوسط الريفي تمثل أكثر من نصف السكان المشغولين(59 % سنة 1988 و53 % سنة 1999)، الأمر الذي يجعل من هذا القطاع مصدر التشغيل الأول في البلد.
وفي الوسط الحضري، تغلب الوظائف غير المصنفة التي تمثل 70 % من قوة العمل المشغولة في المدن حيث لا تمثل الوظائف في المقاولات العصرية سوى 8 % من العمالة الكلية،

- نقص الاستخدام أو البطالة المقنعة التي تؤثر على فرص الاندماج في الحياة النشطة، ففي الوسط الريفي، على سبيل المثال، يقدر أن نقص الاستخدام يطال أكثر من 50 % من السكان المشغولين، وبالتالي فمن شأن جهود التنمية في الوسط الزراعي والريفي عموما أن يحسن من جودة الاندماج والمداخيل ولكن لن يكون له سوى انعكاس محدود على توسيع نطاق العمالة ليشمل الوافدين الجدد على سوق العمل. ويوجد نقص الاستخدام كذلك في الوسط الحضري، خاصة على مستوى العمالة غير المصنفة.
- ضعف نسبة الأجارة الذي يجسده معدل إجمالي للأجراء في حدود 16 %،
- أهمية التشغيل الذاتي والعمل للحساب الخاص،الأمر الذي ينعكس من خلال العدد المرتفع للمستقلين الذين يمثلون نسبة كبيرة في توزيع المشغولين الاجتماعي المهني:48 % من العمالة الريفية و66 % من العمالة غير المصنفة سنة 1999،
- زيادة عدد النساء في سوق العمل بأشكال مختلفة.

ففي قطاع العمالة، لم يكن النساء يمثلن سنة 1988 سوى نسبة 27 % من السكان المشغولين، وبعد عشر سنوات بلغت هذه النسبة 42 %.ومن جهة أخرى، فإن نسبة 70 % من النساء المشغولات يعشن في الوسط الريفي.

وفي ميدان ديناميكية نمو العمالة، يلاحظ تزايد السكان المشغولين بوتيرة 2,4 % سنويا، حيث ارتفع عددهم من 377.000 نسمة سنة 1988 إلى 490.000 نسمة سنة 1999.

وقد كان النظام غير المصنف الحضري الأكثر حيوية من حيث إيجاد فرص العمل بمعدل سنوي بلغ 3,7 % بين سنتي 1980 و2000.

كما شهد قطاع المقاولات العصرية نموا سنويا بنسبة 4 % بزيادة نسبية لعدد العمال تقدر بحوالي 7.000 وكيل بين سنتي 1988 و1999.

وتميز القطاع الريفي بضعف معدل نمو المشغولين فيه، إذ لم يتجاوز نسبة 1,3 % سنويا وهو ما يمثل زيادة 55.000 وظيفة خلال الفترة 1988 - 1999، وإن كان ذلك لم يمنع هذا القطاع من الاحتفاظ بمكانته كمصدر أول للعمالة في البلد.ويرتبط ضعف هذا المعدل بالتحول الكبير للعمالة الريفية إلى العمالة غير المصنفة.

وينزع معدل البطالة في البلد إلى الانخفاض، إذ تراجع من 23 % سنة 1988 إلى 21 % سنة 1999.وتكبر نسبة هذا الانخفاض بشكل كبير في الوسط الريفي، حيث يقدر أن نسبة البطالة في الوسط الريفي التي كانت تقدر بحوالي 20 % سنة 1988 لم تعد تتجاوز 7 %، وهي وضعية يعتقد أنها ترجع إلى تحسن معدل شغل النساء إضافة إلى ركود عدد السكان النشطين من حيث القيمة المطلقة نتيجة لنزوح الرجال النشطين بصورة جماعية من الريف.

وإجمالا وبالأرقام المطلقة، فقد ارتفع عدد الأشخاص الباحثين عن العمل من 111.000 شخص سنة 1988 إلى 130.000 شخص سنة 1999، وهو ما يمثل زيادة سنوية لمخزون الباحثين عن العمل بنسبة 1,4 %.ويشكل هذا العدد الكبير تحديا جسيما للبلد.

2.6.1.2.السياسات والاستراتيجيات في ميدان العمالة

نظرا لتدمير أسس الاقتصاد الزراعي - الرعوي جراء تعاقب موجات الجفاف والهجرة الريفية الجماعية الناتجة عن ذلك، وأمام ضخامة الطلب على العمل وضعت الحكومة في بداية التسعينات سياسة تشغيل تمحورت حول الأولويات التالية:

تعزيز الإطار المؤسسي لقطاع العمالة،

توجيه الاستثمارات العمومية نحو القطاعات ذات الأولوية التي من شأنها إيجاد فرص العمل كالزراعة والصيد التقليدي والتنمية الحيوانية والقطاع غير المصنف،

تنفيذ برامج خلاقة لفرص المعمل من خلال تنمية الأنشطة الكثيفة استخدام اليد العاملة ودعم المقاولات الصغيرة وتطوير التمويل المصغر،

تطوير التكوين المهني.

وتجسدت هذه السياسة التشغيلية في أنشطة مخصوصة موجهة مباشرة نحو توسيع دائرة العمالة. وفي هذا الإطار يندرج تبني مقاربة الاستخدام الكثيف لليد العاملة التي تم تطبيقها من خلال نوعين من البرامج هما:

(أ) برامج الوكالة الموريتانية لتنفيذ الأشغال ذات النفع العام ومن أجل التشغيل:

في سنة 1992، رأى النور مشروع تنمية صناعة البناء والتشغيل بدعم من البنك الدولي واستهدف إيجاد مناخ مؤسسي موات في نفس الوقت لإنجاز الصفقات العمومية وتطوير وصيانة شبكة الطرق وترقية قطاع الإنشاءات وإيجاد فرص العمل عن طريق استعمال تقنيات الاستخدام الكثيف لليد العاملة.واقتصر هذا المشروع في البداية على انواكشوط ثم وسع لاحقا ليشمل ثلاث مدن أخرى هي انواذيبو وروصو وكيهيدي.وقد مكن من إيجاد 27.000 رجل/يوم من العمل بين سنتي 1992 و1996.

أما مشروع تنمية البنى التحتية الحضرية الذي انطلق سنة 1996، فقد واصل نفس الأنشطة وعممها على جميع العواصم الجهوية.

(ب)برنامج مفوضية الأمن الغذائي:

يتعلق الأمر بالبرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة/الغذاء مقابل العمل الذي تنفذه مفوضية الأمن الغذائي من خلال مديرية التنمية الجماعية ومكافحة الفقر بدعم من برنامج الغذاء العالمي.

وقد واصل البرنامج المذكور البرنامج الخاص للأشغال المنتجة كما استهدف المجموعات الريفية الفقيرة والتعاونيات النسوية والسكان الذين يعيشون وضعية صعبة.

وقد أعطى هذا البرنامج نتائج ملموسة، حيث عبأت ورشات البرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة/الغذاء مقابل العمل 60.000 رجل/يوم من العمل بين سنتي 1992 و1996.كما بدأت المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وبالدمج منذ سبتمبر 1998 بتنفيذ أنشطة ذات استخدام كثيف لليد العاملة وذلك في إطار برامجها للأنشطة الجهوية ذات الأولوية.ويصدق الشيء نفسه على مفوضية الأمن الغذائي التي مولت خلال الفترة 1999 - 2002 ، في إطار برنامجها "للتنمية الريفية والأمن الغذائي/الغذاء مقابل العمل"، 796 مشروعا صغيرا تمثل 3.156.138 ر/ي مع تقديم مواد غذائية ومدخلات غير غذائية بقيمة إجمالية تبلغ 1.151.341.883 أوقية. واستهدفت هذه المشاريع الصغيرة التي مكنت من إنجاز عدد من البنى التحتية(السدود، الحواجز المائية، مزارع الخضار والأرز، الدروب القروية) السكان الريفيين في 8 ولايات هي:الحوض الشرقي، الحوض الغربي، العصابه، كوركول، البراكنه، الترارزة، تكانت وكيديماغه.

واهتماما من السلطات العمومية بمشاكل العمالة والفقر التي يعاني منها البلد، فقد وضعت سنة 1997 سياسة جديدة للتشغيل تتمثل محاور تدخلها الرئيسة ذات الأولوية في:

تنمية المقاولات العصرية ذات الحجم الصغير،

تشجيع تطور القطاع غير المصنف الحيوي،

تشجيع انبثاق اقتصاد ريفي خلاق لفرص العمل،

دعم إيجاد فرص عمل لصالح المجموعات الاجتماعية الحساسة،

توسيع نطاق توظيف أشكال العمالة ذات الاستخدام الكثيف لليد العاملة،

تحسين العلاقة بين التكوين والعمالة من خلال مراعاة متطلبات سوق العمل،

تذليل العقبات أمام تمويل الأنشطة الخصوصية،

جعل اللامركزية أداة لإيجاد فرص العمل،

عصرنة وتكييف قانون الأعمال،

تحسين الإطار الاجتماعي للعمل بصورة تدريجية.

وقد أعطى إعداد ومصادقة السلطات العمومية على إطار استراتيجي لمكافحة الفقر الفرصة لإدماج سياسة التشغيل في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر التي أصبحت تتصدر أولويات البلد، وذلك دون التخلي عن محاور السياسة كما تم تحديدها سنة 1997 في وثيقة سياسة التشغيل.

وقد تم هذا الإدماج في إطار أحد المحاور الكبرى لاستراتيجية مكافحة الفقر، وهو محور" إرساء النمو في الفضاء الاقتصادي للفقراء" وتحت عنوان " دعم المقاولات الصغيرة وترقية العمالة والدمج"، مع توخي الأهداف الرئيسة التالية:(أ) خفض البطالة لاسيما في صفوف النساء والشباب، (ب) تشجيع تنمية نسيج من المقاولات الصغيرة مندمج مع القطاع العصري، (ج) دعم التشغيل الذاتي والمبادرات الخصوصية أو التعاونية التي يقوم بها الفقراء، (د) تنمية التكوين المهني على جميع المستويات.

ويعتمد تحقيق هذه الأهداف على برنامج أنشطة يتمحور حول أربع إجراءات ذات أولوية هي (أ) ترقية العمالة، (ب) دعم المقاولات الصغيرة، (ج) تنمية التكوين المهني، (د) إجراءات مخصوصة لصالح النساء والشباب من خلال دعم التجمعات ذات المنفعة الاقتصادية.

وإجمالا، يمكن القول إن سياسة التشغيل التي صادقت عليها السلطات العمومية تندرج ضمن تركيز الجهود الوطنية حول مكافحة الفقر في إطار الأهداف العامة للتنمية البشرية المستديمة.

تظل الإدارة عنصرا مهما في حياة أي بلد فعلى أداء الإدارة تتوقف فاعلية وجودة الخدمات وترقية القيم الديمقراطية

3.6.1.2.معوقات ترقية وتوسيع نطاق العمالة

تخضع ترقية العمالة لبعض المعوقات.ومن هذه المعوقات ما يرتبط بمحددات حجم و نمو طلب العمالة السريع.ويصدق هذا على النمو السكاني السريع الذي يمثل أول محددات العمالة الاجتماعية ـ الديمغرافية والذي يرجع إليه التزايد السريع للسكان في سن العمل والسكان النشطين.

ومن جهة أخرى، فقد ترتبت على ظاهرة النزوح الريفي وما تلاه من تمدن سريع نتائج جسيمة على إشكالية العمالة، إذ أن الهجرة من البوادي إلى المدن يغذيها أساسا أولئك الذين هم في سن العمل.

ونشأ عن هذه الوضعية اختلال كبير في توازن عرض وطلب العمالة مع ضرورة إيجاد 30.000 فرصة عمل سنويا لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل من الشباب.

يضاف إلى ذلك المعوق المتمثل في طبيعة هؤلاء الوافدين الجدد على سوق العمل بحثا عن وظائف، إذ يتعلق الأمر في معظم الحالات بشبان غير متعلمين وخارجين من المدارس بدون شهادات.

وإلى هذه المصاعب تضاف الصعوبة المتأتية من سوق مبعثر جدا في المكان ونظم إنتاج غاية في التباين، بشكل يجعل كل سوق من الأسواق الفرعية يتطلب التكفل بخصوصياته على مستوى معالجة العمالة.

يعتبر الحكم الرشيد عاملا حاسما في كل عملية التنمية فهو يتيح مشاركة الجميع في الشؤون العامة و التسيير الناجع للموارد الأساسية و يؤمن العدالة و الإنصاف و للإدارة الشفافية و المسؤولية و النجاعة

وتنعكس المعوقات الأخرى في مجال ترقية العمالة من خلال:

- الفجوة القائمة بين توجهات التكوين وبين المعطيات البنيوية لاقتصاد البلاد، مع ما ترتب ذلك من عجز في التأطير الفني المتوسط والعالي وفائض في حملة الشهادات العليا العاطلين عن العمل.
- نقص المعلومات العملية حول سوق العمل(لغياب مصلحة أو وكالة للتشغيل) وهي المعلومات التي يمكن أن تشكل عاملا هاما من شأنه تيسير دمج الباحثين عن العمل.

وصفوة القول أن وجود مخزون يبلغ 130.000 من غير المشغولين الذين ينتظرون الاستيعاب ووفود 30.000 باحث جديد عن العمل سنويا إلى السوق معظمهم غير متعلمين وغير مؤهلين إضافة إلى استفحال ظاهرة نقص الاستخدام التي تجاوزت نسبتها 50 % في القطاع الريفي، كل أولئك يشكل المعوقات

الرئيسة أمام ترقية وتوسيع نطاق العمالة كما يعطي فكرة عن حجم التحديات التي يتعين رفعها في هذا المجال.

7.1.2.ترقية الحكم الرشيد:شرطا للتنمية البشرية المستديمة

يحيل مفهوم الحكم إلى ممارسة وتسيير الشؤون السياسية والاقتصادية وإلى طبيعة وسير الإدارة والنظام القضائي إضافة إلى إشراك ومشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في اتخاذ القرارات في البلد.

ويشكل الحكم الرشيد عاملا حاسما في كل مسار تنموي.ذلك أنه ييسر مشاركة الجميع في الشؤون العامة وتسيير الموارد المتاحة بنجاعة كما يؤمن للعدالة الإنصاف وللإدارة الشفافية والمسؤولية والفعالية.

وتتمثل مميزات الحكم الرشيد في (أ) المشاركة، (ب) أولية القانون/دولة القانون، (ج) الشفافية، (د) الإجماع، (هـ) الإنصاف، (و) الفاعلية والنجاعة، (ز) المسؤولية و(ح) الرؤية الإستراتيجية.

ونظرا لهذه الأهمية، فإن معظم الدول النامية عاكفة اليوم على إرساء أسس حكم رشيد أصبح يعتبر بصورة متزايدة شرطا لترقية تنمية بشرية مستديمة ترتكز على محاربة الفقر والتهميش كما يشارك فيها جميع الفاعلين في التنمية.

وكما هو حال كثير من الدول الإفريقية، فقد عرفت موريتانيا منذ استقلالها نظام الحزب الواحد(1960 - 1978) ونظام الحكم العسكري الاستثنائي(1978 - 1991) ثم مسارا ديمقراطيا بدأ منذ 20 يوليو 1991 بالمصادقة على دستور جديد يضمن الحريات العامة والفردية ويكفل الحقوق الأساسية للمواطنين كما يرسي التعددية الحزبية وينشئ برلمانا مؤلفا من غرفتين.وبذلك أرسى هذا الدستور دعائم النظام الديمقراطي.وتمثل الحدث الأهم في انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر في يناير 1992 ثم في دجمبر 1997 وأكتوبر 2003.وقد جرت الانتخابات التشريعية والبلدية المنظمة في شهر أكتوبر 2001 ضمن سياق تميز بتعميم بطاقة التعريف غير القابلة للتزوير في جو من الشفافية، الأمر الذي شكل تقدما معتبرا نحو تجسيد دولة القانون. وجاء استحداث التمثيل النسبي وتجديد إجراءات تمويل الأحزاب لتعزيز هذه المكتسبات الديمقراطية.

ولم تقتصر الإصلاحات المتخذة منذ سنة 1991 لصالح الحكم الرشيد على ذلك، بل طالت كذلك الإطار المؤسسي والسياسي والإدارة والعدالة وترقية المجتمع المدني والقطاع الخاص وتحرير الاقتصاد وتقويم تسيير المالية العامة واستعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى.

وقد مكنت هذه الإصلاحات من تحقيق نقدم معتبر، لكن تبقى ثمة نواقص كبيرة في مجال الحكم.

1.7.1.2.وضعية المكونات الرئيسة

1.1.7.1.2.إصلاح الإطار الإداري:المكتسبات والعوائق

تمثل الإدارة عنصرا مهما في حياة أي بلد.فعلى أداء الإدارة تتوقف فاعلية وجودة الخدمات وترقية القيم الديمقراطية، لأن الحكم الرشيد يتطلب الالتزام بدولة القانون وإعطاء المسؤولية لأطر الوظيفة العمومية وتبني أخلاق الخدمة فضلا عن النجاعة والمسؤولية في تسيير الموارد العمومية وفي تقديم الخدمات وفي تسيير وظائف الدولة.

وفي موريتانيا، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات خلال السنوات الأخيرة بغية تكييف الإدارة مع مهامها الجديدة ضمن إطار دولة القانون وتلبية لمتطلبات السياق الجديد المتميز بالعديد من الإصلاحات الهامة ومؤخرا بتنفيذ الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر.

وهكذا، فقد أنجزت الحكومة في إطار إعداد برنامج التقويم الاقتصادي والاجتماعي(1986 - 1988) تشخيصا لواقع الإدارة وتسيير مواردها البشرية.ومكن هذا التحليل من كشف النواقص الرئيسة التي تعاني منها الإدارة والتي تتعلق بالجوانب التالية: (أ) الإطار المؤسسي واتخاذ القرار، (ب) تسيير الاقتصاد والمالية ووكلاء الدولة، (ج) التنمية البلدية.

ولاستكمال هذه النواقص، تم إنشاء مشروع التنمية المؤسسية الإدارية والإصلاح. ومن بين نتائج هذا المشروع يمكن أن يذكر على الخصوص (ا) إعداد نظام عام للوظيفة العمومية(قانون 18 يناير 1993 المتضمن النظام العام لموظفي الدولة ووكلائها العقدويين)، (ب) إحصاء الموظفين المدنيين وجرد البنى الإدارية، (ج) إنشاء خلية للتكوين وتحسين الخبرة على مستوى المدرسة الوطنية للإدارة، (د) حوسبة الإدارة، (هـ) نشر الجريدة

الرسمية بصورة منتظمة، (و) إطلاق مسار إعادة هيكلة الوزارات.

أما مشروع تسيير الموارد العمومية وتعزيز القدرات المنفذ خلال الفترة 1997 - 1999 بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، فقد تمخض، من بين أمور أخرى، عن النتائج الآتية:(أ) تحسين التشاور بين الفاعلين الرئيسيين في مجال التسيير الاقتصادي الكلي في البلد، (ب) تطوير أدوات تحليلية تدمج أهداف تقليص الفقر وتحقيق التنمية البشرية المستديمة، (ج) تعزيز نظام المعلومات الاقتصادية والاجتماعية، (د) دعم تسيير وتثمين الموارد البشرية خاصة في وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية.

واستهدفت الطاولة المستديرة المنظمة في شهر أكتوبر سنة 1999 فتح مجال التفكر والبحث لعدد كبير من الموظفين السامين بغية التوصل بكيفية إجماعية إلى وضع خطاطة استراتيجية.

وقد تناولت هذه الطاولة المستديرة 4 قضايا كبرى هي:(أ) مهام وهياكل الإدارة، (ب) اللامركزية، (ج) الإعلام والاتصال، (د) سياسات تسيير عمال الدولة.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم سنة 1999 إطلاق برنامج واسع النطاق في مجال تكوين رجال الإدارة المركزية والإدارة الإقليمية.

كما أن تقويم التسيير الاقتصادي والمالي والنفاذ إلى التقنيات الجديدة في مجال المعلومات والاتصال مثلا مشغلين رئيسين للسلطات الوطنية خلال السنوات الأخيرة.

وقد تم إنشاء لجنة وطنية للمسابقات ومنذ إنشاء هذه اللجنة وهي تدير جميع عمليات الاكتتاب لولوج الوظيفة العمومية تبعا لمساطر إجرائية محددة بوضوح، الأمر الذي مكنها من نتائج جيدة من حيث الإنصاف والشفافية وتكافؤ الفرص بين المترشحين للوظائف العمومية. إلا أن هذه اللجنة تعاني من انعدام الوسائل لاسيما المالية.فقد مولت جميع عمليات الاكتتاب التي أجرتها من قبل الوزارات أو المؤسسات المستفيدة من الاكتتاب مع تقديم مكافآت لأعضاء هيئة التحكيم تتميز بالضآلة والتباين الشديد بين حالة وأخرى.ومن شأن ذلك أن يشكل عاملا مثبطا للأشخاص المشاركين في العملية على نحو قد لا يشجع إنجاز العمل بالشكل المطلوب من حيث الشروط والآجال.

وبصورة عامة، فقد مكنت مختلف الإجراءات المتخذة في إطار الإصلاحات المذتهجة من تحسين خدمات المرافق العمومية على الصعيدين الكمي والكيفي.

2.1.7.1.2.الإطار القانوني والقضائي:إنجازات ونواقص

يشكل المحيط القانوني والقضائي عنصرين جوهريين في حياة أي بلد.ذلك أن استقلال القضاء وجودة أدائه يمثلان العاملين الوحيدين اللذين يمكنان من ضمان حقوق الناس وصيانة ونشر القيم الديمقراطية الملازمة لدولة القانون.

وقد خضعت العدالة الموريتانية منذ التسعينات لإصلاحات عديدة طالت، بذات الآن، الإطار القانوني والقضائي واستهدفت جعل القضاء قادرا على تلبيـة تطلعات المواطنين في دولة ديمقراطية.

وبالفعل، وتجسيدا للحقوق الأساسية التي كفلها دستور 1992، فقد شهد النظام القضائي إجراءات هامة منها (أ) إعادة التنظيم القضائي وإنشاء مؤسسة وسيط الجمهورية سنة 1993، (ب) تكوين القضاة والأعوان العدليين وترميم وبناء قصور العدالة، (ج) إنشاء مجلس دستوري يضطلع بالرقابة المسبقة على دستورية القوانين، (د) استحداث قانون التأمين(1993) وقانون البحرية التجارية(1995) وقانون التحكيم وقانون التجارة(يناير 2000) وقانون الأحوال الشخصية(يوليو 2001) وتعديل قانون الالتزامات والعقود(فبراير 2001) لتكييفه بشكل أفضل مع السياق الراهن.

يضاف إلى ذلك إصدار العديد من القوانين مثل القانون رقم 039.99 المتضمن التنظيم القضائي والقانون رقم 035.99 الصادر بتاريخ 24 يوليو 1999 المتضمن مدونة الإجراءات المدنية والتجارية والإدارية والقانون 01294 الصادر بتاريخ 17 فبراير 1994 المتضمن النظام الأساسي للقضاء والذي يستحدث قاعدة عدم قابلية عزل القضاة الجالسين كما ينص عل مشاركتهم في المجلس الأعلى للقضاء.

ومن الملاحظ، فقد اتخذ العديد من الإجراءات وأعد أو روجع الكثير من النصوص القانونية حرصا على تعزيز المحيط التشريعي أو التنظيمي وعلى المزيد من تأمين العلاقات بين الأشخاص الطبيعيين الاعتباريين.

بيد أن مسألة المواءمة بين النصوص والممارسة تطرح يوميا كما لا يزال يتعين إخضاع النظام القضائي للمزيد من

الإصلاحات لضمان الحقوق الأساسية كما كفلها دستور سنة 1991.

ولم يكن اختلاف مشارب القضاة الذين تلقوا تكوينهم الأصلي بعضهم في كليات الحقوق وبعضهم الآخر في المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية إلا ليستتبع اختلافات في فهم هؤلاء القضاة وتأويلهم مختلف النصوص القانونية خاصة فيما يتعلق بما يسمي بالقانون العصري.

وبخصوص تحسين الظروف المادية لممارسة العدالة، يبقى المجهود الذي بذل في مجال مكافآت القضاة غير كاف لجعلهم في مأمن من ضغط الحاجات الأساسية. وعلى مستوى البنى التحتية والتجهيزات، يبقى الكثير مما يجب القيام به كما أن النفاذ إلى التقنيات الجديدة ما يزال ضعيفا.

3.1.7.1.2.مسار اللامركزية:الانعكاس على الجماعات المحلية ونقاط الضعف

بدأ مسار اللامركزية منذ سنة 1986 مع إنشاء البلديات على مستوى عواصم الولايات ثم عمم سنة 1988 على سائر أنحاء تراب البلد.والبلديات جماعات ترابية تخضع للقانون العام وتتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي(الأمر القانوني رقم 289.87 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 1987). وتتمثل مهام البلديات في المساهمة في تحسين إطار وظروف حياة السكان مع تمكين المواطنين من المشاركة بصورة أكثر مباشرة في أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي الحكم على المستوى المحلي.

وقد مكن انتخاب العمد بالاقتراع الأحادي ذي الدورين والمستشارين البلديين باقتراع اللائحة ذي الأغلبية في دورين من تعلم الديمقراطية على مستوى البلديات.

واستفادت البلديات من تفويض صلاحيات الدولة في بعض المجالات(كالطرق الحضرية والمؤسسات التعليمية والصحية والتزويد بالماء، الخ...) لكن استقلاليتها المالية محدودة كما تخضع صلاحياتها لوصاية أقرب إلى الثقل من وزارة الداخلية.

ويتنزل مشروع تنمية البنى التحتية الحضرية ضمن منظور إصلاح وتعزيز مسار اللامركزية وعدم التركيز الإداري.ويتمثل أمر آخر ذو مغزى في إنشاء مجموعة انواكشوط الحضرية التي يديرها مجلس ينتخبه مندوبو البلديات المعنية(9 بلديات) الذين تعينهم مجالسهم البلدية من بين أعضائها طبقا لمفتاح توزيع يأخذ في الحسبان الأهمية الديمغرافية النسبية لهذه البلديات.

ويمنح هذا النظام بلديات انواكشوط إمكانية ضم وسائلها البشرية والمالية والفنية لإعداد وإنجاز مجموعة من المشاريع لتنمية واستصلاح ترابها وتشجيع نفاذ مواطنيها إلى خدمات مرفق عمومي جيدة. ومن جهة أخرى، وسعيا إلى تيسير نفاذ السكان إلى الخدمات الأساسية(لاسيما الماء والكهرباء والاتصالات)، تم إنشاء وكالة ترقية النفاذ الشامل إلى الخدمات سنة 2001 لتشجيع قيام ديناميكية في مجال الشراكة مع البلديات ولتكون أداة لتعبئة المجتمع المدني توخيا للمزيد من تكفل السكان المستفيدين بالمشاريع التنموية.

وإجمالا، فإن تطور مسار اللامركزية يتكشف عن تحقيق تقدم إيجابي في المجالات التالية:

على المستوى السياسي:

إشراك السكان في تسيير الشؤون المحلية وما صاحبها من تحول اجتماعي تميز بتخفيف وطأة القيود القبلية التقليدية،

ظهور نخبة مكونة من أطر ورجال أعمال ومتقاعدين مرتبطين بالموطن الأصلي ومشاركين في حياة الجماعات المحلية،

على المستوى الإداري:

تاطير أفضل للسكان وقيام إدارة قريبة من المواطنين، الأمر الذي مكن من الإدخال التدريجي للمناهج التنظيمية العصرية.

على المستوى المالي:

✓ زيادة حجم تمويل البلديات الحضرية الـ 45(3,5 مليار أوقية سنة 1998 مقابل 900 مليون أوقية سنة 1986) وذلك رغم ضعف التحصيل،

✓ قيام وتطور حركة تعاون هامة بين الممولين والبلديات بشكل مكن من إنجاز مشاريع مكملة لمجهود الدولة،

على المستوى المؤسسي:

✓ تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يخول البلديات،منذئذ فصاعدا، صلاحيات واسعة جدا،

✓ تحويل البلديات إلى فواعل لا يمكن تجاهلهم في المشهد المؤسسي للبلد(المصادقة على صحة الترشحات لمنصب الرئاسة ولعضوية مجلس الشيوخ).

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى مشاركة

البلديات عواصم الولايات في المجهود التنموي خاصة في ميدان البنى التحتية الأساسية والعمل الاجتماعي(المدارس، المصحات، المساجد، المسالخ، الخ...).

ورغم هذه الوضعية، تبقى ثمة مصاعب واختلالات وظيفية عديدة تتعلق أساسا بالجوانب التالية:

✓ وحدة الإطار القانوني الذي لا يراعي بشكل كاف الفروق الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية الكبيرة بين البلديات، خاصة منها البلديات الريفية،

✓ إجراءات تطبيق ترتيبات تحويل الصلاحيات التي تشكل مصدرا للمصاعب بين سلطات الدولة اللاممركزة والسلطات البلدية(الإطار8.2)،

✓ ضعف الوسائل المالية والفنية.فمعظم البلديات لا تستطيع تلبية حاجاتها التمويلية بنفسها بكفاية أن تواضع اعتمادات الصندوق الجهوي للتنمية(بغلاف إجمالي يبلغ زهاء 600 مليون أوقية سنويا) لا يسمح بمواجهة حاجات البلديات الاستثمارية(الهياكل الصحية القاعدية، الماء الشروب، التهذيب، البيئة، التغذية، البنى التحتية الاجتماعية ـ التربوية، الخ...).يضاف إلى هذه المصاعب المرتبطة بضعف الوسائل المالية والفنية التباين الكبير في مستوى تكوين المنتخبين المحليين.

الإطار8.2: النصوص والممارسات

تعرف مدونة إدارة الجماعات الترابية الوصاية وتسندها إلى الوزارة المكلفة بالداخلية التي يمكنها أن تفوض بعض صلاحياتها للسلطات الإدارية المحلية، ألا وهم الولاة والحكام.

ويشمل نطاق هذه الوصاية جميع العقود البلدية المتعلقة بالمداولات وبعقود العمد.ويوحي النص بأن الرقابة الممارسة إنما هي رقابة على الشرعية فقط لأنه لا ينص إلا على إلغاء العقود المخالفة للشرعية.ومن الناحية العملية، ينظر إلى الوصاية اللاممركزة على أنها تتجاوز دورها الرقابي، إذ تحل محل الأجهزة المنتخبة في تسيير الشؤون البلدية.

ويفسر هذه النزعة استمرار تقاليد الإدارة المباشرة، يشجعها غموض وتداخل الصلاحيات أو في غالب الأحيان الفراغ الذي يغذيه تعايش خطاطة نظرية قلما تعرف التطبيق مع وضعية قائمة غير مقننة.فعلى المستوى المركزي والجهوي والمحلي، تتميز الوصاية الممارسة على البلديات بأنها رقابة على الشرعية وعلى الملاءمة في نفس الوقت.غير أن هذه الرقابة لا تثير أي شكوى لأن بعض المنتخبين لا يملكون القدرة الفنية على تأكيد استقلاليتهم في مواجهة سلطة الدولة، في حين يحدو آخرين، على العكس من ذلك، وعيهم باتساع نطاق احتياجاتهم إلى عدم اعتبار الاستقلالية أمرا مستعجلا وإيثار البقاء مرتبطين بالدولة عن كثب.

وبالمقابل، فإن الوصاية مقيدة للبلديات الصاعدة التي يتمتع مسؤولوها بمستوى تحليل وتقييم وتسيير يبرر ثقة أكبر.ومهما يكن، ونظرا لعدم تجربة الأغلبية العظمى من البلديات، فيظهر أن الرقابة أمر لا غنى عنه ولكن يجب أن تعاد صياغتها حتى تراعي خصوصيات كل بلدية. ولكي تكون الرقابة مفيدة، يجب أن يمارسها ممثلون للدولة مؤهلون تأهيلا كافيا لتقييم شرعية وملاءمة العقود البلدية في نفس الوقت وبكيفية حقيقية، كما ينبغي أن تكون الرقابة في هذه الحالة حاذقة و بيداغوجية.وكما هو معروف، فإن عمليات الرقابة الممارسة بكيفية قوية ينظر إليها مواطنونا دائما نظرة سلبية.

ورغم صرامة النصوص النظرية، فإن الوصاية قلما تمارس كما أنها لا تزعج في الواقع أحدا.وما يمكن أن يقال عنها هو أنها محتشمة جدا ولا تتداول كثيرا ولا تكتب إلا بمناسبة المصادقة على الميزانية السنوية.

وتجدر الإشارة أخيرا إلى أن البلديات لا تستخدم قواعد المصادقة الضمنية، إما من باب "الانضباط" وإما من باب الجهل وإما لأن العمد لا يحيلون عقودهم إلى الوصاية كما تقتضي ذلك التشريعات المعمول بها.ويقول القانونيون " لا وصاية إلا بنص، ولا وصاية خارج النص".

المصدر:برنامج تكوين السلطات الإدارية والبلدية/وزارة الداخلية والبريد والمواصلات، يوليو- أكتوبر 1999.

وبصفة عامة، يلاحظ غياب نظام حقيقي لتمويل التنمية المحلية، الأمر الذي يشكل عائقا أمام نجاح تحويل الصلاحيات إلى البلديات ونجاح استقلاليتها المالية.

✓ مصاعب تسيير المجالس البلدية(ضعف تفويض الوظائف، قوة نفوذ العمد ونواقص التسيير الجماعي، الانحرافات المتمثلة في سيطرة الوجهاء التقليديين المحليين في التنظيم،

✓ ضعف مستوى إشراك السكان في التسيير وتسيير التجهيزات المحلية المشاركة الفعلية للمواطنين من خلال البنى التحتية الجماعية والجمعوية الأساسية.

ولا ترتكز اللامركزية على درجة كافية من عدم تركيز المصالح الفنية للوزارات(القطاعية) بشكل يمكن السلطات الجهوية والمحلية من الاستجابة بكيفية أكثر نجاعة لتطلعات البلديات المستفيدة من برامج الدولة التنموية.

غير أن ثمة آفاقا جديدة تلوح لتشجيع اللامركزية وتعزيز البلديات من خلال:

✓ تعزيز المؤسسة البلدية عن طريق اعتماد نظام خاص بالبلديات الريفية وتبني المزيد من عدم تركيز مصالح الدولة الفنية وتحويل الولايات إلى جماعات ترابية تمثل حلقة وصل

بين البلدية والدولة والاعتراف بمهام البلديات في مجال الاستصلاح الحضري،

✓ زيادة موارد البلديات عن طريق إصلاح الصندوق الجهوي للتنمية الذي ينبغي أن يزيد حجمه بنسبة 400 % سنة 2004.

✓ دعم تعزيز قدرات البلديات التسييرية من خلال تكوين المنتخبين والوكلاء البلديين وتحسين مساطر ومناهج الرقابة المالية وتسيير النفقات.

✓ وأخيرا، وضع برنامج للحكم المحلي الرشيد لتشجيع مشاركة السكان والفوز بثقة الفاعلين

المحليين وزيادة دور المجتمع المدني إضافة إلى تنفيذ مخططات تنموية بلدية.

4.1.7.1.2.ترقية المجتمع المدني والقطاع الخاص

1.4.1.7.1.2.المجتمع المدني

شهدت منظمات المجتمع المدني(المنظمات غير الحكومية، الجمعيات والروابط، النقابات، الصحافة، التجمعات، الأحزاب السياسية،...) نموا سريعا خلال السنوات الأخيرة إثر تجسيد مسار دمقرطة البلد الذي أتاح إشراك مختلف الفاعلين في التنمية بصورة تدريجية.فقد مكنت التحسينات التي طرأت على المناخ السياسي من زيادة عدد الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية وإنشاء ثلاث مركزيات نقابية وانتشار الصحافة الحرة.وتساهم المنظمات غير الحكومية بصورة متزايدة في المجهود التنموي، إذ كلف العديد منها بتنفيذ مشاريع أو أنشطة تهم السكان بكيفية مباشرة كالصرف الصحي وإزاحة القمامات في انواكشوط وداخل البلد والتغذية في إطار مشروع التغذية الجماعية...

وتنشر الصحافة الحرة رسالة التعددية كما تطورت الأحزاب السياسية خلال السنوات الأخيرة.

وتجدر الإشارة كذلك إلى القانون رقم 30.2001 الصادر بتاريخ 07 فبراير 2001 المتعلق بتمويل الأحزاب السياسية الذي جاء ليكمل الترسانة القانونية التي تؤمن للأحزاب الديمومة كما تضمن لها حرية ممارسة الأنشطة السياسية.وإذا كانت الترشحات المستقلة لم تعد مقبولة لأنها تعتبر مصدرا لتشتت التأطير السياسي(النزعات الخاصة، القبلية)، فإن تمويل الدولة للأحزاب السياسية يعزز مكانتها في المؤسسات الديمقراطية.

وهكذا، فإن المعونة المالية التي تقدمها الدولة للأحزاب بمقتضى قانون المالية تتكون من منحة سنوية تحدد على أساس نسبة الأصوات التي حصل عليها كل حزب في الشوط الأول من آخر انتخابات بلدية زيادة على منحة جزافية إضافية تبلغ 5 ملايين أوقية للأحزاب التي حصلت على 1 % على الأقل من الأصوات المعبر عنها على المستوى الوطني في نفس الانتخابات.

وقد تمثل أمر هام آخر في تنظيم الانتخابات البلدية والتشريعية الأخيرة في أكتوبر 2001 وهي الانتخابات التي تميزت بالشفافية واحترام المعايير الديمقراطية.

وتطبع هذه المرحلة في الحياة السياسية الوطنية بكيفية إيجابية المسار الديمقراطي الجاري خاصة من خلال دخول أحزاب المعارضة البرلمان لأول مرة(بواقع 11 من أصل 85 مقعدا) ومشاركتها الفعلية في تسيير بعض كبريات البلديات في البلد مثل بلديات انواكشوط وانواذيبو وروصو.

بيد أن مشاركة المجتمع المدني في جهود التنمية تبقى محدودة على العموم.وهكذا، فإن المنظمات غير الحكومية التي هي منظمات قريبة من الأهالي لا تشرك بشكل كاف في وضع وتنفيذ البرامج التنموية.

ومع ذلك، فقد اتخذت بعض الإجراءات لتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية وإشراكها في تنمية البلد الاقتصادية والاجتماعية.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للتنمية منتدى الكترونيا للمجتمع المدني تأويه المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وبالدمج وكذا برنامج تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية بدعم من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

لكن الجمعيات والروابط والمنظمات غير الحكومية ما زالت تصطدم بعقبات ترتبط بضعف قدراتها ومحدودية مواردها المالية وتبعيتها للدعم الخارجي لتنفيذ برامجها. وتبقى فرص النفاذ إلى الميزات وإلى التمويل خاصة غير متكافئة للغاية إذ لم يتسن إلا لقلة من المنظمات غير الحكومية هي تلك التي استطاعت تطوير شبكات من الشركاء الحصول على وسائل تمكنها من العمل في ظروف لائقة من حيث المقرات والتجهيزات والموظفون. كما تعاني بعض المنظمات كذلك من انعدام الوجهة والتخصص وتتركز أساسا في انواكشوط.

وتواجه الصحافة الحرة في المقام الأول عدم الاحتراف وضعف الوسائل المالية والبشرية.وتفسر هذه الوضعية، جزئيا، صدور بعض الصحف بصورة غير منتظمة وظاهرة صدور- اختفاء صحف أخرى.

وتعرف الأحزاب السياسية، بين أمور أخرى، مصاعب مالية خاصة منها تلك التي لا تستوفي معايير الاستفادة من معونات ومنح الدولة المترتبة على القانون المتعلق بتمويل الأحزاب السياسية المذكور آنفا.

من المفيد إذن اتخاذ الإجراءات الضرورية لاستكمال إقامة المحيط القانوني والتنظيمي والمؤسسي والمالي لتأمين ظروف أكثر مواتاة للمزيد من إشراك منظمات المجتمع المدني(الروابط وجماعات المنفعة المستقلة) لجعلها أكثر قدرة على المشاركة الفاعلة في العملية التنموية.

2.4.1.7.1.2. تنمية القطاع الخاص

يتكون القطاع الخاص الموريتاني من مقاولات مصنفة وغير مصنفة تجارية أساسا.وتشكل ترقية قطاع خاص ديناميكي يضطلع بالدور المنوط به في تنمية البلد محورا مركزيا في البرامج التنموية المنفذة خلال السنوات الماضية وفي البرامج الجاري تنفيذها حاليا.

وفي هذا الإطار، فقد أدت الإصلاحات المنتهجة إلى تحرير الاقتصاد وتذليل العقبات أمام المبادرات الخاصة وترقية الاستثمارات.وهكذا انسحبت الدولة من القطاعات الإنتاجية والتجارية لصالح القطاع الخاص.

ومن نتائج هذه الإصلاحات يمكن أن يذكر، من بين أمر أخرى: (أ) إلغاء الاحتكار وترقية المنافسة(النقل، التأمين، الاتصالات)، (ب) مراجعة قانون الاستثمارات والقانون المصرفي والمصادقة على قانون الكهرباء وعلى مخطط محاسبي جديد، (ج) إنشاء سلطة تنظيم متعددة القطاعات مستقلة، (د) خفض معدل ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية، (هـ) إنشاء لجنة وطنية للتشاور بين الدولة والقطاع الخاص(المقرر رقم 163 الصادر بتاريخ 06 مارس 2000) بسكرتاريتها ومنسقها، (و) إنشاء شباك موحد لتسهيل استكمال الإجراءات الإدارية على المستثمرين.

وتواجه تنمية القطاع الخاص معوقات عديدة ترتبط بنقص وسائل تمويل الاستثمار المنتج وعدم ملاءمة طرق تمويل المقاولات وضعف القدرات في مجال إدارة الأعمال إضافة إلى الأوضاع الاحتكارية...

2.7.1.2. السياسات المتبعة لترقية الحكم الرشيد

1.2.7.1.2.الإعلان التوجيهي حول الحكم الرشيد والبرنامج الوطني للحكم الرشيد

في إطار ترقية الحكم الرشيد، صادقت موريتانيا على إعلان توجيهي حول الحكم الرشيد في شهر دجمبر 1999.

ويندرج هذا الإعلان في إطار الآفاق الإستراتيجية الجديدة في ميدان التنمية البشرية المستديمة وتقليص الفقر وتنمية القطاع الخاص.

وينص الإعلان على أن الفاعلين الرئيسيين الثلاثة في التنمية الممثلين في الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ينبغي عليهم أن "يساهموا، كل من موقعه وحسب دوره الخاص، في التنمية البشرية من خلال تهييئ الظروف السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى الحد من الفقر وإيجاد فرص العمل وحماية البيئة والتسيير السليم للشؤون العامة وإقامة نظام قضائي منسجم وتنبؤي واحترام حقوق الفرد".

ولترقية التضافر الإيجابي بين مختلف شركاء التنمية، تنوي الحكومة توجيه سياساتها المتعلقة بالحكم الرشيد بالاعتماد على عدة مبادئ ينبغي أن تلهم جميع مساعيها وهذه المبادئ هي أولية القانون والمشاركة والشفافية والإنصاف والنجاعة والمسؤولية. وهي مبادئ يجب أن تراعي أيضا على مستوى القطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء الدولة.

وتتعلق الأهداف الاستراتيجية الرئيسة التي حددتها الحكومة في الإعلان التوجيهي حول الحكم الرشيد بالجوانب التالية:

ترقية الإطار القانوني والقضائي المواتي لإرساء دولة القانون، خاصة عن طريق تعزيز المؤسسات الديمقراطية إضافة إلى إقامة محيط قانوني مستقر ومنسجم من شأنه، من بين أمور أخرى، حفز الاستثمارات الخصوصية،

تحديث وتعزيز قدرات الإدارة العمومية الذي يمر بإعادة تحديد مهام ودور الدولة إضافة إلى عقلنة البنى الإدارية والتنسيق الإداري وتثمين الموارد البشرية،

تحسين أداء القطاعات في مجال رقابة تسيير الموارد العمومية عبر تعزيز قدرات الرقابة لدى مجلس الحسابات والمؤسسات الأخرى المشاركة في إطار تسيير الموارد العمومية، دعم مسلسل اللامركزية خاصة عن طريق مواصلة وتعزيز الأنشطة المقام بها في إطار إعلان السياسة البلدية،

ترقية القطاع الخاص وتعزيز الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص لتشجيع قيام محيط موات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

تشكل ترقية القطاع الخاص ديناميكي يضطلع بالدور المنوط به في تنمية البلد محورا مركزيا في البرامج التنموية المنفذة خلال السنوات الماضية وفي البرامج الجاري تنفيذها حاليا

ترقية المجتمع المدني من أجل تطوير الحركة الجمعوية في إطار من التشاور بين السلطات العمومية والقطاع الخاص.

2.2.7.1.2.الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر والحكم الرشيد

ينبغي أن يعتمد تنفيذ مختلف مكونات الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر على الحكم الرشيد وأن يستند إلى مؤسسات صلبة وقدرات تسيير ناجع على مختلف الأصعدة.

وستعتمد ترقية الحكم الرشيد في الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، من بين أمور أخرى، على توطيد دولة القانون من خلال تعزيز قدرات الهيئات البرلمانية والنظام القضائي وترقية حقوق الإنسان وتعزيز قدرات الإدارة وكذلك من خلال تعزيز مسار اللامركزية والتسيير الناجع للأموال العمومية وإشراك المجتمع المدني في المجهود التنموي.

اضطلعت مضامين مختلف هذه التقارير بدور أساسي في مجال الدعاية والتحسيس والإعلام لصالح التنمية البشرية المستديمة

2.2.ترقية مقاربة التنمية البشرية المستديمة في موريتانيا

1.2.2.تذكير بمحتوى ومساهمات مقاربة التنمية البشرية المستديمة

تستهدف التنمية البشرية المستديمة إيجاد بيئة يمكن فيها للبشر زيادة قدراتهم وتوسيع الإمكانيات المتاحة لهم.

ويتأتى البعد البشري للتنمية من الحق الشامل لكل فرد في استثمار وتنمية إمكانياته على أحسن وجه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.ويقتضي غياب التمييز في ممارسة هذا الحق نفاذ الجميع إلى التهذيب والرعاية الصحية الأساسية والماء الشروب....

وتتميز هذه المقاربة عن المفهوم التقليدي للتنمية القائم على تأويج النمو الشامل وإنتاج الثروات طالما أن الرفاهية الاقتصادية ليست هي هدف البشر الوحيد.ويترتب على ذلك أن الأمر الحاسم ليس الثروة نفسها وإنما هو كيفية استخدام هذه الثروة.

ولا شك أن النمو الاقتصادي ضروري، لكن تقاسم الفائض الناشئ عن هذا النمو هو الذي يمكن أن يضطلع بدور هام من خلال تمكين كل فرد من تنمية قدراته والنفاذ من ثم بالذات إلى تكافؤ الفرص وتحسين نوعية حياته الذي يمثل هدفا جوهريا من أهداف التنمية البشرية المستديمة.

أما التنمية المستديمة، فتقوم على فكرة مؤداها أن تسيير الموارد المتاحة للبشرية يجب أن يكون بحيث يتسنى تقاسم هذه الموارد مع الأجيال القادمة اعتمادا على الطابع الشامل للحق في الحياة وفي الاستغلال الأفضل للمقدرات المتاحة ضمن إطار يراعي متطلبات الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة معا. وبعبارة أخرى يجب تسيير عقلاني للموارد المتاحة بكيفية تؤمن إشباع حاجات الأجيال الحالية دون أن تتعرض للخطر إشباع حاجات الأجيال اللاحقة.

ويعتبر الحكم الرشيد كذلك في مقاربة التنمية البشرية المستديمة شرطا لترقية تنمية منصفة ومستديمة تؤمن المشاركة الفعلية لمختلف مكونات المجتمع في تسيير الشؤون العامة.

2.2.2.مبادرة التنمية البشرية المستديمة في موريتانيا:النتائج والآفاق

تجسدت مبادرة التنمية البشرية المستديمة في موريتانيا المنتهجة منذ سنة 1995 من خلال إنشاء مرصد التنمية البشرية المستديمة سنة 1997 الذي تتنزل إنجازاته على مستويات متعددة.

1.2.2.2. شبكة التنمية البشرية المستديمة وتقريرها السنوي

تصدر أولويات مرصد التنمية البشرية المستديمة إنشاء شبكات محلية للتنمية البشرية المستديمة يمكن أن تنبثق بالانطلاق منها شبكة وطنية في المدى الطويل.وقد تم استهداف العناصر المكونة لهذه الشبكات المحلية المشكلة حول البلديات المشاركة وذلك في ولايتي للعصابة والبراكنه وأثناء دورات تبادل الخبرات الأهلية والورشات الجهوية والبعثات التي نظمها مرصد التنمية البشرية المستديمة.

وفي هذا الإطار، يزمع المرصد إقامة شبكات في هاتين الولايتين، على أن يتم لاحقا توسيع هذه الشبكات لتشمل الولايات الأخرى.

أما عن التقرير الوطني السنوي حول التنمية البشرية المستديمة، فيندرج ضمن مهمة مرصد التنمية البشرية المستديمة بوصفه مرحلا إعلاميا وأداة ترويجية.فهو يشكل المرتكز الرئيس لنشر المعلومات كما يتضمن عرضا وتحليلا لتطور المؤشرات والمعطيات الأخرى المتعلقة بالتنمية البشرية المستديمة فضلا عن الدراسة المعمقة لموضوع خاص يختار تبعا لأهميته بالنسبة لترقية التنمية البشرية المستديمة ولراهنيته.

وقد شكلت التقارير الثلاثة التي تم نشرها أداة مهمة لتحليل وتقييم ومتابعة الإنجازات أو النواقص المسجلة في مجال التنمية البشرية المستديمة في موريتانيا من خلال تحليل المعطيات الأساسية المستخدمة.وتطرق الموضوع المركزي للتقرير الوطني الأول حول التنمية البشرية المستديمة(1996) إلى العلاقات ما بين السكن والمؤشرات الاجتماعية، بينما تناول الموضوع الخاص للتقرير الثاني(1998) " الفقر البشري والفقر النقدي".

وأفرد الموضوع الخاص لتقرير 2000 لإشكالية " الأنشطة الإنتاجية والبيئة في الوسط الريفي.

ويعالج الموضوع المركزي لهذا التقرير(الرابع) "الأنشطةالنسوية المنظمة ومساهمتها في مكافحة الفقر".

وقد اضطلعت مضامين مختلف هذه التقارير بدور جوهري في مجال الترويج والتحسيس والمعلومات المتعلقة بالتنمية البشرية المستديمة.ومن شأن نشر هذه الأدوات على نطاق أوسع لدى الإدارات وأعضاء المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء في التنمية أن يعزز وظيفتها الترويجية لصالح تبني وتطبيق مقاربة التنمية البشرية المستديمة.

كما مكنت التقارير الوطنية السنوية المنشورة كذلك من تحقيق النتائج التالية:

- استحداث بعد قابلية المقارنة الدولية وقياس المنجزات الوطنية في مجال التنمية البشرية المستديمة،

- إعطاء فرصة لتمرين وتكوين أطر وطنيين في مجال جمع البيانات وتحليلها ونشرها والسيطرة على حساب المؤشرات المركبة للتنمية البشرية المستديمة،

- ملاحظة جسامة المهام والنواقص التي ينبغي استكمالها في هذا المجال.

وسيشكل إدماج الأبعاد الجهوية في مقاربة التقارير المقبلة تقدما له مغزاه ضمن سياق وطني يتميز بتطبيق الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر وظهور برامج جهوية لمكافحة الفقر.وسيمكن ذلك من تعريف ومتابعة وتقييم وتوجيه الأنشطة المقام بها في مختلف مجالات مكافحة الفقر وترقية التنمية البشرية المستديمة على المستوى الجهوي.وسيبرز هذا التوجه الجديد كذلك على نحو أفضل تساوق أنشطة مرصد التنمية البشرية المستديمة خاصة منها التقارير الوطنية مع أهداف ألفية التنمية.

2.2.2.2.تثمين المبادرات من نمط التنمية البشرية المستديمة

يشكل تثمين المبادرات الناجحة من منظور التنمية البشرية المستديمة رافدا هاما لترقية مقاربة هذه الأخيرة.وهكذا، وانطلاقا من تحقيقات ميدانية وباستعمال شبكة تحليلية، تمكن مرصد التنمية البشرية المستديمة من تحديد أربعين نشاطا جمعويا في ولايات العصابه والبراكنة والترارزة وانواكشوط.

ومكن هذا التحديد القيام بجرد أولي(غير شامل) للتجارب الجمعوية القريبة، بدرجات متفاوتة، من انشغالات التنمية البشرية المستديمة.كما أتاح فرز جذاذات المقابلات التي أجريت أثناء البحوث الميدانية انتقاء عشر تجارب ناجحة تم عرضها في تقرير خاص بعنوان:"تقرير تحليل التجارب الناجحة".

واتخذت بعض هذه التجارب موضوعا لمرتكزات مكتوبة مصورة لتسهيل عرض التجربة وفهمها ونشرها. كما استغلت اثنتان منها(تعاونية التقنيات الملائمة بمدينة كيفه والتعاونيةالنسوية ببلدة كانكي) لإعداد أفلام فيديو(مرتكزات سمعية بصرية).

أما المستفيدون الأول من هذه العملية فهم المجموعات التي تم انتقاء مبادراتها(كانكي، تعاونية التقنيات الملائمة).وقد حظيت هذه التجارب بالمواكبة والدعم من خلال ربط

أصحابها في شبكة مع غيرهم من المجموعات ونشر التجارب نفسها لدى فاعلي التنمية(الممولين، المنظمات غير الحكومية، السلطات المحلية،...) من أجل تشجيع الشراكة وبالتالي تنفيذ برامج أنشطة المجموعات المعنية(النفاذ إلى التمويل المصغر، التجهيزات، المساعدة الفنية...).وهكذا فإن المجموعات التي استخدمت تجاربها لإعداد مرتكزات نشر مقاربة التنمية البشرية المستديمة(المطويات المصورة، الأفلام...) تجد نفسها مثمنة ومشرعة ومشجعة بالتالي على مواصلة تلك التجارب.

ومن جهة أخرى، فإن هذه المجوعات يمكن تعبئتها لترقية تنمية تأخذ بمبادئ التنمية

يشكل تثمين المبادرات الناجحة من منظور التنمية البشرية المستديمة مساهمة هامة في ترقية

إن المجموعات التي استخدمت تجاربها لإعداد مرتكزات نشر مقاربة التنمية البشرية المستديمة(المطويات المصورة، الأفلام...) تجد نفسها مثمنة ومشرعة ومشجعة بالتالي على مواصلة تلك التجارب

البشرية المستديمة.ولهذا، فقد تم إشراك اثنتين من تلك المجموعات(تعاونية التقنيات الملائمة، كانكي) في عمليات تبادل التجارب والخبرات بين المجموعات حيث اضطلعتا بدور هام في نشر مقاربة التنمية البشرية المستديمة لدى مجموعات أخرى.

فالتجارب الناجحة إذن مهيأة للتملك من لدن مجموعات أخرى غير أصحابها الأصليين الذين يبقون هم الفاعلين الرئيسيين في عملية نشرها لدى الآخرين عبر أشكال مختلفة من تبادل الخبرات وورشات التكوين الميداني والاجتماعات المحلية...

3.2.2.2.الورشات الجهوية

مكنت الورشات الجهوية من نشر مفاهيم مقاربة التنمية البشرية المستديمة على نطاق واسع نسبيا(الإطار 9.2).

وفي هذا الإطار، تم تنظيم ثلاث ورشات جهوية في سنوات 1998 (كيفه 1) و1999(بوكي) و2000(كيفه 2).وضمت هذه الورشات ممثلين للمجموعات الأهلية(التعاونيات...) والمصالح الفنية الجهوية ومسؤولي البلديات والمتدخلين في مجال التنمية و الصحافة، إضافة إلى فريق مرصد التنمية البشرية المستديمة وممثلي وكالات نظام الأمم المتحدة.

وفي كل هذه الورشات، وزع المشاركون إلى مجموعات عمل لمناقشة مواضيع تخدم المزيد من معرفة مقاربة التنمية البشرية المستديمة مع إعطاء أهمية كبيرة لمداخلات المجموعات المنظمة(الإطار 9.2).

الإطار 9.2:النتائج الرئيسة للورشات الجهوية

يمكن تلخيص النتائج الرئيسة للورشة الجهوية الأولى(كيفه 1) على النحو التالي:تحسيس المشاركين حول مفهوم ومقاربة التنمية البشرية المستديمة، إبراز بعض التوجهات التي تمكن من تذليل العقبات والعراقيل التي تعترضهم في إطار تجاربهم، اللقاءات وتبادل الخبرات بين الشركاء والمشاركين بصورة عامة.
وفي ورشة بوكي، تواصل التحسيس حول التنمية البشرية المستديمة انطلاقا من تجارب ناجحة وفي شكل أفلام.وكان هذا التحسيس بالمثال أنجع للتواصل بين المشاركين ولنشر رسائل التنمية البشرية المستديمة.
وكان المستفيدون الرئيسيون من ورشة بوكي على شاكلة الورشات الأخرى هم الفاعلون الوطنيون في التنمية ولكن في المقام الأول "السكان" المنظمون، أي التجمعات الأهلية وبعض ممثلي المجتمع المدني(المنظمات غير الحكومية، الصحافة) إضافة إلى بعض المنتخبين المحليين.
أما الخلاصات الرئيسة التي توصلت إليها هذه الورشة فهي:
- بداية تبني المستفيدين لمقاربة التنمية البشرية المستديمة، الأمر الذي كانت له نتائج إيجابية لا تنكر على تطور العقليات وعلى سلوك السكان المستهدفين وحياتهم المادية(دينامكية الديمقراطية، إشراك النساء، تثمين السكان المحليين)،
- تنمية الكفاءات والتحفيز والمثابرة وتحسين ظروف المعيشة، تلك هي العناصر الأساسية للعبر المستخلصة من التجارب،
- الإجماع على تكوين شبكات محلية للتنمية البشرية المستديمة في إطار الشراكة والتشاور الجهوي،
- تعبئة المجموعات المستهدفة عن طريق الاتصال(وسائل الإعلام، الإذاعة المحلية...) وزيادة عدد البعثات والاتصالات مع المجموعات الأهلية وذلك في إطار الشبكات الجهوية.ومع ذلك، فقد لوحظ نقص في استغلال وسائل الإعلام إضافة إلى بعض الحدود في المشاريع الجمعوية، وهي الحدود التي تنعكس من خلال ضعف إشراك الشباب وكذا المعوقات في ميدان قابلية النقل في حالة غياب الماء والكهرباء.
وقد مكنت الورشة الثالثة(كيفه 2) من تعزيز مسار اللقاءات ودعم دينامكية الشراكة وتحديد إجراءات إقامة شبكة للتنمية البشرية المستديمة.
المصدر:تقرير بعثة التقييم المستقلة لمشروع مرصد التنمية البشرية المستديمة، أغشت 2000

4.2.2.2.تبادل التجارب والخبرات بين المجموعات الأهلية:

وسيلة ملائمة لترقية التنمية البشرية المستديمة على المستوى المحلي

تم تنظيم السلسلة الأولى من تبادل التجارب والخبرات في شهري أغشت وسبتمبر 2000. وتقوم هذه المبادلات على توجيهات مرصد التنمية البشرية المستديمة التي تشجع نشر المبادرات الناجحة التي تدمج الأبعاد الرئيسة للتنمية البشرية المستديمة والتي أثبتت بالتالي نجاعتها. وتقوم الفكرة الأساسية لهذه المبادلات على حقيقة أن تجارب بعض المجموعات الأهلية المنظمة وفقا لمبادئ التنمية البشرية المستديمة الكبرى يمكن أن تستلهم من لدن مجموعات أخرى مهتمة مع مراعاة إدخال بعض التعديلات عليها لتلائم سياق المجموعة الأخيرة.

وعن طريق هذه المقاربة، يتم تثمين قدرات السكان الذين قاموا بمبادرات ناجحة عبر نشر العبر المستخلصة من تجاربهم وتملكها من لدن مجموعات أخرى آخذة تحتاج إلى الاستفادة منها لتحسين أو ابتداء أنشطة إنتاجية تساهم في إيجاد المداخيل وبالتالي في مكافحة الفقر على المستوى المحلي.

وقد استهدفت عمليات تبادل التجارب بين هذه المجموعات عددا من التجمعات الأهلية المنظمة في ولايتي البراكنه والعصابه، كما

جاء تنظيمها في إطار أنشطة ترقية مقاربة التنمية البشرية المستديمة.

ويتمثل تبادل التجارب في ربط الصلة بين ممثلي المجموعات التي طورت مبادرات ناجحة من منظور التنمية البشرية المستديمة وبين المجموعات المسماة بالآخذة التي هي على ثلاثة أضرب:

مجموعات لم تطور قط أية تجارب من النوع الذي يمكن استلهامه،

مجموعات قامت بمبادرات إلا أنها فشلت فيها،

مجموعات طورت تجارب لكنها تواجه مصاعب مختلفة تتعلق بالتوسع والتنوع.

وتتمحور الأهداف المنوطة بهذه المبادلات حول غاية مركزية هي تبني وتطبيق مقاربة التنمية البشرية المستديمة من قبل المجموعات المنتجة المنظمة، باعتبارها المقاربة الوحيدة الكفيلة بتمكينها من التغلب على المصاعب التي تواجهها والانطلاق على درب التنمية البشرية المستديمة.ويتعلق الأمر بالتالي، عن طريق هذه المبادلات، بتمكين بعض المجموعات التي تواجه مشاكل ـ تنظيمية وتسييرية وفنية على الخصوص ـ من تذليل هذه العقبات والمضي قدما في مبادراتها مستلهمة تجارب المجموعات الناجحة التي تبنت حلولا ملائمة تشكل مفتاح نجاحها.

وفي هذا الإطار، وحسب فحوى طلبات المجموعات الآخذة(التي عبرت عن حاجتها إلى الدعم)، يقوم أعضاء المجموعة الناجحة، أثناء المبادلات، واعتمادا على تجربتهم في المجال المعني، بعرض المقاربات التي تمكنوا من تطويرها وأثبتت نجاعتها ميدانيا في الأنشطة المنفذة.ثم يقدم أعضاء المجموعة الآخذة المزورة وضعية مجموعتهم مع التركيز على المشاكل التي تواجهها بوجه خاص.

وقد تم تحديد المواضيع المناقشة مع المجموعات الآخذة حسب حاجاتها كما عبرت عنها هي نفسها.وتعلقت هذه المواضيع أساسا بالأشكال التنظيمية واتخاذ القرار وتسيير المجموعة وحل المنازعات والخصومات وتوزيع العمل وتنظيمه وأشكال وطرق التسيير والنصوص التنظيمية والمجالات الفنية(زراعة الخضار، الصناعة الحرفية).

والهدف المتوخى هو التوصل في نهاية هذه المبادلات الجمعوية المشتركة إلى تأهيل ممثلي المجموعات/التعاونيات وجعلهم قادرين على استخدام الخبرة التي اكتسبوها وعلى نقلها ونشرها لدى مجموعات أخرى هي في حاجة إليها.

وتكمن خصوصية هذه المبادلات في كونها تمثل تكوينا بدون مكونين محترفين، إذ يتعلق الأمر، كما يدل على ذلك اسمها، بتبادل أو تقاسم التجارب والخبرات بين ممثلي المجموعات المعنية.

وفي نهاية هذه المبادلات، يتوجب على المجموعات المزورة أن تعين بعض أعضائها الذين يصلحون لتمثيلها في الشبكة المحلية للتنمية البشرية المستديمة التي يزمع إنشاءها مرصد التنمية البشرية المستديمة.

ومن حيث النتائج، فقد ثمنت عمليات تبادل التجارب والخبرات قدرات السكان في مجال المبادرات الناجحة كما تولت نشرها لدى المجموعات الآخذة.وكان للمبادلات نفسها انعكاس هام على التجمعات المنظمة، نظرا إلى أن هذه التجمعات وجدت قدراتها وقد تعززت عن طريق التكوين والتفكير.

كما أطلقت كذلك ديناميكية في مجال التنمية البشرية المستديمة في المناطق النموذجية في ولايتي البراكنه والعصابه.ومن جهة أخرى، فقد مكنت من وضع اللبنات الأولى لشبكة من التجمعات تشكل أساسا لإنشاء شبكة جهوية للتنمية البشرية المستديمة، وهي الشبكة التي يمكن أن تندمج في إطار شبكة وطنية أوسع على المستوى الوطني من شأنها تأمين ترقية مقاربة الشراكة في ميدان التنمية البشرية المستديمة على صعيد البلد ككل.

ومن شأن مواصلة هذه الديناميكية في إطار المرصد الجديد للتنمية البشرية المستديمة والفقر(2003) أن يعزز المكتسبات في ميدان التنمية البشرية المستديمة من خلال توسيع الأنشطة التي ينبغي القيام بها في هذا المجال لتشمل المزيد من المبادرات الناجحة والمجموعات الآخذة. وسيساهم ذلك في تعزيز مسار تفعيل المقاربة التي انتهجها مرصد الجيل الأول ابتداء من 1998.

3.2.المؤشرات المركبة للتنمية البشرية:وسيلة لتقييم مستوى الرفاهية

تمكن المؤشرات المركبة للتنمية البشرية من قياس مستوى الرفاهية الذي توفره للأفراد البيئة التي يعيشون فيها.وبذلك فإنها تدلل على ظروف معيشة الأفراد في المجتمع وبالتالي فمن شأنها أن تساعد على التقدير الجيد لدرجة الرفاهية ولأوضاع الفقر التي يواجهها الأفراد والمجموعات.وتشمل هذه المؤشرات مؤشر التنمية البشرية ومؤشر مشاركة النساء ومؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس ومؤشر الفقر البشري.وثمة كذلك مؤشر جديد يرتبط بالنفاذ إلى التقنيات الجديدة وتتكون متغيراته من النسبة الألفية للسكان (أ) المشتركين في الهاتف الثابت،(ب) المشتركين في الهاتف النقال، و(ج) الحواسيب الموصولة بشبكة الإنترنت، (د) براءات الاختراع المسجلة بأسماء مقيمين(لكل مليون ساكن)، (و) الإتاوات وحقوق الرخص المحصلة(بالدولار/للفرد)، (ز) مصاريف البحث والتطوير(% من ن.د.خ) ثم (ح) العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير.ونتيجة لغياب البيانات حول مختلف مكونات هذا المؤشر فلم يتسن حساب قيمته بالنسبة لموريتانيا.

وعادة ما تستخدم معاملات هذه المؤشرات الناشئة عن تأليف المتغيرات المكونة لها في تصنيف البلدان على المستوى العالمي.

غير أن قيمة هذا التصنيف نسبية للغاية بحكم نقص وعدم دقة الإحصائيات وضآلة الفوارق أحيانا بين بعض البلدان.

وفي موريتانيا، عرفت مؤشرات التنمية البشرية تطورا إيجابيا على العموم خلال السنوات الماضية ويرتبط هذا التطور بتنفيذ العديد من السياسات الهامة الرامية إلى تحقيق تحسن مستديم في ظروف معيشة السكان الأشد فقرا.

1.3.2.مؤشر التنمية البشرية

تتعلق مكونات مؤشر التنمية البشرية بمسائل (أ) أمل الحياة عند الولادة، (ب) التهذيب و(ج) النفاذ إلى الموارد الضرورية لمعيشة لائقة.

وحسب تقديرات هذا التقرير(والتقارير الوطنية الأخرى) القائمة أساسا على البيانات المتوفرة على المستوى الرسمي ولدى الشركاء في التنمية، فقد ارتفع مؤشر التنمية البشرية الموريتاني من 0,485 سنة 1997 إلى 0,507 سنة 2000، وهو ما يمثل تقدما قدره 22نقطة.ويرجع هذا التطور إلى تحسن مجمل مكونات المؤشر.وهكذا، فخلال الفترة نفسها(1997 - 2000)، ارتفع معدلا محو أمية الكبار والتمدرس لجميع المستويات على التوالي من 54,2 % و44,5% سنة 1997 إلى 57,2 % و48,26 % سنة 2000.أما الناتج الداخلي الخام الحقيقي المعدل للفرد(دولار/ت.ق.ش)، فقد عرف تطورا هاما إذ ارتفع من 1.873 إلى 2.004 في حين سجل أمل الحياة عند الولادة زيادة طفيفة مرتفعا من 52,3 سنة إلى 53,8 سنة(الجدول 4.2).

الإطار 10.2:مذكرة فنية ـ حساب مؤشر التنمية البشرية(م.ت.ب)

مؤشر التنمية البشرية عبارة عن مؤشر مركب يضم ثلاثة مؤشرات هي: العمر مقيسا حسب أمل الحياة عند الولاة ومستوى التعليم مقيسا على أساس مؤشر مركب يمثل مؤشر محو أمية الكبار ثلثيه بينما يمثل مؤشر التمدرس لجميع المستويات ثلثه الباقي ثم مستوى المعيشة مقيسا بقيمة ن.د.خ الحقيقي للفرد(معبرا عنها بتكافؤ القدرة الشرائية أوت.ق.ش).
وبخصوص منهجية حساب المؤشرين الأولين، لم يطرأ جديد بعد التقارير السابقة(را. تقرير ت.ب.م 1997، الإطار 1.3).

$$\text{المؤشر I} = \frac{\text{قيمة المؤشر س ي في البلد المعني ـ القيمة القصوى س ي}}{\text{القيمة القصوى س ي ـ القيمة الدنيا س ي}}$$

القيم القصوى والدنيا
أمل الحياة عند الولادة: 25 سنة/85 سنة
معدل محو أمية الكبار:100/0
معدل التمدرس لجميع المستويات:100/0
ن.د.خ الحقيقي للفرد(معبرا ت.ق.ش):40.00/100 دولار امريكي
المتمثلة في تصحيح Atkinsonوبالمقابل، وبالنسبة للمؤشر الثالث الذي يتميز تركيبه بتعقيد أكبر، فإن معالجة الدخل التي تستخدم منذ 1991 صيغة (را.التقرير العالمي 2000).Sen و Arnandالدخل العام قد خضعت للتعديل بشكل عميق بناء على أعمال
مؤشر ن.د.خ =
وتكمن ميزة الضيغة الجديدة في أن تصحيحها للدخل أقل صرامة من الصيغة السابقة وبذلك يتسنى لها الانطباق على جميع البلدان.
مثال على حساب مؤشر التنمية البشرية لسنة 2000:
قيم المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر هي التالية:
مؤشر أمل الحياة عند الولادة = 0,480
مؤشر التهذيب =(2× مؤشر محو الأمية + مؤشر التمدرس لجميع المستويات)/3

$$\text{مؤشر محو الأمية} = \frac{28 - 53,8}{25 - 85} = 0,572$$

$$\text{مؤشر التمدرس لجميع المستويات} = \frac{0 - 57,2}{0 - 100} = 0,483$$

مؤشر التهذيب = = 0,542

$$\text{مؤشرن.د.خ.دولار/ت.ق.ش} = \frac{0 - 48,26}{0 - 100} = 0,500$$

$$\text{قيمة م.ت.ب سنة 2000} = \frac{0,483 + 0,572\times 2}{3}$$

$$\frac{\text{لغ(2004,8) - لغ(100)}}{\text{لغ(40.000) - لغ(100)}} = \frac{2 - 3,302}{2 - 4,602}$$

$$\frac{\text{لغ(ن.د.خ/ت.ق.ش في البلد المعني) - لغ(قيمة ن.د.خ القصوى)}}{\text{لغ(قيمةتن.د.خ القصوى) - لغ(قيمةتن.د.خ الدنيا)}}$$

الجدول 4.2: تطور مؤشر التنمية البشرية في موريتانيا 1996 ـ2000					
المكونات	السنوات				
	1996	1997	1998	1999	2000
أمل الحياة عند الولادة	51,8	52,3	52,8	53,30	53,80
معدل محو أمية الكبار	52,4	54,2	56,1	56,7	57,2
ن.د.خ الحقيقي المعدل للفرد - دولار/ ت.ق.ش 4	1.842	1.873	1.905	1.970	2004
مجموع المؤشرات	1.422	1.454	1.480	1.503	1.522
مؤشر التنمية البشرية	0,405	0,485	0,493	0,501	0,507
المصدر:1996 - 1998، ت.و .ت.ب.م 2000 و1999 - 2000 تقديرات هذا التقرير					

رغم الفوارق الملاحظة(في التقارير العالمية حول التنمية البشرية) بين مؤشر التنمية البشرية في موريتانيا وفي بلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وفي البلدان العربية على وجه الخصوص، إلا أن المؤشر الموريتاني سجل تقدما معتبرا خلال السنوات الأخير

وتكبر قيم مؤشر التنمية البشرية المستخلصة على هذا النحو القيم المنشورة في التقارير العالمية حول التنمية البشرية.ففي التقرير العالمي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية(سنة 2002)، بلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية الموريتاني 0,438 تقديرا.

وتفسر هذه الاختلافات في المعاملات أساسا(وهو وضع يصدق على سائر مؤشرات التنمية البشرية الأخرى) بالفروق الكبيرة أحيانا بين مكونات مؤشر بعينه في نفس السنة:فالمتغيرات المكونة لهذه المؤشرات أكبر دائما في المصادر الإحصائية الوطنية المتوفرة منها في المصادر التي اعتمد عليها حساب تلك المؤشرات في التقارير العالمية حول التنمية البشرية.

وحسب التقارير العالمية حول التنمية البشرية(الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية)، فإن تطور مؤشر التنمية البشرية الموريتاني المرتبط بالتقدم الذي حققته جميع مكوناته قد مكن البلد من التقدم من المرتبة 161 على المستوى العالمي(من أصل 173 بلدا) سنة 1990 إلى المرتبة 152(من أصل 173 بلدا) سنة 2002، وهو ما يمثل ربحا قدره 9 نقاط.

بيد أن موقع موريتانيا في التصنيف العالمي عرف تراجعا كبيرا في التقرير العالمي لسنة 2002، إذ أن البلد كان يحتل المرتبة الـ 139 في سنة 2001.

وتبلغ قيمة مؤشر التنمية البشرية الموريتاني المنشورة في التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2002 المذكور0,438.وبذلك تظل أقل بـ 33 نقطة من متوسط قيمة مؤشر إفريقيا جنوب الصحراء(0,471) وبعيدا جدا من قيمة مؤشر الدول العربية(0,653) الذي تفصله عنه مسافة 215 نقطة(الجدول 5.2).

الجدول 5.2:وضعية مؤشر التنمية البشرية في موريتانيا وإفريقيا جنوب الصحراء والدول العربية في التقرير العالمي حول التنمية 2001			
المكونات	موريتانيا	إفريقيا جنوب الصحراء	الدول العربية
أمل الحياة عند الولادة	51,5	48,7	66,8
معدل محو أمية الكبار	40,2	61,8	62
معدل التمدرس لكل المستويات	40	42	62
الناتج ن.د.خ الحقيقي	1.677	1.690	4.793
مؤشر التنمية البشرية	0,438	0,471	0,653
المصدر:التقرير العالمي حول التنمية، ب.أ.م.ت 2002			

ويرجع تخلف مؤشر التنمية البشرية الموريتاني مقارنة مع البلدان العربية إلى الفوارق القائمة بين موريتانيا وهذه المنطقة على مستوى جميع مكونات هذا المؤشر. فسواء

تعلق الأمر بالتمدرس أو بأمل الحياة عند الولادة أو بالناتج الداخلي الخام، فإن متوسطات قيم هذه المؤشرات الفرعية تبقى أكبر من نظيراتها الموريتانية(التقرير العالمي حول التنمية البشرية 2002).

أما عن التباين بين مؤشر التنمية البشرية الموريتاني ونظيره في إفريقيا جنوب الصحراء، فتفسره أساسا الفوارق في معدلات محو الأمية التي تبلغ على التوالي 41,.6 % و 59,6 %، وهو ما يمثل بونا قدره 18 نقطة(الجدول 5.2).

وبالمقابل، فإن قيم مؤشرات أمل الحياة عند الولادة ومعدل التمدرس لجميع المستويات والناتج الداخلي الخام الحقيقي المعدل تكبر في موريتانيا نظيراتها في بلدان منطقة جنوب الصحراء. ويترتب على هذه الوضعية أن ثمة جهودا ما زال ينبغي بذلها في مجال محو الأمية لتحسين مؤشر التنمية البشرية الموريتاني وتخفيف وحتى محو الفوارق الملاحظة على هذه الصعد بينها وبين البلدان المعنية.

ورغم الفوارق الملاحظة(في التقارير العالمية حول التنمية البشرية) بين مؤشر التنمية البشرية في موريتانيا وفي بلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وفي البلدان العربية على وجه الخصوص، إلا أن المؤشر الموريتاني سجل تقدما معتبرا خلال السنوات الأخيرة.ومن شأن المزيد من مراعاة المعطيات الوطنية المحدثة في إطار بناء مؤشرات التنمية البشرية في التقارير العالمية أن يمكن، دون شك، من تحسين موقع موريتانيا في تصنيف الدول على المستوى العالمي.

2.3.2.مؤشر مشاركة النساء(م.م.ن)

تضطلع النساء بدور متزايد الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.وبالنظر لهذه الوضعية، اشتملت جميع الاستراتيجيات التنموية على مكون قوي يتعلق بالترقيةالنسوية تحت تسميات مختلفة. فقد تميزت السنوات الأخيرة بمشاركة النساء بصورة تدريجية في الدوائر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بفضل الوعي المتنامي على المستوى العالمي بضرورة تحسين مساهمتهن لضمان نجاح الأنشطة التنموية خاصة منها تلك المتعلقة بمكافحة الفقر

وبالتهذيب والصحة، الخ....

ومع ذلك، تبقى ثمة فوارق كبيرة بين الرجال والنساء.وترتبط هذه الوضعية بضعف إشراك

النساء على مستويات متعددة نظرا للعوائق الكثيرة التي تقف حجر عثرة أمام مشاركتهن على قدم المساواة مع الرجال في تسيير تنمية البلد في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتقاس مساهمة النساء وإشراكهن ومشاركتهن على مستويات مختلفة عن طريق مؤشر مشاركة النساء(م.م.ن) الذي يمكن من تقدير وضعيتهن الحقيقية في المجتمع من خلال النفاذ إلى الموارد الاقتصادية وسلطة اتخاذ القرار السياسي.

ويتبين من مقارنة المتغيرات المكونة لمؤشر مشاركة النساء(التي تضمنها التقرير العالمي حول التنمية البشرية 2002) أن درجة مشاركة النساء تختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر.وهكذا، فإن نسبة حضور النساء داخل الهيئات البرلمانية تبلغ 42,7 % في السويد و10,9 % في فرنسا و11,5 % في تونس و19,2 % في السنغال و3,3 % في نيجيريا و4,9 في التوغو و12,2 % في مالي.كما أن

نسبة النساء اللائي يتقلدن مناصب التأطير والوظائف الفنية ضعيفة أيضا بالمقارنة مع إخوانهن الرجال.

وفي التقارير العالمية حول التنمية البشرية(ب.أ.م.ت)، ارتفع مؤشر مشاركة النساء الموريتانيات من 0,163 سنة 1993 إلى 0,197 سنة 1997.وقد مكن هذا التقدم موريتانيا من الارتقاء من المرتبة الـ 102 إلى المرتبة الـ 99 بين هاتين السنتين من أصل عدد إجمالي من البلدان يبلغ على الترتيب 104 و102 بلدا.غير أن موريتانيا تبقى في مؤخرة البلدان المرتبة في هذا التصنيف.وتعطي تقديرات هذا التقرير مؤشر مشاركة النساء الموريتانيات قيمة 0,222 سنة 2000، وهو ما يمثل تقدما قدره 3 نقاط بالمقارنة مع سنة 1998 حيث كانت قيمته تبلغ 0,219.ويرتبط هذا التقدم بزيادة طفيفة لعدد النساء في الهيئات البرلمانية(الجدول 6.2).

الجدول 6.2:مؤشر مشاركة النساء(م.م.ن) ـ موريتانيا

مكونات م.م.ن	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة النساء في البرلمان(%)	3,80	3,80	3,80	3,80	4,0
نسبة النساء في وظائف التأطير العليا والإدارة(%)	7,70	7,70	7,70	7,70	7,70
نسبة النساء في الوظائف الفنية والتأطيرية (%)	20,70	20,70	20,70	20,70	20,70
حصة النساء من دخل الأجور(%)	18,00	37,00	37,00	37,00	37,00
مجموع المؤشرات	0,654	0,655	0,656	0,657	0,665
مؤشر مشاركة النساء	0,218	0,218	0,219	0,219	0,222
المصدر:التقارير العالمية حول التنمية البشرية(ب.أ.م.ت)					

وتجدر الإشارة إلى أنه باستثناء هذه النسبة لم يتسن تحديث المكونات الأخرى لمؤشر مشاركة النساء بسبب انعدام إحصائيات حديثة، الأمر الذي قاد إلى حساب قيمة هذا المؤشر بالاعتماد على نفس المتغيرات المستخدمة سنة 1998. وربما مكن تحديث هذه المتغيرات من الحصول على م.م.ن أكثر ارتفاعا بحكم التقدم المسجل في ميدان الترقيةالنسوية والذي تجسد في تحسن وضعية النساء على المستوى السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي.ذلك أن السنوات الأخيرة تميزت بتغير هام في وضعية المرأة من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للترقيةالنسوية التي مكنت من تحسين عمالة النساء ورفع مستواهن الثقافي(عن طريق التهذيب ومحو الأمية) وتأمين اندماجهن في الدوائر الاقتصادية وفي الدوائر الإدارية ودوائر صنع القرار بوجه عام.

الجدول 7.2:مؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس(م.ب.ن.ج) في موريتانيا 1996ـ 2000

المكونات	1996	1997	1998	1999	2000
أمل الحياة عند الولادة(سنة) 1					
النساء	52,80	53,30	53,80	54,30	54,80
الرجال	50,90	51,30	51,80	52,30	52,80
معدل محو أمية الكبار(%)2					
النساء	38,00	39,00	40,00	46,80	51,60
الرجال	50,6	52,00	53,40	55,70	62,90
معدل التمدرس الخام لجميع المستويات (%)3					
النساء	35,70	39,64	43,40	46,43	49,50
الرجال	45,90	46,70	44,60	46,36	48,12
ن.د.خ الحقيقي المعدل للفرد/دولار/ت.ق.ش4					
النساء	1357,9	1380,6	1404,1	1452,3	1476,9
الرجال	2330,9	2371,2	2411,5	2494,2	2536,6
مجمع المؤشرات	1,388	1,418	1,445	1,507	1,593
مؤشر ت.ب.ن.ج	0,368	0,473	0,482	0,502	0,531
المصادر:1 المكتب الوطني للإحصاء، 2,3 و4 من سنة 1996 إلى سنة 1998 التقرير الوطني حول ت.ب.م 2000، 2 في سنتي 1999 و2000 تقديرات وكذلك م.د.ظ.م 2000، 4 في سنتي 1999 و2000 تقديرا.					

3.3.2.مؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس

يتكون مؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس(م.ت.ب.ن.ج) من نفس المتغيرات التي يتكون منها مؤشر التنمية البشرية مضافا إليها مستوى الفوارق بين الرجال والنساء بالنسبة لقيم كل واحد من هذه المتغيرات.

وحسب التقريرين العالميين للتنمية البشرية لسنتي 2000 و2002 الصادرين عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، فقد بلغت قيمة مؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس في موريتانيا 0,441 سنة 2000 و0,429 سنة 2002. وحسب تقديرات هذا التقرير الوطني، فقد ارتفعت من 0,368 سنة 1996 إلى 0,482 سنة 1998 و0,531 سنة 2000، وهو ما يمثل فارقا قدره 90 نقطة بالمقارنة مع معطيات التقرير العالمي لهذه السنة الأخيرة(الجدول 7.2).

وبصورة عامة، فإن قيم مؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس الواردة في التقارير الوطنية للتنمية البشرية المستديمة تكبر نظيراتها في التقارير العالمية(التقرير الوطني ت.ب.م 1997 و2000).

ويرجع هذا الفرق في المقام الأول إلى أن حسابات التقارير الوطنية مبنية على البيانات الوطنية التي عادة ما تكون قيمها أكبر بكثير قيم التقارير العالمية.

ويعزى التقدم الذي سجله مؤشر م.ت.ب.ن.ج الموريتاني إلى تحسن مجمل مكوناته نتيجة للإنجازات المعتبرة التي حققها البلد في ميادين التهذيب ومحو الأمية والصحة وعلى مستوى الظروف المعيشية العامة.وهكذا، يلاحظ أن معدل محو الأمية قد ارتفع بين سنتي 1998 و2000 من 53,4 % إلى 62,9 % بالنسبة للرجال ومن 40 % إلى 51,6 % بالنسبة للنساء.

أما معدل التمدرس الخام لجميع المستويات، فقد ارتفع خلال نفس الفترة من 44,6 % إلى 48,1 % بالنسبة للرجال ومن 43,4 % إلى 49,5 بالنسبة للنساء.

وفي مجال محو الأمية، تبقى الفوارق كبيرة بين الجنسين ولم تسجل سوى تخفيف طفيف، إذ تراجعت من 13,4 نقطة سنة 1998 إلى 11,3 نقطة سنة 2000(الجدول 8.2).

الجدول 8.2:مؤشر الفقر البشري(م.ف.ب) في موريتانيا 1996 ـ 2000

مكونات م.ف.ب		1996	1997	1998	1999	2000
عوز البقاء(% للسكان الذين العرضين للموت قبل بلوغ سن 40 سنة - س1		30,5	30,5	30,5	27,7	26,9
عوز التعليم(معدل أمية الكبار% س2)		47,6	45,8	43,9	43,3	42,8
الفقر الاقتصادي	السكان بدون ماء شروب(%) - س31	30,0	30,0	30,0	20,1	10,1
	السكان بدون خدمات صحية(%) - س 32	25,0	25,0	25,0	22,6	20,2
	نقص وزن الأطفال دون سن 5 سنوات(%) - س31	23,0	23,0	23,0	23,0	32,0
	العوز الاقتصادي(س3)	26,0	26,0	26,0	21,9	20,8
م.ف.ب	مؤشر الفقر البشري	37,15	36,18	35,17	33,52	32,90

المصدر:وز.ش.إ.ت/م.و.إ، م.ح.إ.م.ف.د تشخيص الفقر 2000، بيانات و.ت.و ثم تقديرات.

وفيما يتعلق بالدخل، فقد كانت قيمة الناتج الداخلي الخام المعدل(ت.ق.ش) بالنسبة للرجال أكبر بـ 1059,9 نقطة من نظيرتها عند النساء.ويدل هذا على استمرار ضعف مشاركتهن في دوائر الإنتاج الاقتصادي بوجه خاص.

4.3.2. مؤشر الفقر البشري

يقاس مؤشر الفقر البشري بالنسبة المئوية.وهو عبارة عن مؤشر مركب يأخذ في الاعتبار

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في نفس الوقت.ويتميز بأنه يركز على ثوابت ترتبط مباشرة بظروف معيشة الناس وتمثل مؤشرات جيدة لتقدير مستوى رفاهيتهم الفردية والجماعية بكيفية إجمالية.ويتعلق الأمر بالنفاذ إلى الماء الشروب والصحة...ويمكن مؤشر الفقر البشري من إظهار دور المؤشرات غير النقدية في قياس التقدم في مجال التنمية فضلا عن إبراز أهمية الجوانب الاجتماعية حتى تحظى بالمزيد من العناية في تحسين ظروف معيشة السكان.وهكذا يبين مؤشر الفقر البشري أن الأبعاد الاجتماعية حاسمة بالنسبة لتحقيق رفاهية الأفراد كما يلغي، بكيفية معينة، احتكار المؤشرات النقدية تقييم مستويات الأداء في مجال التنمية لصالح مقاربة شمولية تغطي جميع مناحي حياة الإنسان.

الإطار 11.2:مذكرة فنية ـ حساب مؤشر الفقر البشري(م.ف.ب)

يركز مؤشر الفقر البشري(م.ف. ب 1) في البلدان النامية على جوانب رئيسة ثلاثة هي: العمر والمعارف والظروف المعيشية.

وفي حساب م.ف.ب تمثل النواقص من حيث العمر في نسبة الأشخاص الذين يحتمل أن يموتوا قبل بلوغ سن الأربعين(ف 1)ومن حيث التعليم في نسبة البالغين الأميين(ف 2)ـ علما بأن الأمية تعرف باعتبارها تعني العجز عن قراءة وكتابة جملة بسيطة ـ أما العجز من حيث الظروف المعيشية(ف3)، فيمثله مؤشر فرعي مركب يضم هو نفسه ثلاثة متغيرات هي:نسبة الأفراد المحرومين من النفاذ إلى الماء الشروب(ف31) ونسبة الأفراد المحرومين من النفاذ إلى الخدمات الصحية(ف32) ونسبة الأطفال دون سن 5 سنوات ، ف33 ثم ف32).ويحصل على المؤشر الفرعي ف3 بحساب المتوسط الحسابي للمتغيرات الثلاثة ف 31 ف 32 ف 33

صيغة حساب م.ف.ب 1 هي:

صيغة حساب ف 3 هي على النحو التالي:

$$\text{ف}3 = \frac{\text{ف}31 + \text{ف}32 + \text{ف}33}{3}$$

مثال على حساب مؤشر الفقر البشري لسنة 2000:

$$\text{م.ف.ب}\ 1 = [\text{ف}\ 31 + \text{ف}\ 32 + \text{ف}\ 33 \div 3]^{1/3}$$

نسبة السكان الذين يحتمل أن يتوفوا قبل سن الأربعين: 26,9 %

معدل أمية الكبار ف 2: 42,8 %

نسبة السكان المحرومين من الماء الشروب(ف 1): 10,1 %

نسبة نقص وزن الأطفال دون سن 5 سنوات (ف 33): 20,2 %

في موريتانيا سنة 2000 يتم على النحو التالي:1وهكذا، فإن حساب م.ف.ب

المرحلة الأولى: حساب المؤشر الفرعي ف3:

1-المرحلة الثانية:حساب حساب م.ف.

$$\text{ف}\ 3 = \frac{10,1 + 20,2 + 32}{3} = 20,766$$

المرحلة الثانية:حساب م.ف.ب 1:

$$\text{م.ف.ب}\ 1 = [19.465,11 + 78.402,75 + 8954,85]^{1/3}\ [42,83 + 26,93 + 20,763]^{1/3} \div 3$$

$$= [35.607,571]^{1/3}\ [106.822]^{1/3} \div 3 = 32,89$$

ويرتبط التقدم الذي حققه م.ف.ب الموريتاني بتخفيض العجز على مستوى مجمل مكوناته باستثناء النسبة المئوية للأطفال دون سن 5 سنوات الذين يعانون من نقص الوزن، وهي نسبة تنحو إلى الزيادة حسب معطيات المسح الديمغرافي والصحي في موريتانيا لسنة 2000

ويقدر التقرير العالمي حول التنمية البشرية الصادر سنة 2000 عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية قيمة مؤشر الفقر البشري الموريتاني بنسبة 47,7 % ، وهو ما يمثل تقدما قدره 2,5 نقطة بالمقارنة مع سنة 2000 حين كانت قيمة المؤشر ذاته تبلغ 49,7 % .وحسب تقديرات هذا التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة، فقد ارتفع مؤشر الفقر البشري من 37,1 % سنة 1996 إلى 35,2 % سنة 1998 و33,5 % سنة 1999 ثم إلى 32,9 % سنة 2000(الجدول 8.2).

ويرتبط التقدم الذي حققه م.ف.ب الموريتاني بتخفيض العجز على مستوى مجمل مكوناته باستثناء النسبة المئوية للأطفال دون سن 5 سنوات الذين يعانون من نقص الوزن، وهي نسبة تنحو إلى الزيادة حسب معطيات المسح الديمغرافي والصحي في موريتانيا لسنة 2000.وهكذا، فقد تراجع العوز في مجال التعليم محددا على أساس معدل أمية الكبار 4,8 نقاط بين سنتي 1996 و2000، في حين انخفضت النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء الشروب والخدمات الصحية 19,9 و4,8 نقاط على التوالي والنسبة المئوية للسكان الذين يعانون من العوز الاقتصادي 5,2 نقاط.

ويرتبط هذا التطور بتنفيذ استراتيجية الحكومة المركزة على ترقية الخدمات الاجتماعية الأساسية التي عرفت تطورا ملموسا خلال السنوات الأخيرة.

ورغم الأداء الجيد المحقق، فإن تحليل مؤشر الفقر البشري الموريتاني يبين استمرار وجود مستوى مرتفع من الفقر البشري في البلد.ومن شأن تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر الجاري حاليا أن يمكن من مواصلة توطيد التقدم التي تم التوصل إليه في ميدان مكافحة هذا الداء.

ويبين تحليل المؤشرات المركبة للتنمية البشرية المستديمة الدور الأساسي الذي تضطلع به هذه المؤشرات في تقييم انعكاس السياسات التنموية عموما وسياسات مكافحة الفقر خصوصا.

الفصل الثالث:الموضوع الخاص:الأنشطة النسوية المنظمة ومساهمتها في مكافحة الفقر في موريتانيا

في موريتانيا أكثر من غيرها من بلدان منطقة الساحل، انجرت عن تحضر البدو ظاهرة اختلال التوازن في احتلال المجال.وتتجسد هذه الظاهرة اليوم في التنامي العشوائي للتجمعات الحضرية الصغيرة الحجم.

وفي سياق عملية التحضر المفرطة هذه، يشهد المرء تركز الريفيين النازحين من البوادي في مدن صفيح غير مهيأة عمرانيا كما تفتقر إلى الحد الأدنى من المرافق الأساسية الصحية والتربوية، الخ...ومن الناحية العملية، ترجمت هذه الظاهرة على المستوى الوطني في إفراغ البوادي من السكان، من جهة، وفي إفقار المجموعات الأهلية في الوسط شبه الحضري، من جهة أخرى.

وعجزت البنى التحتية الاجتماعية ـ الاقتصادية عن مواكبة تدفق المهاجرين نحو المدن حيث تزايد ارتفاع معدل البطالة خلال السنوات الأخيرة خاصة بالنسبة للنساء المنحدرات من عالم الريف أو اللائي يفتقرن إلى التأهيل في مواجهة سوق عمل تتزايد فيه قسوة المنافسة بشكل ملحوظ.

وتنهمك النساء بشكل مباشر في الأعمال الإنتاجية(الزراعة، التنمية الحيوانية،...).وهن يعانين من بعض المصاعب المرتبطة باستمرار العقليات التقليدية وجهل القوانين المتعلقة بهن كما ترتبط بانعدام التأهيل والتبعية الاقتصادية تجاه الرجال...وبحكم وضعية النساء الخاصة والوظائف التي يضطلعن بها داخل الأسرة وموقعهن المجالي، فقد عانين أكثر من الرجال من حيث انعدام الأمن الغذائي وتدهور إطار الحياة. وبالتالي فهن أكثر عرضة من الرجال للتأثر بمختلف الصدمات الاقتصادية والاضطرابات البيئية.

فقد بين المسح الدائم حول ظروف معيشة الأسر لسنة 2000 أن أكثر من خمسي الأسر تعيش تحت عتبة الفقر وأن النساء يشكلن المجموعة الأكثر هشاشة وتأثرا بهذه الوضعية الصعبة.

وتعد النساء الريفيات أكثر هاشة وتعرضا للتأثر بوضعية الفقر بحكم وضعيتهن الخاصة لاسيما منهن اللائي هن ربات أسر. ذلك أنهن أقل تمدرسا وأقل تأهيلا كما لا يحظين إلا بمستوى محدود من النفاذ إلى الرعاية الصحية الأساسية وفرص العمل والقرض.والنساء أقل تنافسية في سوق العمالة وأقل مشاركة من الرجال في الحياة السياسية الوطنية والمحلية وفي اتخاذ القرار كما أنهن ما زلن خاضعات لهيمنة الرجال واقعات ضحايا أحكام مسبقة وممارسات بالية.

ولتحسين ظروف معيشتهن وبالتالي ظروف معيشة أسرهن، بدأت نساء كثيرات، رغم المشاكل التي تعترض سبيلهن، في إنشاء أطر تنظيمية تيسر تضافر جهودهن من أجل مواجهة ظروف الحياة الصعبة غالبا خاصة في الوسط الريفي.

وفي هذا الإطار وتلبية للحاجات التي استشعرتها النساء يأتي إنشاء العديد من المنظمات النسوية التي اتخذت صورا وأشكالا مختلفة: من جمعيات وروابط ومنظمات غير حكومية وتعاونيات.

ويفتح قرار السلطات العمومية انسحاب الدولة من الأنشطة الإنتاجية الباب أمام الحركة الجمعوية النسوية للاضطلاع بدور هام سواء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أو في جهود استئصال الفقر. وبهذه الصفة بالذات، فإن مساهمة المنظمات النسوية في مكافحة الفقر أصبحت مدعاة لاهتمام كبير من قبل النساء أنفسهن والسلطات العمومية في نفس الوقت.

ولمواجهة هذا السياق الصعب، اتخذت السلطات العمومية جملة من الإصلاحات والإجراءات الملموسة.ومن بين هذه الإصلاحات والإجراءات يمكن أن يذكر إعداد استراتيجية وطنية للترقية النسوية لأفق 1995 - 2001، وهي الاستراتيجية التي كان لها انعكاس خاص فيما يتعلق بتحسيس وتعبئة النساء حول أهداف مشتركة، الأمر الذي ساعد على تنمية الحركة الجمعوية النسوية في موريتانيا مواكبة، بوجه خاص، لتنفيذ الجانب الاقتصادي من هذه الاستراتيجية.

ورغم الجهود المبذولة حتى الآن لترقية الأنشطة النسوية، التي تبقى محدودة استطرادا، فإن كثيرا من المنظمات النسوية تعيش حالة من السبات أو تعاني من معوقات مختلفة:مالية ومؤسسية وتنظيمية...

غير أن تحديث الاستراتيجية الوطنية للترقية النسوية للفترة 2002 - 2005 قيد الإنجاز في سياق تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر والمصادقة على قانون الأحوال الشخصية والتعميم رقم 11 الصادر بتاريخ 17 يونيو 2001 الذي يأمر بإشراك النساء في جميع المشاريع التنموية، كل أولئك من شأنه أن يساهم في تنظيم وهيكلة الأنشطة النسوية المنظمة وأن يحسن من مساهمتها في مكافحة الفقر وبالتالي في تحقيق أهداف التنمية البشرية المستديمة.

و تتأكد أهمية ذلك في ضوء ما تبين اليوم من حقائق مؤداها أن مشاركة النساء وتكاملهن يشكلان جانبين أساسيين لبلوغ كل من أهداف ألفية التنمية(الفقرة الأولى) والمؤتمر العالمي للتغذية(روما، 1996) التي تبنتها موريتانيا، ألا وهي خفض عدد الأفراد الذين يعانون من الجوع في العالم بالنصف منذ تاريخ تبني تلك الأهداف وحتى سنة 2015.

1.3 .النساء في موريتانيا: الوضعية والتطور

يمثل النساء في موريتانيا أكثر قليلا من نصف سكان البلد، إذ يعطي آخر إحصاء عام للسكان والمساكن(إ.ع.س.م 2000) نسبة 50,6 % للنساء مقابل 49,4 % للرجال.ويفسر وزن النساء الديمغرافي وأهمية الدورالاجتماعي الذي يضطلعن به العناية الممنوحة لهذه الشريحة السكانية التي تتميز بالهشاشة الشديدة بالمقارنة مع شريحة الرجال.ففي الوسط الريفي التقليدي، كانت المرأة تضطلع بالدور المنوط بها سواء داخل الوسط العائلي(تربية الأولاد، الأعمال المنزلية) أو في الأنشطة الإنتاجية الزراعية ـ الرعوية.

وتختلف مكانة ودور المرأة من مجموعة أهلية إلى أخرى(الإطار 1.3).

الإطار 1.3:مكانة ودور المرأة في المجتمع التقليدي

تختلف مكانة المرأة في المجتمع التقليدي حسب الوسط وما يزال انعكاسها قويا اليوم حتى وإن كانت ثمة تحولات عميقة تجري حاليا.ففي مجتمع البيضان، تتمتع المرأة بحياة فارغة نسبيا دون إلزام بالعمل اللهم إلا في المهام المنزلية، في حين أن نساء مجتمعات البولار والسونيكي والولوف يجمعن إلى الأعمال المنزلية المشاركة مباشرة في الأنشطة الإنتاجية(الأعمال الزراعية، رعاية الماشية، التزود بالمياه...) وينفقن في ذلك الأيام الطوال.ولئن كانت المرأة البيضانية قلما كانت تختار زوجها كما كانت تزوج مبكرا(بين سن 12 و16 سنة) مثل أخواتها من الأعراق الأخرى، إلا أنها كانت تستطيع الحصول على الطلاق بصورة أسهل كما أنها لم تكن تضطر لقبول الضرائر.وبالمقابل، فإن تعدد الزوجات شائع لدى المجموعات الزنجية الموريتانية خاصة عند السونيكي والولف.ويقل شيوع الطلاق بكثير في هذه المجموعات نظرا لقساوة الشروط التي يخضع لها بالمقارنة مع ما عليه الحال في مجتمع البيضان.

ويعترف مجتمع البيضان للمرأة بحق تملك المال الذي تحوزه عند زواجها(برسم الصداق أو الهدية مثلا) وأي مال آخر تملكه ملكا شخصيا.ويمكنها مبدئيا أن تتصرف في هذه الأموال كما تشاء وأن تستحصبها في حالة الطلاق.أما لدى المجموعات العرقية الأخرى، فإن الاعتراف بملكية النساء أكثر تقييدا بكثير، حيث يطلب من النساء على كل حال الاستثمار في البحث عن الموارد الاقتصادية للأسر من خلال المساهمة في هذه الموارد بمواردهن الخاصة وبقوة عملهن معا. فبمجرد الزواج تنضم المرأة في هذه المجموعات لعائلة زوجها الموسعة ويطلب منها أن تشد أزرها بعمل يدها وأن تخلدها بأولادها.

وقد عززت التحولات في أنماط الحياة خلال العقود الثلاثة الماضية مكانة المرأة في المجتمع نتيجة، على وجه الخصوص، للدور الاقتصادي الذي دعين إلى الاضطلاع به إلى جانب التسيير المنزلي.ففي البوادي، نتيجة لهجرة الرجال، كما في المدن، بحكم زيادة عدد الأسر الأحادية الرب، أصبح النساء يعلن كثيرا من الأسر ولو بصفة مؤقتة. وسرعان ما أدى ذلك إلى انبثاق مقاولة نسوية في القطاع غير المصنف وإلى انخراط النساء بصورة متزايدة في النشاطات التجارية الصغيرة.ويعزز تقدم التمدرس هذه الحركة السريعة لاستثمار النساء في الحياة النشطة.

المصدر: موريتانيا علىأبواب القرن الواحد والعشرين، حصيلة بلد(اللجنة الاستشارية للاعتمادات، موريتانيا، نظام الأمم المتحدة ـ انواكشوط، إبريل 2002

وقد اضطلعت المرأة الموريتانية دائما بدور حاسم في تحقيق الرفاهية العائلية بصرف النظر عن المجموعة العرقية التي تنتمي إليها.

ففي مجتمع البيضان المتميز تقليديا بالبداوة، كان النساء يجمعن إلى مهامهن المنزلية

الاشتغال بتربية الأولاد وصناعة الحصائر والخيام من نسيج الوبر فضلا عن دباغة الجلود للقرب وإعداد الأطعمة.

وعلى مستوى المجتمعات الزنجية كان النساء اللائي يتكفلن بالأعمال المنزلية يتعاطين أيضا الأعمال الزراعية وجلب المياه والاحتطاب.

وقد خضع دور النساء لتحول عميق جراء التمدن والتحضر السريعين الناتجين عن سنوات الجفاف.وهكذا، ففي الوسط الريفي، اضطرت النساء هجرة الرجال الكثيفة صوب المدن إلى أن يصبحن مستغلات نشطات ومسؤولات، منذئذ فصاعدا، عن المهام التي كانت، في الماضي، حكرا على الرجال.

وفي الوسط الحضري، وجد كثرة من النساء أنفسهن ربات أسر ومضطرات، بالتالي، إلى إعالة أسر كاملة وذلك في سياق غير موات يتميز بوجود فوارق كبيرة بين الرجال والنساء.

وتبرر هذه الوضعية كل الأهمية التي ينبغي أن تعطى للمزيد من إدماج النساء في جميع المجالات بغية تشجيع تنمية البلد اقتصاديا واجتماعيا.وفي هذا الإطار، تندرج جهود الترقية النسوية التي بذلتها الدولة خاصة منذ الإطار إنشاء كتابة الدولة لشؤون المرأة(الإطار 2.3).

الإطار 2.3 وضعية المرأة

يجري حاليا تعزيز مكانة المرأة نظرا، في نفس الوقت، للضغط العالمي في هذا الاتجاه وبفضل إرادة السلطات السياسية في البلد تشجيع انعتاق المرأة.
فمن المعروف أن وضعية المرأة أصبحت مناط انشغال، على الصعيد الدولي.ومن أجل تحديد برنامج عمل ووضع توجهات جديدة في ميدان الترقية النسوية، تم تنظيم العديد من الندوات والمؤتمرات في كل من القاهرة ودكار وأديس أبابا وبيجين.
وقد أتاحت هذه الندوات والمؤتمرات الفرصة لملاحظة الأمور التالية على وجه الخصوص:
- استمرار ظاهرة الفقر الذي يضرب النساء في المقام الأول،
- الفوارق بين الرجال والنساء في ميدان النفاذ إلى الرعاية والخدمات الصحية الأساسية،
- ظاهرة العنف ضد المرأة،
- الآثار السلبية للنزاعات المسلحة على وضعية المرأة،
- عدم المساواة أمام البنى والسياسات الاقتصادية وفي ميدان النفاذ إلى الموارد وإلى الأنشطة الإنتاجية،
- التقسيم غير المتكافئ للسلطات والمسؤوليات في مجال اتخاذ القرار،
- نقص آليات ترقية المساواة على جميع المستويات،
- عدم احترام حقوق المرأة والنواقص في ميدان حماية هذه الحقوق،
- الصور النمطية المكررة للمرأة وعدم تكافئ مشاركتهن في الاتصال وفي وسائل الإعلام،
- الفوارق بين الرجال والنساء في مجال تسيير الموارد الطبيعية والبيئة،
- استمرار سوء معاملة البنات وخرق حقوقهن الأساسية.
ولمواجهة هذه الوضعية، تمت التوصية باتخاذ إجراءات لحماية وترقية المرأة.
وقد شاركت موريتانيا في هذه المنتديات كما تبنت توصياتها وانطلقت بمساعدة شركائها في التنمية في تنفيذ سياسة نشطة لترقية المرأة.
وفي هذا الإطار، حددت الدولة ونفذت استراتيجية وطنية للترقية النسوية تغطي الفترة 1995 - 2000 شكلت فرصة لتشخيص وضعية المرأة الموريتانية وتحديد الأولويات في المديين القريب والمتوسط. كما روعيت وضعية المرأة وحاجاتها الخاصة كذلك لدى إعداد وثيقة الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر(2000 - 2004).
وفي نهاية تنفيذ هذه الاستراتيجية، من المهم في الوقت نفسه تقديم حصيلة المنجزات ووضع تشخيص تقيمي لوضعية المرأة ضمن منظور الإعداد لاستراتيجية جديدة.
المصدر:الاستراتيجية الوطنية للترقية النسوية، 2002 /2005، كتابة الدولة لشؤون المرأة، إبريل 2002.

والواقع أن دور المرأة الموريتانية قد تغير بشكل عميق خلال السنوات الأخيرة ويرتبط ذلك خاصة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للترقية النسوية(1995 - 2001)التي تستهدف تحسين وضعية المرأة الاقتصادية - الاجتماعية طبقا للقيم الموريتانية من خلال المحاور الخمسة التالية:(أ) تحسين مردودية عمل النساء، لاسيما عن طريق دعم التعاونيات والجمعيات والروابط وتطوير شبكات تموين وتسويق الإنتاج، (ب) زيادة مشاركة النساء في هيئات التنمية القاعدية عن طريق دعم إنشاء شبكات المشاركة، (ج) المصادقة على سياسة للأسرة، (د) إعداد استراتيجية في مجال الإعلام والتهذيب والاتصال مواكبة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للترقية النسوية، (هـ) تعزيز القدرات المؤسسية لكتابة الدولة لشؤون المرأة.

ولا شك أن تنفيذ هذه الاستراتيجية قد حسن وضعية النساء.وتبين النتائج التي تم التوصل إليها في هذا المجال أن تقليص الفوارق بين الجنسين لاسيما في ميدان النفاذ إلى التهذيب والعمالة قد حد من تبعية النساء وعزز مكانتهن كما تمخض عن فوائد اجتماعية واقتصادية معتبرة: من خفض معدلات الخصوبة وتحسين معدل بقاء ونمو الأطفال وزيادة دخل الأسر ورفع إنتاجية العمل.

بيد أن ثمة فوارق كبيرة ما تزال قائمة بين الجنسين خاصة في ثلاثة مجالات هي:الموقع في سوق العمل وفرص النفاذ إلى النظام التربوي والنجاح فيه والمشاركة في ممارسة السلطة وفي عملية اتخاذ القرار في جميع المستويات.

ومن الصعب تقديم عرض شامل للأنشطة النسوية المنظمة نظرا لغياب المعلومات المتعلقة بهذه الأنشطة.ويرتبط هذا الغياب أساسا بنواقص الهياكل التأطيرية على المستوى المحلي والجهوي وهيمنة المعوقات الثقافية(الأمية) التي تحول دون توفر العديد من المنظمات النسوية على معلومات مكتوبة وتطورية تتعلق بأنشطتها المختلفة.

2.3.تنوع أشكال التنظيمات النسوية

يقصد بالأنشطة النسوية جميع الأعمال الجماعية والجمعوية التي تقوم بها نساء في إطار التعاونيات أوالمنظمات غير الحكومية أو الجمعيات والروابط..سواء كانت هذه المنظمات معترفا بها أو لا، أو كان النساء يتولين إدارتها أو يتمتعن فيها بالأغلبية.

ومع ذلك، فمن المؤكد أن جميع تلك الأشكال التنظيمية النسوية تمثل استجابة مدروسة، بكيفية أو بأخرى، لمصاعب تواجهها مجموعة من النساء بينهن قواسم مشتركة.

وسيتطرق هذا العرض لوصف مختلف أنماط التنظيمات النسوية على أساس طريقة تسييرها ومجالات تدخلها وموقعة أنشطتها جغرافيا.

وتوجد في موريتانيا أربعة أنماط من الأشكال التنظيمية تضم في إطارها أنماطا فرعية عديدة.

1.2.3.تجمعات التآزر والتعاون التقليدية

1.1.2.3.التويزه

التويزه عبارة عن شكل من أشكال تنظيم العمل بدوي الأصل يوجد حاليا في الوسط الحضري. وتمكن التويزة من إنجاز أعمال جماعية بالتناوب لصالح كل فرد من الأفراد المشتركين فيها.

وهكذا، ففي الأعمال الفلاحية، تتمثل التويزه في استخدام أعضاء المجموعة المعنية للعمل يوما كاملا في حقل أحد هؤلاء الأعضاء بصورة دورية(البذر، الحراثة، الحصاد...).

وتندرج أنشطة النساء في الوسط الريفي تقليديا ضمن إطار التآزر والتعاون المأثورين جيلا عن جيل.واليوم، يعتبر بقاء هذا النوع من الممارسات العتيدة البدوية الأصل في الأحياء الحضرية الهامشية مؤشرا على فاعليته الاجتماعية.

وفي الوسط الريفي، ما زال معظم النساء يمارسن التويزه التي توفر لهن فضاء تبادل، مهما كان محدودا، علاوة على إمكانيات العمل الجماعي لصناعة الحصائر أو نسج الخيام على سبيل المثال.

وتتأكد أهمية هذا الشكل التنظيمي التاضدي في استلهام المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وبالدمج إياه سنة 1999 لوضع برنامجها المسمى "برنامج التويزه" لترقية البناء الذاتي في أحياء انواكشوط الهشة. وقد تمخضت التويزه، في هذه الأحياء الهامشية الفقيرة، عن تجمعات غير مصنفة في إطارها يتقاسم الأعضاء خبراتهن واهتماماتهن المشتركة.

2.1.2.3.صناديق الادخار

صناديق الادخار كثيرة العدد جدا في انواكشوك وحوض النهر وهي عبارة عن تجمعات من النساء هدفها ذو طابع اجتماعي - اقتصادي.ويتعلق الأمر بجمع مدخرات المجموعة وتمكين الأعضاء من النفاذ بصورة دورية إلى رأس المال الناشئ من جراء ذلك.وهو شكل من أشكال القرض الدوار.ويمكن أن تستخدم الأموال لتمويل بعض النشاطات المدرة للدخل.

وغالبا ما تكون النساء المنحدرات من أسر فقيرة هن من يتخذن مبادرة الانتظام حسب الفئات العمرية أو الأعصار لإنشاء صناديق مشتركة يقوم تسييرها غير المكتوب على الالتزام الشفهي والثقة المتبادلة بين الشركاء في هذه المبادرات غير المصنفة.

2.2.3.التجمعات النسوية المنظمة

تتلخص أهم نتائج الجفاف الذي ضرب موريتانيا منذ 1970 في ظاهرتين رئيستين هما:(أ) هجرة السكان الريفيين نحو المدن التي تزايد عجزها بصورة مطردة عن حل المشاكل المطروحة للمهاجرين الذين توافدوا عليها والذين هم في معظم الأحيان ضحايا البطالة والتهميش والفقر، (ب) إفقار البوادي نتيجة لتدمير أسس الاقتصاد الريفي من زراعة وتنمية حيوانية.

وكان النساء أول المتضررين من هذه الوضعية.وهكذا، فإن نقص وهشاشة النشاطات الريفية(نتيجة للجفاف نفسه) وتفشي البطالة النسوية في المراكز الحضرية وتنامي الحاجات العائلية والنفاذ، وإن كان محدودا، إلى المعلومات، كل أولئك عوامل أدت إلى تغير عقليات الكثير من النساء اللائي انكبين على تعاطي الأنشطة الإنتاجية لمواجهة مصاعب الحياة اليومية.

وقد مارس بعضهن، في البداية، نشاطات فردية ارتأين لاحقا أن مردوديتها غير كافية، قبل أن يندمجن في تجمعات تعاونية قائمة أو ينشئن تجمعات تعاونية جديدة.

وتلبي بعض المقاربات المنتهجة لتنفيذ الأنشطة النسوية المنظمة بعض مبادئ التنمية البشرية المستديمة(المشاركة، جماعية القرار...) في حين أن أخرى ما زالت مسارات أنشطتها تتميز بالسلطة المفرطة لصاحبة المبادرة الأصلية أو لمجموعة صغيرة من النساء، بينما يتسم مستوى مشاركة المنخرطات الأخريات بالضعف.

وثمة تعاونيات أخرى تتموقع في هوامش المدن الكبيرة أو في المراكز الحضرية الثانوية وهذه

تقليديا، تندرج أنشطة النساء في الوسط الريفي ضمن إطار التآزر والتعاون المأثورين جيلا عن جيل.واليوم، يعتبر بقاء هذا النوع من الممارسات العتيدة البدوية الأصل في الأحياء الحضرية الهامشية مؤشرا على فاعليته الاجتماعية

غالبا ما تبتعد من الأخذ بمبادئ التنمية البشرية المستديمة بحكم تبعيتها الكبيرة للتمويلات

الخارجية(المنظمات غير الحكومية الدولية) التي غالبا ما يحكم توقف تدفقها على أنشطة تلك التعاونيات بالتلاشي أو بالسبات.

1.2.2.3.التعاونيات

يرجع أصل تكوين التجمعات القربية من لدن النساء إلى نظام التآزر التقليدي المسمى "بالتويزه" التي تجمع عددا محدودا من النساء لإنجاز عمل جماعي.

أما التجمعات التعاونية بالمعنى المعهود للعبارة، فغالبا ما تشكلت نتيجة لمبادرة فردية من امرأة ديناميكية(الإطار 3.3) أو بدفع خارجي من هيئة تمويل مثل مشروع التنمية الحيوانية اثنين الذي أنشأ العديد من الجمعيات والروابط الرعوية التي ساعدت لاحقا على انبثاق تجمعات تربية دواجن ووحدات لتعبئة الألبان،..الخ.

الإطار 3.3:تعاونية إنيمش بالسيف 1(كيفه)

أنا هي صاحبة فكرة إنشاء التعاونية.ثم اقترحت الفكرة على بعض من صديقاتي اللائي كن لا يرين فائدة في تعاطي مثل هذا النشاط الذي كان بعض النساء يعتبرنه مهينا، رغم فقرهن.وواصلت جمعهن وشرح الفوائد التي يمكنهن أن يجنينها من العمل الجماعي.وقد كانت العقبة الأساسية بالنسبة لهؤلاء النسوة تكمن في أن معظمهن غير متعودات على العمل إذ كان الرجال يتكفلون بجميع النفقات قبل الجفاف.وأخيرا قررنا إنشاء تعاونية وتوجهنا من أجل ذلك إلى مندوبية وزارة التنمية الريفية والبيئة لاستكمال الإجراءات الضرورية.ويتعلق عمل تعاونيتنا بصناعة وبيع المشروبات.وحين بدأنا هذا النشاط، حاول الناس التقليل من أهميته وحملنا على التخلي عنه لأنه لن يجدي علينا نفعا على حد عبارة بعض هؤلاء.وكان ردنا على ذلك أننا مصرات على المضي قدما في هذا النشاط.وهكذا أعددنا وأحلنا ملف اعتراف إلى المندوبية التي أحالته بدورها إلى وزارة التنمية الريفية والبيئة بانواكشوط.وبعد بعض الوقت، حصلنا على وصل الاعتراف بشرعية تعاونيتنا.وكان بعض النسوة متحفظات، بذريعة أنهن لا يملكن المال.والحقيقة أنني، أنا رئيسة هذه التعاونية، أمية لكن ذلك لا يمنع من أن تكون لدي أفكار جيدة، الأمر الذي من شأنه أن يدفع بهذه المبادرة الجمعوية إلى الأمام وبالتالي تحسين ظروف معيشة النساء المنخرطات في التعاونية.وقد ساعدتنا كثيرا هذه التعاونية التي أنشأناها كما استفدنا منها بعض الفوائد التي يمكنني أن أذكر منها فيما يخصني، على سبيل المثال، شراء أرض سكنية في انواكشوط بمبلغ 350.000 أوقية تسدد على أقساط شهرية.

كما مكنتنا كذلك من المساهمة في نفقات أسرنا، إذ أننا أصبحنا، منذئذ فصاعدا، نتكفل إلى جانب أزواجنا ببعض المصاريف المنزلية إضافة إلى بعض متطلبات الأولاد.وبهذا الصدد، سأضرب مثلا بنفسي من جديد:فابني الذي يستعد حاليا للباكلوريا أنا هي من يشتري له الملابس والأحذية.لقد أصبحنا أقل تبعية للرجال/أزواجنا الذين نحترمهم كثيرا.

وفضلا عن ذلك، فإن الرجل إذا فهم ضرورة عمل المرأة فلن يمانع فيه مطلقا.وقد جنى الأعضاء من التعاونية فوائد كثيرة سواء على صعيد التكوين أو على صعيد الوسائل المالية.فقد فتحنا دكانا لبيع مختلف المواد، وذلك بفضل المداخيل التي جنيناها من عملنا الجماعي.أما بخصوص النواقص، فهي موجودة لأننا نحتاج إلى وسائل مادية لتحسين ظروف إعداد وحفظ الأشربة. ذلك أن تعليب أو تقنين هذه الأشربة من أجل حفظها مدة أطول، من شأنه أن يمكن من تسويقها في المدن الأخرى وحتى تصديرها إلى الخارج، الأمر الذي ستكون له أهمية أكبر.كما أننا نحتاج أيضا إلى أجهزة طحن للمواد الأولية التي تحضر منها الأشربة، ألا وهي ثمار شجرة الحميرة.

رئيسة التعاونية

مقابلة أجراها مرصد التنمية البشرية المستديمة بكيفه/العصابه، بتاريخ 16 يناير 2003.

وقد تم إنشاء كثير من المنظمات النسوية العاملة في مجال زراعة الخضار بدعم من المندوبيات الجهوية لوزارة التنمية الريفية والبيئة في حين استفادت منظمات أخرى من دعم كتابة الدولة المكلفة بشؤون المرأة أو

وزارة التجارة والصناعة التقليدية والسياحة لدى انطلاق أنشطة المنظمان المعنية.

وسواء كانت هذه التجمعات مستحدثة أو قديمة، معترفا بها أو لا من لدن السلطات المختصة(وزارة التنمية الريفية والبيئة، كتابة الدولة لشؤون المرأة، وزارة التجارة والصناعة التقليدية والسياحة)، فإنها غالبا ما تتولى قيادتها مجموعة محدودة من القائدات(الرئيسة، أمينة الصندوق، الكاتبة)اللائي يضطلعن بدور حاسم في تعبئة الأعضاء وتنظيم العمل والاتصالات مع الشركاء المحليين والخارجيين.

وعادة ما تعين الرئيسات تبعا لصفاتهن الشخصية:الحرص على المصلحة العامة، اتخاذ القرار، المقدرة على تسوية المنازعات الداخلية،الخ...

ويتوقف حجم التجمع على طبيعة النشاط الذي يتعاطاه أعضاؤه، إلا أنه يقارب الثلاثين عضوا في المتوسط.ويعتبر التوافق العائلي(القرابة) والقرب الجغرافي(على مستوى الحي) والخبرة(المهنة) هي الأسس التي تقوم عليها التجمعات التي تتمخض عن إنشاء صندوق مشترك وتعيين مسؤولات وتقاسم المهام من أجل إنجاز عمل جماعي.

ويحكم التعاونيات القانون رقم 171.67 الصادر بتاريخ 18 يوليو 1967 المطبق بالمرسوم رقم 275.67 الصادر بتاريخ 04 نوفمبر1967.وينظم هذان النصان بكيفية مفصلة جميع الجوانب المتعلقة بالتعاونيات، من إجراءات التكوين والعضوية ورأس المال إلى الإدارة والهيئات القيادية مرورا بتنظيم التجمعات شبه التعاونية وانتهاء بالوصاية.

كما ينص النظام القانوني للتعاونيات أيضا على مرحلة تحضيرية مدتها سنتان تعتبر فيها المنظمة تجمعا شبه تعاوني ولا يمكنها الاستفادة من بعض الميزات.وفي نهاية السنة الثانية يمكن لسلطة الوصاية أن تمنح التجمع المعني صفة التعاونية.وقد كان هذا النظام القانوني مطبقا على جميع المجالات، بما في ذلك المجالات التي تنشط فيها التعاونيات النسوية.

وقد نشأت عن الفوارق بين النصوص والممارسة وبطء وغموض الإجراءات مصاعب هائلة بالنسبة لنمو الأنشطة النسوية المنظمة خاصة منها تلك المتواجدة في الوسط الريفي.

فقد كان الشرط الأول الذي يجب استيفاؤه لتأهيل التعاونيات للاستفادة من دعم معين هو الحصول على اعتراف رسمي بها بمقتضى مقرر من السلطة الوصية. وهكذا يتعين على التعاونيات إعداد ملفات وإحالتها عن طريق مفتشية وزارة التنمية الريفية والبيئة إلى السلطة الإدارية(بعاصمة المقاطعة) التي تحيلها إلى الوالي ليحيلها بدوره إلى وزارة التنمية الريفية والبيئة بانواكشوط.

وبعد استكمال هذه المراحل، يحدث أمران حسب الحالات:فبعض التعاونيات تبدأ نشاطها في انتظار الاعتراف بها، بينما تقف أخرى مكتوفة الأيدي في انتظار الاعتراف الرسمي الذي قد يستغرق صدوره وقتا طويلا جدا.

وقد حدت النواقص الملاحظة على هذا النظام بالسلطات العمومية إلى تبني سياسة جديدة من خلال إصدار القانون رقم 015.93 الصادر بتاريخ 21 يناير 1993 الذي ادخل تعديلات هامة على قانون 1967 خاصة من خلال إلغاء المرحلة شبه التعاونية بالنسبة للتعاونيات الزراعية ـ الغابية ـ الرعوية وإنشاء نظام قرض لصالح المنظمات ذات النمط التعاوني.

2.2.2.3.لجان تسيير المشاريع الجمعوية

بخلاف التعاونيات التي غالبا ما تنشئها نساء يتقاسمن نفس المشاعر ونفس الأنشطة، فإن لجان التسيير، فيما يخصها، إنما تدفعها أو تنشئها هيئات خارجية استيفاء لمقتضى تنموي يشرك السكان المستفيدين في تنفيذ الأنشطة تبعا لمقاربة تشاركية.

وهكذا يتم إنشاء هيئات تسميها المشاريع صاحبة المبادرة "لجان التنمية القروية" أو "لجان التنمية الجمعوية" أو "جمعيات أو روابط التنمية الجمعوية"، الخ...وفي الوسط الريفي، أقامت بعض المنظمات غير الحكومية أو المشاريع لجانا مشتركة لتسيير موارد المَواطن المحلية.ويصدق هذا على مشروع تسيير الموارد الطبيعية في المناطق الرعوية والاتحادية اللوثرية العالمية والبرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة/الغذاء مقابل العمل، الخ...

ويمكن أيضا أن تذكر في هذا المقام تجربة مصارف النساء في ولايات البراكنه وكيديماغه وانواذيبو وانواكشوط، وهي مصارف تديرها لجان تسيير.

وفي المراكز الحضرية، تقوم بعض الهيئات مثل المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وبالدمج وفرع المنظمة غير الحكومية الدولية الرؤية العالمية في موريتانيا بإنشاء تجمعات نسوية لتسيير المشاريع الصغيرة التي تمولها: الدكاكين الجمعوية وغيرها من الأنشطة المدرة للدخل الممولة في شكل تمويل صغير.

وقف الأنشطة النسوية على نجاعة المقاربة المنتهجة من قبل السكان بدعم خارجي أو بدونه

وتختفي معظم لجان التسيير فور انسحاب الممول من النشاط المعني.

وفي حالات نادرة، تستمر هذه اللجان أو تتحول إلى تعاونيات أو جمعيات أو روابط لمواصلة النشاط الأصلي بعد انتهاء الدعم الخارجي. ويصدق هذا على الهياكل الجمعوية/لجان التسيير التي تم إنشاؤها في ولاية العصابه بدعم من برنامج العصابه طبقا لمقاربة قريبة من مقاربة التنمية البشرية المستديمة، الأمر الذي ساهم بقوة في ديمومتها بعد المشروع.

ويبين هذا مرة أخرى هشاشة الأنشطة الجمعوية المدفوعة من الخارج مقارنة مع نظيرتها المنبعثة من السكان أنفسهم لحل مشاكلهم تبعا لمنظور تنمية بشرية مستديمة تعطي الأفضلية للطابع الداخلي التشاركي في تنفيذ الأنشطة الإنتاجية. وهو ما يساعد على استدامتها ويجعل منها عاملا حقيقيا لتحسين ظروف معيشة المشتركين فيها على المدى البعيد.

وبذلك تظل استدامة ونجاح الأنشطة النسوية وقفا على نجاعة المقاربة المنتهجة من قبل السكان بدعم خارجي أو بدونه.

3.2.2.3.المنظمات غير الحكومية

تتميز المنظمات غير الحكومية والجمعيات والروابط بمبدأ التطوع والطابع غير الربحي لتدخلاتها.ولهذا، فإن مصدر قوتها الرئيسية يكمن في صفة المنفعة العامة التي يتسم بها

عملها.أما المنظمات غير الحكومية النسوية، فرغم أنها أقلية على مستوى تجمع المنظمات غير الحكومية الوطنية، إلا أنها مثمرة وديناميكية وتتمتع بحضور قوي في الميدان.ويصدق هذا خصوصا على الجمعية الموريتانية لترقية الأسرة والرابطة النسوية للنظافة والقواعد الصحية العامة ومنظمة النور غير الحكومية في انواكشوط كما ينسحب على بعض المنظمات غير الحكومية العاملة في عيون العتروس وكيهيدي.

وبالمقارنة مع التعاونيات التي تقوم عادة بالأنشطة القربية، فإن حقل تدخل المنظمات غير الحكومية غالبا ما يكون أوسع.بيد أنه يبقى وقفا على الوسائل المتاحة لكل جمعية أو رابطة أو منظمة غير حكومية.وتأتي تمويلات المنظمات غير الحكومية الوطنية من مصدرين هما مشاركات الأعضاء و، بالنسبة لأكثرها ديناميكية، الدعم الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها من الممولين.

وبالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية، توجد كذلك نقابات اجتماعية- مهنية نسوية.ويحكم قانون الشغل هذا النمط من التنظيمات الرامية إلى الدفاع عن مصالح أعضائها السياسية والاقتصادية.ومن بين هذه النقابات، يجد المرء رابطة الممرضات الموريتانيات واتحاد النساء المقاولات والتاجرات والاتحاد من أجل الجمال النسوي.

وفي ميدان الإطار القانوني، فقد كان يحكمه المرسوم رقم 96.015 الصادر بتاريخ 03 مايو 1996 الذي يحدد إجراءات إنشاء وتسيير الجمعيات والروابط والمنظمات غير الحكومية وعلاقاتها مع الدولة.كما يستحدث هذا المرسوم في نفس الوقت الكثير من الميزات لصالح الجمعيات والروابط والمنظمات غير الحكومية.ويمكن أن يذكر من ذلك:

- الاعتراف الصريح بالجمعيات والروابط الأجنبية التي تتخذ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، الخ... هدفها ومبرر وجودها،

- تخويل الجمعيات والروابط التنموية الوطنية الحق في إبرام اتفاقيات مع المتدخلين الأجانب في مجال نشاطها،

- إمكانية إبرام الإدارة اتفاقيات مع الجمعيات والروابط المعترف لها بصفة المنفعة العامة.

إلا أن هذا المرسوم لم يطبق ميدانيا.فلطالما حرمت المنظمات غير الحكومية والجمعيات والروابط من إبرام صفقات كبيرة مع الدولة لتنفيذ مشاريع أو مكونات من مشاريع إلى غير ذلك من الأنشطة التنموية التي يمكنها أن تحل فيها محل الإدارة التي ما تزال تبدي تحفظات على إشراكها بذرائع عديدة:من قبيل نقص وسائل المنظمات غير الحكومية وضعف قدراتها...

وقد ساهم إنشاء الحكومة سنة 1996 وحدة لتنسيق التنمية القاعدية ضمن وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في وضع إطار تشاوري عملي يمكن أن تعالج فيه قضايا مشاركة المنظمات غير الحكومية والجمعيات والروابط في العملية التنموية.

ولمواجهة المصاعب التي تواجهها المنظمات غير الحكومية والجمعيات والروابط، فقد شكلت هذه الهيئات شبكات وتجمعات عديدة تمثل أطرا للتبادل والمعلومات والتعاون الرامي إلى ترقية مشاركتها.

لكن ما زال يطرح مشكل التمييز بين المنظمات غير الحكومية والجمعيات والروابط العاملة فعلا و بين تلك المسوخ الفردية الرامية في المقام الأول إلى تحقيق الكسب المادي لمنشئيها.

ونظرا لهذه الوضعية، ولتهييئ وضمان تساوق تدخلات المنظمات غير الحكومية مع البرنامج الوطني لمكافحة الفقر، عمدت المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وبالدمج إلى وضع مشاريع قوانين ومراسيم تتعلق بالنظم القانونية الفردية الخاصة بالجمعيات والروابط التنموية.

وهذه المشاريع التي نقحها وصادق عليها جميع الشركاء المعنيين هي:

- القانون المتعلق بالنظام القانوني الخاص بالجمعيات والروابط التنموية(القانون رقم 2000.43) الذي يلغي أحكام المرسوم رقم 015.96 المحدد لعلاقات الدولة مع بعض الجمعيات والروابط.ويستحدث هذا القانون بعض التجديدات، إذ يعرف الجمعية أو الرابطة التنموية بأنها تلك التي تتوخى واحدا أو أكثر من الأهداف ذات الأولوية المحددة في البرنامج الوطني لمكافحة الفقر.

- مشروع المرسوم المتضمن تحديد إجراءات الاعتماد في النظام الخاص للجمعيات والروابط التنموية.ويحدد هذا المرسوم هيكلة اللجنة لاستشارية للاعتماد ومهمتها ودورية اجتماعاتها.

ويستهدف هذا التشريع الجديد إشراك الجمعيات والروابط في العملية التنموية من خلال

معاملتها كشركاء في التنمية قادرين على الحلول محل الدولة فيما يتعلق بالأنشطة الإنتاجية والخدمية والاضطلاع بدور قيادي في تعبئة الموارد البشرية.

وبعيدا عن الميزات المرتبطة بكل تنظيم يستهدف تذليل المصاعب التي تعاني منها مجموعة معينة وبصرف النظر عن تنوع مجالات تدخله، فإن التجمعات التعاونية وتجمعات الجمعيات والروابط النسوية تمثل شكلا جديدا من أشكال التآزر ومكافحة الفقر يمكن في إطاره إيجاد حلول لبعض المشاكل بما يخدم المنخرطات الأشد فقرا كالمساعدة في

تحمل مصاريف الرعاية الصحية مثلا.. كما تشجع التجمعات النسوية المنظمة أيضا ديناميكية التكوين الذاتي وتعزيز أواصر

التضامن التقليدية مع إتاحة تبادل المعلومات و تضافر الموارد.ويتولى تأطير الأنشطة النسوية المنظمة الأجهزة المختصة في وزارتي التنمية

الريفية والبيئة والتجارة والصناعة التقليدية والسياحة، إضافة إلى الممثليات الجهوية لكتابة الدولة لشؤون المرأة التي تدعم الأنشطة النسوية لكي تصبح أكثر هيكلة وتنظيما.وتعتبر وسائل هذه الممثليات غير كافية كما أن أنشطتها غالبا ما تقتصر على العواصم الجهوية وعواصم المقاطعات. إلا أنها اضطلعت رغم ذلك بدور جوهري في تحسيس وتعبئة النساء، الأمر الذي ساعد على تنمية الأنشطة النسوية المنظمة في مجالات عديدة مشجعا بذلك اندماج النساء في الدوائر الإنتاجية عن طريق ممارسة أنشطة مدرة للدخل تساهم في تحسين مستوى معيشتهن.

ورغم التقدم الملاحظ، يبقى ثمة الكثير من التحسينات التي ما زال ينبغي استحداثها لإقامة بيئة قانونية ملائمة تمكن الأنشطة النسوية المنظمة من الاضطلاع بدور أكثر أهمية في مكافحة الفقر.

وينبغي أن تتجه الإجراءات المطلوب اتخاذها في هذا المجال في المقام الأول إلى المزيد من معرفة الأنشطة النسوية المنظمة من خلال إنجاز مسوحات وإحصاءات ودراسات حول هذا الموضوع على المستوى الوطني والجهوي.وسيمكن ذلك من فهم وسائل المنظمات النسوية والتعرف على مشاكلها بصورة أفضل مع تحديد مساهمتها في مكافحة الفقر بدقة أكبر.

3.3.تعدد قطاعات الأنشطة النسوية المنظمة وتوزيعها الجغرافي

رغم وجود كثير من المنظمات التعاونية المتعددة الاهتمامات التي تمارس أنشطة مختلفة بكيفية متزامنة، إلا أن بالإمكان تحديد المجالات الكبرى للأنشطة النسوية المنظمة.

ويبين توزيع الأنشطة النسوية على المستوى الوطني حسب مجالات التدخل أهمية الزراعة(40 %) تليها الصناعة الحرفية(34 %) ثم التجارة(19 %) والتنمية الحيوانية(5 %)(الشكل البياني 1.3).

ينبغي أن تتجه الإجراءات المطلوب اتخاذها في هذا المجال في المقام الأول إلى المزيد من معرفة الأنشطة النسوية المنظمة من خلال إنجاز مسوحات وإحصاءات ودراسات حول هذا الموضوع على المستوى الوطني والجهوي.وسيمكن ذلك من فهم وسائل المنظمات النسوية والتعرف على مشاكلها بصورة أفضل مع تحديد مساهمتها في مكافحة الفقر بدقة أكبر

الشكل البياني 1.3:توزيع التعاونيات حسب نمط النشاط على المستوى الوطني

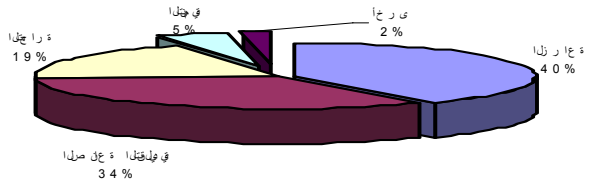

المصدر:كتابة الدولة لشؤون المرأة، 2000

1.3.3.تنوع مجالات الأنشطة

1.1.3.3.زراعة الخضار

يمارس هذا النشاط في كل مكان تقريبا في موريتانيا، في الوسط الريفي وفي المناطق الهامشية الحضرية على مساحات مختلفة، كما يشغل العديد من النساء طيلة عدة أشهر من السنة(من أكتوبر إلى إبريل).

ويتم العمل في زراعة الخضار ضمن إطار عائلي أو جماعي ويوجه الإنتاج للاستهلاك الذاتي وجزئيا للبيع في السوق المحلية.

ويتعاطى زراعة الخضار مئات النساء الشريكات ومن ثم فهو يضطلع بدور لا يستهان به في التغذية الجمعوية وترقية التشغيل الذاتي في الوسط الحضري.ويصطدم تثمين هذه الشعبة من لدن آلاف المنتجات المقيمات في القرى والمراكز الحضرية في حالات كثيرة بمصاعب النفاذ المادي أو الجغرافي إلى المياه(نقص أو بعد المياه).وتجدر الإشارة إلى أن زراعة الخضار نشاط نسوي أساسا في موريتانيا.بيد أن ظاهرة تأنيث هذا النشاط ليست خاصة بموريتانيا(الإطار 3.4).

الإطار4.3:تأنيث الزراعة

كثيرة هي مناطق العالم التي يلاحظ فيها ما يسمى تأنيث الزراعة أو سيطرة النساء على هذا النشاط.ويكمن أحد الأسباب الرئيسة لهذه الظاهرة في هجرة الرجال بحثا عن أعمال معوضة في المدن داخل بلدانهم أو في الخارج.فكلما يغادر الرجال مواطنهم الريفية ينحو دور النساء في الإنتاج الزراعي إلى أن يصبح مهيمنا.

ويتميز هذا الاتجاه، المتفاوت من منطقة إلى أخرى، بالتفاقم الشديد في القارة الإفريقية حيث يسجل عدد السكان الذكور في المناطق الريفية ما بين سنتي 1970 و1990 بينما لم %هبوطا سريعا.ففي الملاوي، على سبيل المثال، انخفض عدد الرجال في هذه المناطق بنسبة 21,8 فقط.وفي المناطق التي شهدت هجرة رجالية قوية جدا، لا يكف عدد الأسر التي تربها النساء عن %ينخفض عدد النساء إلا بنسبة 5,4 التزايد.ويصدق هذا الأمر اليوم على زهاء ثلث الأسر الريفية الإفريقية.وفي أحايين كثيرة، يصاحب تأنيث الزراعة تأنيث الفقر.ولا يفسر هذه الظاهرة مجرد تزايد نسبة النساء في المناطق الريفية في الدول النامية، حيث يتركز الفقراء والجياع، وإنما تفسرها كذلك القدرة الشرائية وكيفية استخدام المال.فقد كشفت الدراسات التي تم إجراؤها أن النساء يستخدمن أكثر من الرجال بكثير المال الذي يتوفرن عليه من أجل إعاشة عائلاتهن.وفي العالم النامي، يكرس النساء عادة جميع دخلن المتاح تقريبا لحاجات الأسرة في حين أن الرجال يخصصون من دخلهم لمصاريف لا علاقة لها بالأسرة.%25

وعندما لا يوجد الدخل النسوي، فإن الأسرة برمتها تتضرر من جراء ذلك.وفي العديد من المناطق الريفية، يعطي النظام العقاري الأفضلية للرجل ويقيد نفاذ المرأة إلى الأراضي الزراعية الجيدة.وزيادة على ذلك، فلا يتسنى لهن سوى نفاذ محدود إلى القرض وبالتالي إلى رأس المال الضروري لتوسيع قدراتهن الإنتاجية.فلا غرو، في مثل هذه الظروف، إذا كانت الأسر هي الأشد تضررا من سوء التغذية ومن انعدام الأمن الغذائي.وبالإضافة إلى ذلك، فإن النساء يجدن صعوبة كبيرة في تنويع مصادر دخلهن.فكثير من الثقافات تحظر عليهن العمل خارج المنزل وحتى في حالة غياب هذا الحظر فإن النساء الريفيات تنوء كواهلهن بمهام البقاء المحض بحيث لا تعود لديهن إمكانية المشاركة في أنشطة مجزية خارج المنزل.

ويشمل تأنيث الزراعة جانبا آخر، يرتبط بالبيئة:ففي كفاحهن من أجل البقاء في وضع يتميز بنقص اليد العاملة ورأس المال، غالبا ما يجبر النساء على تكييف الأساليب التي ينتهجنها في مجال الزراعة والتنمية الحيوانية، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض جديد في الإنتاج وأضرار بيئية.

المصدر:النساء يغذين العالم، اليوم العالمي للتغذية، منظمة التغذية والزراعة، روما، 16أكتوبر 1998

وقد ساهم كل من الاستهلاك الذاتي لمنتجات مزارع الخضار والمداخيل التي تجنى من بيع فائض هذه المنتجات في تحسين مستوى معيشة النساء وأسرهن بشكل كبير.

2.1.3.3.التجارة ذات الطابع الجمعوي

تعتبر التجارة نشاطا جوهريا تتعاطاه نسبة كبيرة من النساء النشطات في القطاع غير المصنف.ويمتاز تموين المجموعات المعدمة بالمواد الضرورية بأسعار في متناولهم دائما بأنه يؤمن الحماية للأسر الأقل حظوة ضد تقلبات الأسعار والاستدانة من التجار المرابين.

ويطال هذا النشاط الذي يمارسه العديد من التجمعات التعاونية(كنشاط وحيد أو إلى جانب أنشطة أخرى) بيع المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الشائعة: من أدوات منزلية وملابس نسائية وفحم ومنتجات حرفية.ويتم البيع عن طريق العرض في الأماكن العامة أو في المنزل أو في دكاكين مؤجرة لهذا الغرض.

وعلاوة على انعكاس هذه الدكاكين الجمعوية الإيجابي على المستهلكين ذوي القدرة الشرائية الضعيفة، فإن لها دورا هاما في إيجاد فرص العمل الدائمة لصالح النساء في الوسط الريفي وشبه الحضري.

3.1.3.3.الخياطة والتطريز

يسلك هذان النشاطان في قرن واحد في معظم الحالات ويتعاطاهما في البيت خياطات ومطرزات محترفات ولكن المواد الجاهزة تعرض في محل مشترك.

وإلى خياطة الملابس النسائية(من فساتين وملاحف) وتطريز قماش بزاه لتجميل دراريع الرجال يضاف تسريد وبيع الملابس النسائية.

وتتميز مهنة الخياطة بالديناميكية الشديدة في

جميع المدن نتيجة لتنامي الطلب وتغير الدرج اللباسية لاسيما لدى النساء والأطفال.

وقد اتجه العديد من التجمعات التعاونية صوب هذه المهنة نظرا لأهمية حجم سوق الملاحف والفساتين وملابس الأطفال.

يضاف إلى ذلك الحاجات المرتبطة بتطريز قطع قماش بزاه المخصصة لتزيين جيوب الدراريع(الشبكه)التي يرتديها الرجال.ففي جنوب شرقي البلاد،مثلا، تصنع النساء

الريفيات كميات كبيرة من الشباك ثم يبعنها في الأسواق الموسمية لتجار يصدرونها بدورهم إلى مدينتي انواكشوط وانواذيبو.

والواقع أن الطلب ضخم في ميدان الخياطة خاصة أثناء الأعياد والحفلات الاجتماعية والحملات السياسية.وتتعلق مشاكل الخياطات الرئيسة على الخصوص بالتكوين في مجال التسيير واقتناء عوامل الإنتاج: من مدخلات وأجهزة خياطة يدوية وأجهزة تطريز، الخ...

4.1.3.3.المشغولات الجلدية وصناعة الحصائر

تطال الصناعة الجلدية طائفة متنوعة من المشغولات تشمل دباغة الجلود الخام وصناعة الحصائر وإنتاج الوسائد والأجربة والحقائب التقليدية.ويمارس الصناعة الجلدية في نفس الوقت الصناع التقليديون وحرفيون لا ينتمون إلى طائفة الصناع التقليديين.أما صناعة الحصائر، فتقوم على استخدام مواد أولية محلية هي السيور الجلدية والمواد النباتية(الأشجار المحلية وسعف النخيل)(الإطار 5.3).

الإطار 5.3:تعاونية التقدم بأدباي امبود

نحن مجموعة من النساء كان معظمنا يعيش في البادية قبل سنوات الجفاف التي محقت ماشيتنا وقلصت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.وكانت هذه الوضعية صعبة للغاية بالنسبة لنا.الأمر الذي قادنا إلى الاستقرار في امبود في حين أننا كنا نقطن البادية الأثير لدينا نمط الحياة فيها.

وبعد الوصول إلى المدينة، كان علينا أن نبحث عن سبيل لكسب قوتنا وقوت عيالنا.وكان أزواجنا يتعاطون أنشطة غاية في الهشاشة.فأحيانا، كانوا يجلبون ما يقيم أود عائلاتهم وأحيانا أخرى لا يجدون ما يحملونه إليها بالمرة. وأمام هذه الوضعية، طلبت من النساء إنشاء تعاونية من أجل تغيير وضعيتنا ومؤازرة رجالنا.لكن لم يكن الأمر سهلا، فلم تكن ولا واحدة من النساء تعرف القراءة والكتابة فكان لا بد بالتالي من اللجوء إلى خدمات الغير للقيام بأدنى عملية.وأخيرا، تمكنا من التغلب على المصاعب التي كانت تعترض سبيلنا وأنشأنا تعاونية التقدم التي تضم 63 عضوا، اليوم، وتتمثل أنشطتها في زراعة الخضار وصناعة الحصائر.وقد بدأت أنشطتنا بوسائل متواضعة للغاية مصدرها مشاركات الأعضاء التي حددت بمبلغ 60 أوقية لكل عضو.وقد تحسنت وضعيتنا كثيرا بفضل هذه التعاونية.فقد اشترينا قطعة أرض مساحتها 50× 100م، ومعزا وضأنا وذهبا وتجهيزات صغيرة لمنازلنا.وأهم من هذا استطاع بعضنا التحرر من الأمية بينما سجلت أخريات في فصول محو الأمية.

كما حلت هذه التعاونية مشاكل أولادنا إلى حد كبير.وإذا مرضت إحدى العضوات أو مرض أحد أفراد أسرتها، فإننا نساعد المريض أيضا على العلاج.ومع ذلك، فنحن في حاجة إلى تأطير فني وإلى تمويل ، إضافة إلى مخزن وفصل من فصول محو الأمية وكمية من السياج...

رئيسة التعاونية

مقابلة أجراها مرصد التنمية البشرية المستديمة في امبود/كوركول، 15 يناير 2003.

وتتميز المدن الكبيرة بوفرة الجلود بحكم ضخامة حجم ما يذبح أو ينحر فيها يوميا من

مختلف أنواع الماشية من الأغنام والأبقار والإبل.ومع ذلك، فلم تكن هذه الجلود تستغل إلا

6:تعاونية الجلود رقم 1 بكيفه

ة الحرفية التقليدية رقم 1 في السبعينات، وكانت هذه التعاونية مختلطة بمعنى أنها كانت تتكون من الرجال والنساء معا.وكان النساء يعملن فيها على قدم المساواة ان يتم تقاسم ثمرة أو قيمة الإنتاج بين جميع الأعضاء.

، قررنا، نحن النساء، إنشاء تعاونية جديدة نسوية.فاجتمعنا لهذا الغرض وأسفر اجتماعنا عن إنشاء تعاونية الجلود رقم 1 المكونة من أربعين(40) عضوا.ولبدء ة رسم المشاركة بمبلغ 50 أوقية لكل عضو، أي ما مجموعه 2000 أوقية، الأمر الذي مكننا من شراء ما هو ضروري لانطلاق نشاطنا الذي تمثل، بداية، في النقود والحقائب النسائية والسلال وحافظات السجائر وأغماد المدى والأحذية، الخ...وبعد مضي فترة وجيزة من الزمن، قدمت لنا اليونيسيف دعما بقيمة

350.000 أوقية على أن نرد جزء من هذا المبلغ عندما تتحسن وضعية التعاونية(60.000 أوقية).
ثم انقسمت التعاونية لاحقا إلى تعاونيتين تتكون كلاهما من 20 عضوا مع الاحتفاظ بعلاقة جيدة والتعاون فيما بيننا.وفي البداية، عملنا جميعا معا في صناعة المنتجات التقليدية، الخ...وقد مكننا هذا النشاط من تحسين ظروف معيشة أسرنا، كما اشترينا قطعا أرضية سكنية وماعزا...
وبالإضافة إلى ذلك، استطاع بعضنا، بفضل الممثليات الجهوية لكتابة الدولة لشؤون المرأة، تعلم القراءة والكتابة في فصل لمحو الأمية مفتوح لهذا الغرض وعندما رفض الرجال أن يتولى رجال تعليمنا القراءة والكتابة وضعت ممثلة كتابة الدولة لشؤون المرأة تحت تصرفنا سيدتين لتذليل هذه العقبة.ثم استفدنا لاحقا من تكوين ومن تحسين خبرة بفضل فرق التكوين المهني المتنقلة التابعة لوزارة الوظيفة العمومية والشغل والشباب والرياضة.
وقد نوعنا أنشطتنا بمعنى أننا اشترينا ثلاجة وفتحنا دكانا باسم التعاونية.أما عن العمل، فقد عملنا بأسلوب بالتناوب.ويتألف فريق العمل من امرأتين ويعمل كل فريق مدة يومين في الدكان.ويأخذ الفريق المناوب نسبة من الأرباح التي حققها بينما تدفع نسبة أخرى لصالح الدكان.كما يدفع كل فريق بعد انتهاء يوميته مبلغ 50 أوقية في صندوق مخصص لتغطية تكاليف النقل وغير ذلك من المصاريف المترتبة على المشاركة في المعارض المنظمة سنويا.
وقد كانت نتائج هذه التعاونية مهمة إلى حد أن النساء اللائي سافرن خاصة إلى انواكشوط حرصن على البقاء هناك وكلفن شخصا على المستوى المحلي بدفع مشاركاتهن نيابة عنهن حتى يعدن من سفرهن.
وأحيانا نستقبل عدة طلبيات كما ازدهر نشاطنا ولله الحمد.وباختصار، فإننا نتمتع ببعض الاستقلالية إذ أصبحنا أقل تبعية لأزواجنا الذين نساعدهم كثيرا حاليا.
الأمينة العامة للتعاونية
مقابلة أجراها مرصد التنمية البشرية المستديمة في كيفه/العصابه، بتاريخ 16 يناير 2003.

على نطاق محدود من لدن الدباغات منذ بضع سنوات.والآن بدأت نساء محترفات في تثمين هذه المادة الأولية ضمن إطار أنشطة منظمة(الإطار 6.3).

ومن حيث فرص العمل والمداخيل، تزخر شعبة الصناعات الجلدية بالكثير من الفرص كما أنها ما تزال ضعيفة الاستغلال فيما يتعلق بأشغال الدباغة والسخاتة وصناعة الحصائر من مختلف الأحجام والنوعيات.

5.1.3.3. صناعة خيام الرقايع والصباغة

لا يتوقف الطلب على الخيام عن الزيادة كما تستخدم الأسر الميسورة بشكل متزايد الخيام المستوردة(القيطون) التي يرقى سعرها إلى حوالي 100.000 أوقية. وفي هذا السياق، بدأت النساجات التقليديات الاهتمام بصناعة الخيام ذات الجودة العالية لتلبية طلب زبائن مياسير لا يني عددهم يتزايد على المستوى الوطني.

ومن بين المشاكل التي تواجهها النساجات نقص المدخلات: من أجهزة الخياطة اليدوية

والمقصات ولفائف الخيوط،...يضاف إلى ذلك ضعف مستوى تنظيم هذا النشاط الذي يوفر،

مع ذلك، مداخيل هامة نظرا لغلاء الخيام نسبيا.وإنما يوجد نشاط نسج الخيام في المدن أساسا بحكم قوة الطلب عليها هناك.

أما الصباغة التي كانت تحتكرها مجموعة من النساء المحترفات في كيهيدي وانواكشوط، فقد أصبحت تتعاطاها بصورة متزايدة تجمعات ديناميكية وجسورة داخل البلد.

واليوم، أصبحت الملاحف والأزرة وكذلك الملابس الرجالية(الدراريع والسراويلات والعمائم) تصبغ بأشكال وألوان مختلفة لا بعناية حفنة من العجائز المحترفات فحسب وإنما أيضا علي أيدي العديد من النساء الشابات الفارغات من العمل في المدن المتوسطة الحجم، خاصة منها تلك الواقعة على امتداد طريق الأمل وفي مدينة انواكشوط نفسها.

ويعتمد تثمين هذه الشعبة الواعدة على دعم المجموعات المشكلة سلفا والتي تعاني من نقص الأموال المتداولة والتجهيزات المناسبة فضلا عن منافسة المواد الكيماوية المستوردة للملونات التقليدية(النيلة وغيرها من المستخلصات النباتية).

6.1.3.3.إنتاج الثريد والمعجنات

يصنع الثريد من الدقيق ومن الحبوب المحلية ولجودته يلقى القبول من المستهلكين المحليين ومن سكان انواكشوط وحتى من الموريتانيين المقيمين في الخارج(إفريقيا...).

ويتزايد استهلاك هذه المادة الغذائية بشكل مستمر نظرا لرخص سعرها دون شك ولجودتها ومكانتها في تقاليد البلد.ولذلك، فقد أنشأت نساء في مدن مختلفة مثل كيفه وألاك والنعمه العديد من التعاونيات التي تتخذ من صناعة الثريد نشاطها الوحيد.

ويساهم هذا النشاط لا في مجرد الاكتفاء الذاتي الغذائي والتشغيل الذاتي على المستوى المحلي فحسب، بل يساهم كذلك في اقتصاد العملات الصعبة طالما أنه يستطيع أن يكون بديلا عن الثريد الصناعي المستورد من الخارج بأسعار غالية جدا.

ويلاحظ كذلك منذ بضع سنوات إنشاء تعاونيات تتعاطى صناعة المعجنات.وقد استفاد هذا النشاط في بعض الأوساط الواحية من دعم مشروع الواحات الذي كون بعض المنظمات للعمل في هذا المجال(توفير خبراء/مكونين في مجال المعجنات والحلويات مدة عدة أشهر).

بيد أن إعداد هذه المواد في ظروف صحية ملائمة وضمن شروط تؤمن لها القدرة

التنافسية في وجه المنتجات المستوردة يتطلب تحسين وسائل إنتاجها ومد منتجيها بالأدوات الضرورية للحفظ والتعليب...

7.1.3.3.التنمية الحيوانية والصيد التقليدي

تمارس التنمية الحيوانية شبه المكثفة في الأحياء الحضرية الهامشية وتشمل عدة مكونات تمتاز بإنتاجيتها ومردوديتها وملاءمتها لمتطلبات السوق المحلية في مجال الألبان واللحوم الحمراء والبيضاء والبيض.ويتعلق الأمر خصوصا بما يلي:

(أ) مشاريع الألبان:نظرا لأهمية منتجات الألبان في النظام الغذائي الموريتاني، فقد بدأت مشاريع تسويق الألبان في تحدي حظر بيع اللبن الذي كان يعتبر حتى وقت قريب معرة في مجتمع البيضان.وهكذا، وتلبية للطلب الاستهلاكي المتزايد في جميع المدن، فقد انكبت مجموعات من النساء أو مجموعات مختلطة من النساء والرجال على تربية الأبقار أو النوق اللبونة باستخدام الأعلاف.

(ب) تسمين المجترات الصغيرة:يقوم هذا النشاط على شراء حيوانات مهازيل من هذه الفصيلة ومعالجتها وتسمينها ثم بيعها في الوقت المناسب بأسعار مرتفعة للخواص مباشرة أو في سوق الماشية.

(ج) تربية الدواجن:تمثل تربية الدواجن نشاطا تكميليا يطال أنواعا محلية من الفروج والدجاج البياض أو الفراخ المستوردة.ويخصص إنتاج المداجن الجمعوية للاستهلاك الذاتي وللبيع للمطاعم والخواص.

ومع ذلك، فقد فشلت محاولات كثيرة لتربية الدواجن بسبب نقص الملاجئ وكثرة القناصة(القطط).

وتمثل التنمية الحيوانية في أطراف المدن مصدرا لتنويع الدخل يبقى مستغلا بصورة ناقصة رغم إمكانياته من حيث العمالة والأمن الغذائي.كما تواجه النساء العاملات في هذه الشعبة مشاكل ترتبط بنقص الأدوات الإنتاجية وتواضع رأس المال.

وبخصوص الصيد التقليدي، فإن نساء مجموعة صيادي إيمراكن ينتظمن في تجمعات تعاونية تتعاطى معالجة الأسماك من خلال طائفة كاملة من الأنشطة بدءا بالتمليح حتى التزييت مرورا بالتدخين وتحضير البطارخ والتقديد بأشعة الشمس، الخ...وقد مكن مشروع تنمية الصيد التقليدي في المنطقة الجنوبية من تكوين 500 امرأة في مجال تقنيات معالجة وتسويق منتجات الصيد وفي ميدان التسيير.

وفي مدينتي انواكشوط وانواذيبو، توجد كذلك تجمعات نسوية تعمل في تسويق الأسماك.كما تتدخل بعض المنظمات غير الحكومية التي يديرها نساء في مجالات ملحقة بالصيد كصناعة الشباك أو الثلج على سبيل المثال.

8.1.3.3.المطاعم والصناعة الحرفية ذات الوجهة السياحية

لقد تطور نشاط المطاعم في المدن الكبيرة وفي بعض البلدات الواقعة على محاور الطرق وذلك تلبية لحاجة زبائن منتظمين يتكونون من المسافرين العابرين، كما هو الحال على محوري أنواكشوط ـ النعمة وألاك ـ كيهيدي، الخ...ومع تغير العادات الغذائية وتزايد زخم حركة النقل بين المدن، لوحظت زيادة كبيرة في عدد المطاعم التي تديرها تجمعات نسوية.

أما بخصوص الصناعة الحرفية ذات الوجهة السياحية، فتملك بعض المدن(شنقيط، تيشيت، ولاته ووادان) تراثا معماريا وثقافيا غنيا لم يثمن إلا قليلا باستثناء الأنشطة القائمة على الصناعة الحرفية الفنية التي تتعاطاها تجمعات تعاونية من قبيل تجمعات ولاته التي تصنع الخزف والمشغولات الفخارية لصناعة التحف الصغيرة(التماثيل،الدور، المرامد)، إضافة إلى زخرفة الجدران والأبواب الخشبية.

وتخصص التحف المصنوعة من الفخار والصلصال أساسا للبيع للسياح الأجانب(الأوروبيين...) الذين يقدرون المعمار القديم والتراث الثقافي للمدن القديمة.

وتعاني النساء العاملات في حقل الصناعة الحرفية ذات الوجهة السياحية من نقص معدات صقل التحف المصنوعة من الصلصال وأجهزة التطريز، الخ....، بالإضافة إلى نقص التكوين الفني وفي مجال التسيير.

وتعرض المنتجات الحرفية التي تصنعها التجمعات النسوية في دكاكين خاصة بمنتجات الصناعة التقليدية في المدن التي يرتادها السياح كانواكشوط وشنقيط وولاته، الخ.

2.3.3. مواقع الأنشطة النسوية

يدرس هنا التوزيع المجالي للأنشطة النسوية(التعاونيات، المنظمات غير الحكومية، الجمعيات والروابط) من خلال تحديد مواقعها الجغرافية في مختلف مناطق البلد وحسب الوسطين(الريفي والحضري).

1.2.3.3.التوزيع الجهوي

في هذا الإطار، يجدر التمييز بين صنفين من الأنشطة النسوية المنظمة هما التعاونيات، من جهة، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجمعيات والروابط، من جهة أخرى.

1.1.2.3.3.التعاونيات

ليس تنامي عدد التعاونيات النسوية في جميع أنحاء موريتانيا بالظاهرة الجديدة.فقد مكن إحصاء أول أجراه برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 1996 بدعم من البنك الدولي ووكالة التعاون الفني الألمانية وشمل ولايات البلد الثلاث عشرة ـ مكن من جرد 1.274 تعاونية تضم 74.000 امرأة، بمعدل 58 امرأة في المتوسط لكل هيئة منظمة.

وقد زاد عدد التعاونيات النسوية بشكل معتبر منذ هذا التاريخ، إذ أعلنت كتابة الدولة لشؤون المرأة أنها أحصت 2.137 تعاونية حتى تاريخ 15 يونيو 2000، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 67 % خلال أربع سنوات.وإلى هذا العدد ينبغي أن يضاف عدد كبير من التعاونيات غير المصرح بها لدى السلطات المختصة.وتظهر الإحصاءات الجزئية المنجزة سنة 2000(من قبل كتابة الدولة لشؤون المرأة والمفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وبالدمج واليونيسيف) وجود التعاونيات في جميع ولايات البلد.ويختلف عدد التعاونيات كثيرا من ولاية لأخرى ويرتبط هذا الاختلاف على الأرجح بالفوارق الكبيرة بين الولايات من حيث عدد السكان كما يرتبط بإمكانياتها المتاحة في المجالات الرئيسة لأنشطة التعاونيات النسوية(الزراعة وخاصة منها زراعة الخضار، توفر المواد الأولية للمنتجات الحرفية).

وتضم ولايات الوسط والجنوب والجنوب الغربي وانواكشوط العدد الأكبر من التعاونيات النسوية.وهكذا، فقد استحوذت ولايات تكانت والبراكنه وكوركول والترارزه وانواكشوط بالترتيب على 112 و312 و149 و172 و1142 تعاونية من مجموع التعاونيات التي شملها إحصاء سنة 2000، مع احتواء كل تعاونية على عدد من الأعضاء يتراوح ما بين 20 و50 عضوا في المتوسط.

أما في ولايات الجنوب الشرقي والشرق والشمال وداخلة انواذيبو، بالمقابل، فقد كانت الحركة الجمعوية النسوية أقل أهمية مقارنة مع الولايات الأخرى.فلئن كان عدد التعاونيات المحصية سنة 2000 قد بلغ المئة في ولايتي الحوض الغربي والعصابه كليهما، إلا أن هذا العدد في ولايات الحوض الشرقي وآدرار وإينشيري وداخلة انواذيبو وتيرس الزمور على التوالي لم يتجاوز 33 و66 و90 و38 و96 و24 تعاونية فقط.

ويتفاوت بشكل كبير عدد المنخرطات في التعاونية الواحدة من ولاية إلى أخرى،حيث يتراوح ما بين 20 و30 امرأة في ولايتي الحوض الشرقي وإينشيري، بينما يتراوح هذا العدد بين 80 و90 امرأة في ولايتي البراكنه وكوركول.

ويتجلى بوضوح، نظرا لعدد التعاونيات النسوية الكبير ولتوزيعها عبر مختلف ولايات البلد، أن قسما كبيرا من الساكنة النسوية يمارس أنشطة في إطار هياكل منظمة تتمثل في التعاونيات.

ولا تسمح المعطيات الإحصائية المتاحة حاليا بتكوين فكرة واضحة عن العدد الدقيق للنساء المنخرطات في التعاونيات على المستوى الوطني.بيد أن بعض المسوحات الجهوية التي أجراها كل من المكتب الوطني للإحصاء وكتابة الدولة لشؤون المرأة والمفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وبالمج تقدم معلومات حول (أ) عدد النساء المشاركات في الأنشطة المنظمة على مستوى بعض الولايات(73.350 امرأة في ولايات كيديماغه، الترارزه، داخلة انواذيبو، تيرس الزمور)، (ب) عدد الأنشطة النسوية المدرة للدخل في 8 ولايات من ولايات التراب الوطني مع وجود فوارق كبيرة للغاية أحيانا بين الولايات(الشكل البياني 2.3).

الشكل البياني 2.3:عدد الأنشطة النسوية المدرة للدخل في 8 ولايات من ولايات البلد 2000

:

المصدر: م.م.ح.إ.م.ف.د، 2000

وتستخلص من عدد الأنشطة النسوية المدرة للدخل في كل ولاية(الشكل البياني 2.3) الاتجاهات الرئيسة التالية:توجد نسبة تفوق 50 % من الأنشطة المدرة للدخل في ولايات البراكنه وآدرار وإينشيري وانواذيبو التي لا تنتمي حسب المسح الدائم حول ظروف معيشة الأسر 2000 إلى الولايات الأكثر تضررا من الفقر، في حين لا تأوي ولاية العصابه التي هي إحدى الولايات الأشد تأثرا بالفقر سوى نسبة 10 % تقريبا من تلك الأنشطة.

وتتبين العناصر التالية من تمحيص الأنشطة التي طورتها المنظمات النسوية خاصة منها التعاونيات في مختلف الولايات:

- تنوع الأنشطة التي تتعاطاها هذه المنظمات النسوية.فمعظم التعاونيات تمارس أكثر من نشاط سعيا لمضاعفة فرص زيادة مداخيلها وقلما تجتزئ بنشاط حصري واحد.وهذا ما يفسر كون العديد من المنظمات النسوية تمارس نفس النشاطات في نفس الولاية.

- هيمنة بعض الأنشطة في بعض الولايات نتيجة للإمكانيات التي يتيحها الوسط ونظرا للحاجات المحلية.وهكذا، ففي ولاية كوركول، وهي ولاية زراعية، يلاحظ أن 142 تعاونية، من أصل 149 موجودة، تمارس الزراعة بمختلف أشكالها من زراعة خضار ومزروعات تقليدية وزراعة أرز، بينما تأتي في المرتبة الثانية بقية أنماط الأنشطة من صناعة حرفية وتجارة وتنمية حيوانية لإنتاج الألبان وتربية دواجن.

وبالإمكان ملاحظة أوضاع مشابهة في الحوض الشرقي، حيث تهيمن زراعة الخضار(70 % من الأنشطة) تليها الصناعة الحرفية والتنمية الحيوانية.وبالمقابل، ففي ولايات أخرى تتقدم الأنشطة الحرفية وأحيانا التجارية على الأنشطة المرتبطة بالزراعة.ويصدق هذا مثلا على ولايتي آدرار وتكانت، حيث تشتغل معظم التعاونيات النسوية بصناعة منتجات صناعة حرفية نفعية بيد أنها سياحية أيضا.

أما في ولايتي البراكنه وإينشيري، فإن الأنشطة التجارية هي أكبر مشغل للتعاونيات(70 % في إينشيري و60 % في البراكنه). ولا يظهر نوع من التوازن بين الأنشطة الزراعية والتجارية والحرفية التي تمارسها التعاونيات النسوية إلا في ولاية واحدة هي ولاية الحوض الغربي.

يمر تحسين تنظيم عمل النساء حتما بتكثيف تأطيرهن ومحو الأمية عنهن وتنظيم تبادل التجارب بين المجموعات الأهلية لتشجيع نقل الخبرات بين هذه المجموعات

2.1.2.3.3.المنظمات غير الحكومية

من بين جميع المنظمات غير الحكومية النسوية المسجلة حتى سنة 2001، لا تنشط سوى 200 منظمة تقريبا في مجالات تهم النساء مباشرة أو غير مباشرة.وتتخذ الغالبية الساحقة من هذه المنظمات من انواكشوط مقرا لها.كما يمارس معظمها نشاطات متعددة في نفس الوقت(الجدول 1.3).

الجدول 1.3:توزيع المنظمات غير الحكومية حسب قطاعات التدخل سنة 2001

نمط النشاط	المجموع(%)
الصحة/الإعلام والتهذيب والاتصال	% 19
مكافحة الفقر	% 18
التكوين	% 15
الطفولة	% 13
البيئة	% 12
النساء	% 10

الأعمال الخيرية	% 04
البنات	% 03
تقديم الخدمات	% 03
الأسرة	% 02
توظيف الشباب	% 01
الخدمة المدنية	% 01
المجموع	(% 100)

المصدر :مديرية تخطيط المشاريع/كتابة الدولة لشؤون المرأة، 2001

وأكبر ما يعبئ المنظمات غير الحكومية النسوية هي الأنشطة المتعلقة بالصحة وحملات الإعلام والتهذيب والاتصال والعمل الاجتماعي، إذ تمثل 19% من المجموع الكلي لهده المنظمات.

وتهتم نسبة 18 % من المنظمات غير الحكومية النسوية بالبرامج ذات العلاقة المباشرة بمكافحة الفقر.ويتعلق الأمر بالأنشطة التنموية القاعدية والقرض الخفيف والمقاولات الصغيرة الحرفية وتجارة المفرق التي تساهم في تخفيف الفقر.وتحتل المرتبة الثالثة الأنشطة المتعلقة بمحو الأمية وبالتكوين وذلك بنسبة 15 % من المجموع.

وتعتبر مشاكل الصحة والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والتأهيل هي الأكثر إلحاحا واستعجالا كما تمثل حاجات كرست المنظمات غير الحكومية لتلبيتها نصف أنشطتها. وهكذا، فإن 13 % من هذه المنظمات تعنى بترقية الطفولة من خلال التغذية ومساعدة الأطفال خاصة الفقراء منهم وتعميم حقوقهم والعمل على توفير التعليم قبل المدرسي لهم.

وتستقطب قضايا صيانة وتجدد البيئة نسبة 12 % من أنشطة المنظمات غير الحكومية

النسوية، بينما يشكل تحسين ظروف النساء قطاع تدخل 10 % من هذه المنظمات.

2.2.3.3.توزيع المنظمات غير النسوية حسب الأوساط

يصعب وضع تحديد مجالي دقيق لتوزيع الأنشطة النسوية المنظمة بين الأوساط نظرا لعدم توفر معطيات حول هذا الموضوع.بيد أن الملاحظة العامة هي أن المنظمات غير الحكومية غالبا ما تتخذ من المدن مقرا لها خاصة مدينة انواكشوط حيث تكبر إمكانيات النفاذ إلى التمويل إلى غير ذلك من الميزات.ولكن نشاط هذه المنظمات يمتد في الوقت نفسه إلى الوسطين الريفي والحضري(الأحياء الحضرية الهامشية، المناطق الريفية، الواحات...).

وفي إطار المقاربة التي طورتها بعض القطاعات والهيئات الدولية التي تفضل توجيه تدخلاتها صوب المناطق الريفية الفقيرة، أصبحت المنظمات غير الحكومية التي عهد إليها بتنفيذ بعض مكونات من تلك التدخلات تقوم بشكل متزايد بأنشطة داخل البلد بما في ذلك الوسط الريفي.وقد عزز الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر هذا التوجه المبدئي الذي بدأت بعض المشاريع في تجسيده مثل برنامج العصابه وبرنامج تسييرالموارد الطبيعية في المناطق الرعوية.

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعيات والروابط والمنظمات غير الحكومية النسوية الوطنية لا يقتصر إنشاؤها بالضرورة على النساء الفقيرات.فعادة ما تكون مسؤولات هذه الهيئات نساء من مستوى مادي وثقافي معين تدفعهن، من بين أمور أخرى، أهداف سياسية واقتصادية إلى الاستثمار في أنشطة تساعد على تحسين ظروف معيشتهن ومعيشة المنخرطات الأخريات في المنظمة سواء كن فقيرات أو غير فقيرات.ورغم هذا الأمر الواقع، إلا أن من الملاحظ أن المنظمات غير الحكومية النسوية

تعمل أساسا داخل المناطق الفقيرة في الوسطين الريفي والحضري وخاصة الأحياء الهامشية في المدن الكبيرة لاسيما انواكشوط حيث ما فتئ عددها يتزايد.

وبالمقابل، فإن التعاونيات النسوية إنما ينشئها نساء فقيرات بوسائل متواضعة.وتوجد هذه التعاونيات في نفس الوقت في هوامش المدن وفي الوسط الريفي حيث تضاعفت أعدادها إثر تدهور ظروف المعيشة الناتج عن العجز المطري الذي استتبعت نتائجه إفقار سكان

الأرياف. وقد قادت هذه الوضعية التي سببت هجرة الرجال كثيرا من النساء اللائي أصبحن فارغات يعانين مصاعب البقاء إلى إنشاء منظمات إنتاجية لتأمين حاجات أسرهن الأساسية.

وفي هوامش المدن تتزايد التعاونيات بسرعة نتيجة لفقر النساء ونقص فرص العمل إضافة إلى الأمل الذي تمثله بالنسبة للنساء في تحسين ظروف حياتهن الصعبة في الأحياء الفقيرة حيث تتزايد الحاجات كل يوم.

وبصورة عامة، فإن المنظمات النسوية تتواجد في كل مكان تقريبا.وتتموقع المنظمات غير الحكومية أساسا في انواكشوط وفي المدن الأخرى، في حين أن التعاونيات حاضرة جدا في الوسط الريفي وفي المراكز الحضرية.

4.3.تسيير وتنظيم ووسائل الأنشطة النسوية المنظمة

1.4.3.التعاونيات

1.1.4.3.تنظيم العمل

.تنظيم العمل

يمثل تسديد المشاركات والحضور المنتظم واحترام برنامج العمل أسس الحياة التعاونية وشرط بقاء أي امرأة في أي تجمع تعاوني.

ويترتب اختيار أي نشاط(النسيج، الدباغة...)على التجربة الفردية والوسائل المتوفرة والأهداف المحددة والفرص المتاحة من حيث التموين وتصريف المنتجات...

وفي معظم التعاونيات، يتم تحديد إجراءات العمل من لدن الجمعية العامة أو المكتب.وتراعي هذه الإجراءات مهام النساء العائلية الأخرى.وهكذا يلاحظ، على مستوى التجمعات النسوية، أن نظام العمل الدوري والتسيير بالتناوب يستجيبان لمتطلبات روزنامة عمل تتلاءم مع أنشطة النساء الموازية.

وفي بعض التعاونيات، يوزع النساء إلى فرق ترأس كل واحدة منها عضو مختارة بناء على عمرها أو خبرتها المهنية.ويمكن لكل فرقة أن تعمل مدة يوم أو عدة أيام.ويتوقف عدد أيام العمل على عدد المنخرطات وعلى حجم العمل نفسه.وفي مجال زراعة الخضار التي هي نشاط موسمي يتميز بعض أشغاله بالمشقة أحيانا(الحراثة...)، تعمل كل فرقة نسائية يوما في الأسبوع.ويصدق هذا على تعاونيتي كانكي(بوكي) والبركة(الاك) النسويتين.

وفي التعاونيات التجارية(الدكاكين الجمعوية)، تتولى كل فرقة نسائية العمل طيلة مدة تتراوح بين أسبوع وأسبوعين.

وعلى مستوى الصناعة الحرفية يهيمن العمل التخصصي: حيث تكلف كل امرأة أو مجموعة نساء بصناعة منتجات مخصوصة بدرجة أو بأخرى وذلك تبعا لتجربتهن ومهارتهن الفنية.

وغالبا ما يقتصر عدد أعضاء المكتب على 5 نساء من بينهن الرئيسة إضافة إلى أمينة صندوق ومكلفة بالعلاقات الخارجية.

ويمر تحسين تنظيم عمل النساء حتما بتكثيف تأطيرهن ومحو الأمية عنهن وتنظيم تبادل التجارب بين المجوعات الأهلية لتشجيع نقل الخبرات بين هذه المجموعات

ويمر تحسين تنظيم عمل النساء حتما بتكثيف تأطيرهن ومحو الأمية عنهن وتنظيم تبادل التجارب بين المجوعات الأهلية لتشجيع نقل الخبرات بين هذه المجموعات.فقد تبين أن هذه المقاربة التي تستلهم مقاربة التنمية البشرية المستديمة لا تخلو من نجاعة من خلال تثمين التجارب الناجحة في ولايتي البراكنه والعصابه سنة 2000 عن طريق تنظيم عمليات تبادل الخبرات بدعم من وكالات نظام الأمم المتحدة.

2.1.4.3.تسيير وتموين التجمعات النسوية وتسويق إنتاجها

يتولى تسيير التعاونيات أعضاء المكتب المنتخبات من الجمعية العامة وخاصة النساء المكلفات بالمالية(أمينات الصندوق) بالتعاون مع الأمينات العامات وتحت إشراف الرئيسات.

ويطال التسيير معدات التعاونيات وأملاكها بوجه عام والمبالغ المحصلة من المشاركات العادية أو من تلك التي تقرر بصفة استثنائية لمواجهة وضعية استعجالية(المرض) أو استجابة لمتطلبات مناسبات هامة(الأعياد، المشتريات الاستثنائية،...الخ).

وبما أن النظام المصرفي ونظام القرض والادخار ما يزالان مقصورين على بعض المدن، فإن التعاونيات، خاصة منها تلك المتواجدة في الوسط الريفي، تتوفر على صناديق تحفظ فيها أموالها عادة.

الملاحظة العامة هي أن المنظمات غير الحكومية غالبا ما تتكدس في المدن مقرا وفي البراكنة وفي انواكشوط في إمكانيات التمويل التي غير تلك من الميزات التي تتمتع بها هذه المنظمات في المدن نفسه إلى الوسطين الريفي والحضري(الأحياء الحضرية الهامشية، المناطق الريفية، الواحات...).

وقد أجريت أبحاث ميدانية من مرصد التنمية البشرية المستديمة زارت ولايات الترارزه والبراكنه وتورگول والعصابه والحوض الغربي وانواكشوط خلال شهر يناير 2003 أن العديد من التعاونيات النسوية في هذه الولايات كانت تتوفر فيها صناديقها ومواردها الخاصة التي تتراوح ما بين 70.000 و460.000 أوقية

وذلك بصرف النظر عن المعدات والتجهيزات الأخرى والمواد المدفوعة الثمن ولما تسلم بعد.

وعادة ما تتولى الرئيسة والأمينة العامة متابعة وتقييم الأنشطة من خلال آليات متنوعة تدور حول مراقبة سير العمل والحضور والغياب وبيانات رئيسات الفرق المناوبة.وتشكو معظم آليات المتابعة والتقييم التي أقامتها المنظمات النسوية من نواقص فادحة ترتبط بغياب التقارير والبيانات المكتوبة...

وقلما تعد كثير من المنظمات النسوية(خاصة منها التعاونيات) الحصائل الفصلية أو النصفية أو السنوية لأنشطتها.وإذا ما وجدت هذه الحصائل في بعض الحالات النادرة، فإنها تبقى محدودة جدا ولا تكاد تقدم معلومات حول وضعية التعاونية الحقيقية ومداخيلها ومردوديتها...

وقلما يحسب النساء اللائي يمارسن أنشطة منظمة المواد والمداخيل التي يستهلكنها ذاتيا من ممتلكات منظمتهن.

وتتزود التعاونيات النسوية بالمواد الأولية(لصناعة المنتجات الحرفية) والمواد الغذائية(للبيع في الدكاكين) وبالمدخلات الزراعية مباشرة من السوق بأسعار قد تكون غالية أحيانا بالمقارنة مع وسائلها.ولا يوجد نظام تمويني جماعي أو منظم لحماية هذه المنظمات النسوية من المرابين ومن ارتفاع الأسعار الذي قد يقلص أرباحها بشكل كبير.ولمواجهة هذه الوضعية، بدأت تعاونيات عديدة بوسائلها الخاصة أو بدعم خارجي في شراء المواد التي تحتاج إليها انطلاقا من انواكشوط أو من مدن كبيرة أخرى.ويحدث أن تؤدي عزلة بعض البلدات الواقعة في نطاق الوسط الريفي إلى تصعيب اتصال بعض التعاونيات بالمدن(الخريف، كلفة النقل..) حيث يمكنها أن تتزود بالمواد المختلفة وأن تبيع منتجاتها(التعاونيات النسوية ببلدة الغبرة في ولاية العصابه).

أما شراء المواد الأولية، فغالبا ما تتولاه الرئيسة التي يمكن لدورها أن يتسع لتسيير الصندوق أيضا في حالة ما إذا كانت أمينة الصندوق أمية أو غائبة.

وتخضع الطلبيات الكبيرة في العادة للمناقشة في إطار اجتماع للمكتب أو للجمعية العامة.

وليس بمقدور التجمعات النسوية، باستثناء بضع حالات، النفاذ إلى موردين يقبلون بيعهم إلى أجل أو بشروط تسديد ميسرة.وتوزع الأرباح على أساس حجم العمل الفردي وغالبا ما يتم ذلك بعد بيع المنتجات واقتطاع تكاليف المواد الأولية والمصاريف الجارية.

ويتم تسويق منتجات التعاونيات النسوية بطرق متنوعة:فالتعاونيات العاملة في المدن كانواكشوط وكيفه والعيون والاك وكيهيدي قريبة من الأسواق الكبيرة وعلى محاور طرق تسهل تصريف منتجاتها.وبالمقابل، فإن منتجات التعاونيات العاملة في الوسط الريفي أو في البلدات والمدن الصغيرة يصعب تصريفها نظرا لغياب الزبائن ووسائل النقل لشحنها إلى مراكز حضرية أخرى يمكن أن تسوق فيها.

وتجدر الإشارة إلى أن التعاونيات النسوية تميل إلى التجمع في إطار اتحاديات مقاطعية أو جهوية وذلك للتمكن من النفاذ إلى بعض الخدمات(المعلومات، التموين) والاستفادة من الدعم الخارجي(المعدات، المدخلات).كما يتيح هذا التجمع أيضا الحد من الآثار السلبية الناتجة عن العزلة التي تعاني منها التعاونيات النسوية الريفية بصورة عامة إضافة إلى تأمين التموين المنتظم بالمواد والمعدات الضرورية بأسعار في المتناول وتسهيل تسويق المنتجات.

ويصدق هذا على اتحاد تعاونيات كيفه الذي تمكن عن طريق التجمع من تنظيم وتسويق الإنتاج في انواكشوط وفي المدن الأخرى.وقد شاركت التعاونيات الحرفية المنضوية ضمن إطار هذا التجمع في معارض عديدة(في انواكشوط وفي غيرها من المدن) حيث تسنى لها عرض وبيع قدر كبير من منتجاتها بأسعار مجزية.

2.4.3.المنظمات غير الحكومية

يختلف نظام تنظيم وتسيير المنظمات غير الحكومية عن النظام الذي تبنته التعاونيات تبعا لطبيعة الأنشطة وأهداف هذين النمطين من التنظيمات.وتتميز المنظمات غير الحكومية بمحدودية طاقمها البشري الذي ينحصر عادة في هيئة ذات نمط إداري(مكتب أو لجنة) تديرها مسؤولة،وقد تلجأ أحيانا إلى استخدام موارد بشرية خارجية لإنجاز الأنشطة التي تود القيام بها.وبالمقابل، فإن التعاونيات تشكل فضاء تبادل وتجمع وتضامن أكثر اتساعا في إطاره يشترك بصورة منتظمة عدد كبير من الأعضاء في المهام الإنتاجية. وهذا ما يفسر حقيقة أن المنظمات غير الحكومية النسوية على شاكلة المنظمات غير الحكومية الأخرى تعمل غالبا ككيانات إدارية وتسييرية محدودة تتدخل بصورة ظرفية في مجالات نشاطها المحددة.وإذا كانت بعض هذه المنظمات غير الحكومية النسوية قد نجحت في تصور

وتسيير أو تنفيذ بعض الأنشطة التنموية بكيفية ناجعة(منظمة الأمل غير الحكومية، الجمعية النسوية للنظافة والصحة العمومية، معهد مريم جالو، العمل ضد الفقر- بانواكشوط، ومكتب العمل من أجل المرأة والطفل - بكيفه -)، فإن بعضا آخر منها تعيش، في معظم الأحيان، حياة صورية دون القيام بمجهود حقيقي في مجالات تدخلها.وربما يرتبط ذلك بعدم خبرة تلك المنظمات وبقلة الفرص المتاحة لها.

بيد أن هذه الهيئات المنظمة تبقى تشكل أطرا من شأنها تمكين النساء من المشاركة بكيفية أو بأخرى في الجهود التنموية عن طريق تعزيز قدراتهن وترقية بعد النوع بصورة عامة.

3.4.3.الموارد البشرية، الوسائل المادية ومصادر تمويل الأنشطة النسوية

1.3.4.3.ضعف الموارد البشرية: عقبة كبرى

تعاني الأنشطة النسوية من نقص العمال المؤهلين وبالتالي من ضعف إنتاجية عملها.والملاحظة الأولى التي تفرض نفسها في هذا المقام هي أن التكوين الذاتي شبه معدوم وأن برامج التكوين لصالح الأنشطة النسوية المنظمة نادرة وتستفيد منها في المقام الأول الأنشطة الموجودة في المراكز الحضرية ومحيطها المباشر.يضاف إلى ذلك عدم وجود تبادل التجارب والخبرات ما بين المنظمات النسوية نفسها، من جهة، و ما بين هذه المنظمات و بين الأنشطة المنظمة التي يقوم بها الرجال، من جهة أخرى.

وتتميز التكوينات العملية بالندرة على العموم وخاصة بالنسبة للأنشطة النسوية المنظمة المتواجدة في الوسط الريفي.فلم تستفد من التكوين في مجالات التنظيم والتسيير وتقنيات حفظ وتحويل المنتجات الزراعية إلا بضع تعاونيات فقط في كل ولاية.

والنتيجة المترتبة على هذه الوضعية هي ضعف قدرات المنظمات التي تتجلى أساسا من خلال تفشي الأمية في صفوف النساء المشاركات في الأنشطة النسوية المنظمة.

ويؤكد تقرير حول وضعية التعاونيات النسوية نشرته اليونيسيف وكتابة الدولة لشؤون المرأة سنة 2000 ضعف الموارد البشرية لهذه التعاونيات.وحسب هذا التقرير الذي يطال عينة تبلغ 310 تعاونية تضم 15.000 منخرطة، لم يكن يعرف القراءة والكتابة من هذا العدد سوى 3.700 امرأة فقط، وهو ما يمثل نسبة 25 % من إجمالي عدد النساء المنخرطات في التعاونيات المعنية.

ويتفاوت معدل محو أمية مسؤلات التعاونيات وأعضائها حسب الولايات.وهكذا، فبالنسبة للمسؤولات(أعضاء مكاتب التعاونيات) يبلغ معدل محو الأمية 55 % في ولايات آدرار والحوض الغربي وتكانت.

أما في ولاية كوركول، فمن أصل 149 تعاونية نسوية شملها الإحصاء، لم يكن في مكاتب 27 تعاونية إلا الأميات، في حين ضمت مكاتب 37 تعاونية عضوا واحدة تعرف القراءة والكتابة في كل مكتب كما ضمت مكاتب 53 تعاونية عضوين إلى 4 أعضاء يعرفن القراءة والكتابة في كل مكتب.

وفي ولاية إينشيري، من أصل 250 امرأة مشاركة في أنشطة نسوية منظمة، بلغت نسبة أعضاء المكاتب اللائي يعرفن القراءة والكتابة 71 %، بينما بلغت نسبة المنخرطات غير الأميات 45 %.

وفي الحوض الغربي، من أصل 1.207 نساء يتعاطين الأنشطة النسوية المنظمة، بلغت نسبة غير الأميات 51 % من أعضاء المكاتب و29 % من المنخرطات في التعاونيات ككل.

وأخيرا، ففي جميع الأنشطة النسوية المنظمة تقريبا لا توجد فنية متخصصة في مجالات النشاط المختلفة.

وبصورة عامة، يلاحظ أن عدد النساء غير الأميات أو المكونات يبقى محدودا سواء تعلق الأمر بأعضاء مكاتب التعاونيات أو بالمنخرطات العاديات.وهذه الحقيقة بعينها هي ما يظهر في تقرير كتابة الدولة لشؤون المرأة/وكالة التعاون الفني الألمانية المنشور سنة 2000 حول التعاونيات النسوية حيث جعل أكثر من 70 % من النساء في صدارة المشاكل التي تعاني منها التعاونيات النسوية مشكلة نقص التأطير والمساعدة الفنية.

وقد أكدت هذه الوضعية البعثة التي أجراها مرصد التنمية البشرية المستديمة في يناير 2003، حيث تبين لها أن جميع التعاونيات المزورة كانت تعتبر مشاكل التكوين وضعف القدرات عقبات كبرى أمام التسيير الجيد للمنظمات النسوية وزيادة إنتاجها.كما بينت هذه البعثة أن العديد من التعاونيات يجهل بعضها بعضا وقلما تتبادل المهارات والمعلومات.

وبخلاف التعاونيات، فإن المنظمات غير الحكومية النسوية عادة ما تنشئها نساء مثقفات(أساتذة، ممرضات، قابلات..) وتضم

في عضويتها نساء متعلمات في معظم الحالات. كما أن معظم طاقمها القيادي يتألف من إطارات أو من نساء يعرفن على الأقل القراءة والكتابة.

فتتكون مصادر تمويل الأنشطة النسوية المنظمة في العادة من مشاركات الأعضاء ومن الادخار الفائض عن الأنشطة ومن المنح

وعادة ما تكون المنظمات غير الحكومية والجمعيات والروابط أكثر اطلاعا ومشاركة من التعاونيات في أنشطة تعزيز القدرات: من تكوينات وورشات وملتقيات وطنية أو جهوية...

وقد كان جميع مسؤولات المنظمات غير الحكومية والجمعيات والروابط النسوية اللائي التقت بهن بعثة مرصد التنمية البشرية المستديمة ينتمين إلى فئة الأطر.

تتميز وسائل التعاونيات المادية بالتواضع

وفي ولايات البراكنه والعصابه، مكنت عمليات تبادل التجارب والخبرات الجمعوية التي نظمها مرصد التنمية البشرية المستديمة سنة 2000 من تعزيز كفاءات العديد من التعاونيات عبر تحويل مباشر للخبرة والمهارة من خلال الأمثلة الملموسة.

ومن شأن مواصلة وتعميم هذه التجربة على ولايات أخرى أن يساعد في تذليل المصاعب التي تواجهها الأنشطة النسوية المنظمة.

2.3.4.3.الوسائل المادية

تتميز وسائل التعاونيات المادية بالتواضع نسبيا.فقد كشف الإحصاء الذي أجرته كتابة الدولة لشؤون المرأة سنة 1996 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية فيما يتعلق بالتجهيزات الأساسية والأدوات الإنتاجية أن 14 % فقط من التعاونيات التي تمارس الزراعة/زراعة الخضار تملك مضخات و30 % تملك آبارا ومعدات بستنة وأخيرا 70 % مزودة بحظائر لحماية المزروعات.

وتتراوح قيمة هذه التجهيزات حسب التعاونية بين 30.000 و60.000 أوقية في 37 % من التعاونيات النسوية العاملة في مجال الزراعة وبين 20.000 و30.000 أوقية في 16 % من التعاونيات الحرفية، بينما تبلغ 100.000 أوقية بالنسبة للتعاونيات التجارية.

وفي ولايات آدرار والحوض الغربي وتكانت، يتبن من إحصاء المعدات التي تملكها التعاونيات النسوية ومن تقدير قيمتها النسبية أن 26 % من التعاونيات الزراعية تتوفر على مضخات، بينما تتوفر 27 % على آبار و7 % على معدات بستنة و23 % على حظائر لحماية المزروعات.أما التعاونيات الحرفية، فإن 27 % منها تملك أجهزة نسيج و19 % تملك أجهزة خياطة و16 % تملك أحواضا ومواقد وملونات.وتملك أكثر من 80 % من التعاونيات الزراعية الأراضي التي تزرعها مهما كان مكان تواجدها.وزيادة على وسائلها الخاصة، فقد استفادت هذه التعاونيات من مساعدة خارجية محدودة جدا في مجال المعدات.

ولا يبدو أن الوضعية في هذا المجال قد تحسنت بعد الإحصاء المذكور،إذ أجمعت تقريبا كل التعاونيات العاملة في حافة النهر أثناء استجوابات مسحية أجراها مرصد التنمية البشرية المستديمة في يناير 2003 أنها لا تتوفر على مضخات كما أنها تعاني من نقص معدات البستنة ومن غياب التأطير.وهكذا يضطر كثير من النساء العاملات في زراعة الخضروات إلى جلب الماء من النهر مسافات طويلة أحيانا في الدلاء وهو عمل شاق بالنسبة لهن.

وتعاني تعاونيات أخرى تعمل في مجال زراعة الخضار من نقص معدات البستنة، بينما لا تكاد الأنشطة النسوية في المجال الحرفي تتوفر إلا على القليل جدا من معدات العمل.

كما لا تملك العديد من التعاونيات النسوية مقرات ولا مخازن.وعادة ما تستخدم منازل الرئيسات والأمينات العامات بصورة دورية لعقد الاجتماعات وحفظ ملفات وممتلكات التعاونيات. وبالمقابل، فإن المنظمات غير الحكومية والجمعيات والروابط المتواجدة أساسا في المدن لديها مكاتب تأوي مقراتها. وبعض هذه المنظمات تملك سيارات وتجهيزات هامة

3.3.4.3.مصادر تمويل الأنشطة النسوية المنظمة

تتكون مصادر تمويل الأنشطة النسوية المنظمة في العادة من مشاركات الأعضاء ومن الادخار الفائض عن الأنشطة ومن المنح.وتشكل الفئتان الأوليان موارد ذاتية للتعاونيات في مقابل الموارد الخارجية التي تمثلها الإعانات.

وتمثل القروض أيضا مصدرا تمويليا هاما للأنشطة النسوية منذ بضع سنوات.وتشير المعطيات التي جمعها بنك النساء إلى أن حصة الموارد الخارجية في تمويل أنشطة التعاونيات أكبر على العموم من حصص الموارد الذاتية.

وتبين بعثة تقييم بنك النساء بإشراف اليونيسيف وكتابة الدولة لشؤون المرأة وشملت أكثر من 300 نشاط نسوي منظم ندرة في الاحتياطيات وتواضعا في مستوى التمويل الذاتي.

ولا تسدد المشاركات التي تمثل رأس المال الاجتماعي إلا عند تنفيذ النشاط.وتتفاوت هذه المشاركات تفاوتا شديدا من حيث القيمة(من

40 إلى 2.500 أوقية للعضو) لكنها غالبا ما يتم تسديدها من قبل جميع الأعضاء تقريبا.

الجدول 2.3:حصيلة التجمعات النسوية للادخار والقرض في ولايات انواكشوط وكوركول والحوض الغربى سنة 2001	
العناوين	المجموع
عدد الأعضاء	1.129
النساء الفرادى	876
التجمعات	253
عدد المشاريع الممولة	1433
قيمة القروض الموزعة	121.330.960 أوقية
معدل تسديد القروض	أكثر من 80 % في المتوسط
عدد النساء المستفيدات	30.613
المصدر:كتابة الدولة لشؤون المرأة 2002	

وتضم الأنشطة التي طورتها التجمعات النسوية للادخار والقرض(الجدول 2.3) وبنك النساء أكثر من 28.652 امرأة(من بينهن 3.495 منخرطة في التجمعات النسوية للادخار والقرض و25.157 منخرطة في بنك النساء) كما تبين أن صناديق الادخار مكنت من تمويل كثير من الأنشطة النسوية المدرة للدخل.

وتمثل القروض الموزعة زهاء 11 % من إجمالي القروض الممنوحة على المستوى الوطني من خلال مؤسسات التمويل المصغر سنة 2001(1.115 مليون أوقية).

وقد بلغت التمويلات التي منحتها المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وبالدمج في سنة 2001 نفسها 92 مليون أوقية لصالح عدة أنشطة نسوية مدرة للدخل موزعة على مختلف ولايات البلد، وهو ما يمثل 5 أضعاف المبلغ الذي منحته لنفس الغرض خلال سنة 1999. وفي سنة 2002، ارتفعت التمويلات التي منحتها هذه الهيئة للأنشطة المذكورة إلى 213 مليون أوقية(الشكل البياني 3.3).

الشكل البياني 3.3:حجم تمويل المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وبالدمج للأنشطة النسوية المدرة للدخل من 1999 إلى 2002(بملايين الأوقية)

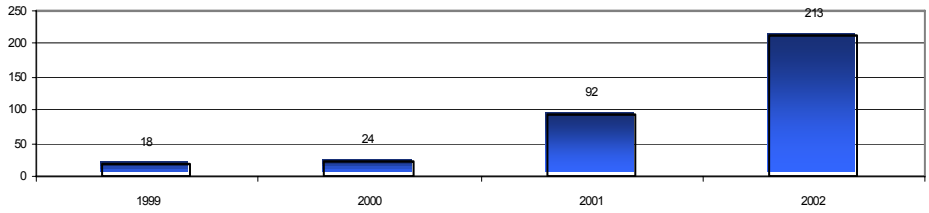

المصدر:م.م.ح.إ.م.ف.د2002 ،

أما برنامج دعم التعاونيات الزراعية المتعثرة الذي وضعته المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وبالدمج سنة 1999، فقد قدم دعما معتبرا للعشرات من التعاونيات العاملة في ولايات البراكنه(12 تعاونية) والترارزه(12 تعاونية) وكوركول(10 تعاونيات) إضافة إلى الدعم الظرفي في منطقتي باركيول وكنكوصه.

وتستفيد الأنشطة النسوية من أدوات أخرى تمكنها من النفاذ إلى القرض بشروط تفضيلية للقيام بالأنشطة المدرة للدخل.ويصدق هذا على مشروع التغذية الجماعية الذي سبق أن مول 71 مشروعا في ولايات الحوض الغربي وكوركول والعصابه وانواذيبو وانواكشوط بمبلغ إجمالي قدره 25.510.000 أوقية وبنك النساء الذي بلغت تمويلاته 28.000.000 أوقية واستفاد منها 350 مشروعا منفذا بمساعدة شركاء آخرين في التنمية مثل مشروع العصابه(الإطار 7.3).

الإطار 7.3: بنك النساء أو القرض الخفيف لصالح النساء الفقيرات

بنوك النساء للادخار والقرض عبارة عن بنوك تنموية أنشأتها المنظمات النسوية الريفية والحضرية الهامشية الفقيرة لتعبئة الموارد المالية المحلية ومن أجل إعادة توزيعها في شكل قروض للتعاونيات والجمعيات والروابط النسوية لتمويل أنشطتها.وتستهدف هذه البنوك ترقية القرض لصالح نساء الشرائح الأقل حظوة حتى يتمكن من تنمية أنشطة مدرة للدخل من شأنها تحسين ظروف معيشة أسرهن أو قراهن أو أحيائهن...وتساهم مصارف النساء في إيجاد ظروف التضامن والتآزر الناجعة بغية ترقية الادخار المصغر والقرض.وتتميز آليات النفاذ إليها بالبساطة لتمكين النساء من تولي التسيير الذاتي لمصرفهن الخاص.كما يتميز حقل نشاط هذه المؤسسات المصرفية بالاتساع، إذ يشمل مجالات كثيرة مثل البحث عن الأنشطة(المنافذ الواعدة) والتكوين وجميع مناحي حياة السكان(الصحة، التهذيب، االتغذية،..)...وقبل إنشاء بنك النساء، تم جرد المشاريع التي يمكن أن تكون مربحة.ويتعلق الأمر بأفران الخبز و مطاحن الحبوب وزراعة الأرز وزراعة الخضار ضمن شروط معينة والمطاعم البسيطة ومحلات الجزارة ومستودعات الغلال القروية وصناعة الشباك والناموسيات المشبعة والدكاكين ورعاية الأمهات والأطفال..كما استفادت التعاونيات النسوية أيضا من تجارب المبادرات التنموية الجديدة(م.ت.ج) في مجالات:تربية الأسماك وتربية الدواجن وتكثير البذور ومنتجات الألبان(الزبدة، الجبن، القشطة، الياورت)..

وتمثل هذه المشاريع المجددة مصدر إلهام بالنسبة للنساء.كما تساهم في تنامي مداخيل النساء وارتقاء مكانتهن الاجتماعية.وفي اختيار المشاريع التي تحظى بالتمويل يعطي بنك النساء الأفضلية، زيادة على المردودية، للمشاريع التي تساهم في زيادة نفاذ النساء إلى منتجات وخدمات لم تكن متوفرة في القرية أو المدينة قبل تلك المشاريع وفي مكافحة سوء التغذية والملاريا وفي ترقية مراعاة الأغذية لقواعد النظافة الصحية.واليوم، تستفيد عشرات الآلاف من النساء من خدمات بنك النساء في مختلف مقاطعات ولايات البراكنه وكوركول وكيديماغه وفي الأحياء الحضرية الهامشية في انواكشوط وانواذيبو.

المصدر:كتابة الدولة لشؤون المرأة/اليونيسيف

ومن جهة أخرى، فإن المنظمات غير الحكومية الدولية مثل الرؤية العالمية والاتحاد اللوتري العالمي تضطلع بدور هام في تمويل الأنشطة النسوية المنظمة خاصة التعاونيات العاملة في انواكشوط وفي ولايات العصابه والبراكنه وتكانت وكوركول...

وهكذا، فقد نفذت منظمة الرؤية العالمية غير الحكومية في إطار برنامجها الخاص بالتنمية

المندمجة لولاية العصابه مكونا يتعلق بالتمويل المصغر تمكنت من خلاله من تقديم الدعم لإنشاء وتنمية وتنويع أنشطة العديد من المنظمات النسوية.

5.3.المساهمات الرئيسة للأنشطة النسوية المنظمة في مكافحة الفقر

في موريتانيا كما في كل مكان آخر من العالم، لم تعد هناك حاجة اليوم إلى الاستدلال على أهمية دور النساء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية و في مكافحة الفقر بوجه خاص.

بيد أن التقييم الكمي لمساهمة النساء في المجهود التنموي يبقى أمرا صعبا نظرا لنقص

المعلومات ولقلة الاهتمام الممنوح حتى عهد قريب للمنظمات النسوية باعتبارها عاملا من عوامل مكافحة الفقر وتحقيق التنمية بوجه عام.

ويترتب على هذا أن تقييم مساهمة النساء وانعكاسها ينبغي، بالتالي، أن تتم في المقام الأول على أساس كيفي(تحسين مستوى الرفاهية، تغير المكانة...).

وبهذا الصدد، فقد بين المسح الذي أنجزته وكالات نظام الأمم المتحدة سنة 2000 أهمية التحليل الكيفي لتقييم الفقر الذي يمثل ظاهرة متعددة الأبعاد ومعقدة كما يتفاوت إدراكها تفاوتا كبيرا من شخص لآخر ومن مجموعة لأخرى سواء تعلق الأمر بالرجال أو بالنساء.وبصرف النظر عن ضآلة مساهمة الأنشطة النسوية المنظمة الفاعلة في الإنتاج الوطني، فإن هذه الأنشطة تضطلع بدور جوهري في تحسين ظروف معيشة النساء المشاركات فيها و، من خلالهن، أسرهن وبالتالي المجموعة ككل...

ذلك أن المنظمات النسوية، فضلا عن فضاء التبادل الذي تشكله، تساهم، دون أدنى شك، في تحسين ظروف حياة النساء اللائي يشاركن فيها وحياة أسرهن.

وانطلاقا من هذه الملاحظة ومن الأهداف المحددة من لدن المنظمات النسوية ومن وسائلها وحاجاتها، فينبغي أن يتم تقييم مساهمة النساء في مكافحة الفقر على أساس الانعكاسات الايجابية لهذه المساهمة على النساء أنفسهن وعلى محيطهن المباشر في المقام الأول. ولا يستبعد هذا وجود مساهمات هامة في مجال إشباع الحاجات الوطنية على مستويات متنوعة:منتجات زراعة الخضار، المنتجات الحرفية، التهذيب، التكوين، الصحة...

وهكذا، فإن بعض الأنشطة النسوية المنظمة تطور، دون وعي، بعض أبعاد ومبادئ مقاربة التنمية البشرية المستديمة التي يتصدر أهدافها التحسين المستديم لظروف معيشة المجموعات الأشد فقرا التي ينتمي إليها النساء.

فتنوع التجمعات النسوية وتوزيعها الترابي وكثرة مجالات تدخلها كل أولئك يبين من وجوه عديدة الدور الفعال الذي يضطلع به النساء في مكافحة الإقصاء والتهميش والفقر سواء في الوسط الريفي أو في الوسط الحضري الهامشي.

وحسب كتابة الدولة لشؤون المرأة، فقد بلغ عدد المنظمات النسوية في موريتانيا سنة 2000 ما مجموعه 2.137 تعاونية نسوية و600 منظمة غير حكومية وشبكة نسوية.

وتتفاوت مساهمة المنظمات النسوية في مكافحة الفقر من تجمع إلى آخر تبعا للأهداف المتوخاة والوسائل المتاحة ولطبيعة المشاكل المراد حلها.وستدرس هذه المساهمة هنا على مستويات متعددة تعتبر دالة في تبيين انعكاسات ومساهمات الأنشطة النسوية في تحسين ظروف المعيشة.

1.5.3.ترقية مكانة المرأة الاجتماعية - المؤسسية

تساهم المنظمات النسوية في جميع ولايات البلد في ترقية المرأة، الأمر الذي يزيد من مردودية عملها وبالتالي مشاركتها في المجهود التنموي عموما وفي مكافحة الفقر خصوصا.

وقد بينت البعثات الميدانية التي جابت عدة ولايات أن النساء المنظمات كن أكثر وعيا بحقوقهن وأكثر مشاركة في إشباع حاجات الأسر في ميدان التغذية والتهذيب والصحة.

تساهم المنظمات النسوية، فضلا عن فضاء التبادل الذي تشكله، دون أدنى شك، في تحسين ظروف حياة النساء اللائي يشاركن فيها

والواقع أن المكتسبات في مجال تحسين مكانة النساء الاجتماعية أمر لا يمكن إنكاره وتسهل ملاحظته من خلال الجوانب التالية:

- أشعرت النساءَ مشاركتهن الجماعية في الإنتاج الاقتصادي بأهميتهن الاقتصادية الأمر الذي يخولهن سلطة اجتماعية كما يزيد ثقتهن في أنفسهن ويرفع من مستوى مسؤولياتهن،

- يشجع النساءَ إشراك التجمعات التعاونية النسوية في الأنشطة التنموية إذ يحسن من ظروفهن المادية ويخفف تبعيتهن للموارد الخارجية ويساهم بالتالي في تعزيز استقلاليتهن إزاء الرجال وفي تكفلهن الذاتي بأنفسهن،

- تشكل الهيئات التعاونية بالنسبة للمنخرطات فضاء تبادل ومعلومات وتشاور وممارسة ديمقراطية ولاكتساب قيم الحكم الرشيد على المستوى القاعدي وانتزاع حقوقهن الخاصة.

وتتميز التجمعات التي استفادت من تكوين في مجال التنظيم والتسيير بأنها أكثر دينامكية من غيرها كما أنها تعيد استثمار أرباحها في مجالات أخرى من أجل توسيع نطاق الأنشطة التي تمارسها.وقد شكلت هذه التكوينات فرصة لتبادل التجارب والمعلومات كما كانت ذات فائدة كبيرة فيما يخص إشراك النساء في مجالات متنوعة وزيادة مردودية عملهن.

ويمثل تدفق النساء صوب الوكالات المصرفية من أجل افتتاح حسابات جماعية مؤشرا على انتشار الوعي والثقافة المصرفية في أوساط المجموعات الضعيفة، الأمر الذي سيشجع نفاذهن إلى القرض الخفيف ويمكنهن من الحصول على تمويلات لإطلاق أو مواصلة أو توسيع نطاق أنشطة إنتاجية من أجل تلبية حاجاتهن المباشرة والحصول على مداخيل إضافية بقدر الإمكان.

ويساعد تشارك نساء ذوات مؤهلات فنية مختلفة في تحويل معارف النساء المؤهلات فنيا إلى النساء المبتدئات والمحتاجات لهذه المعارف.

ومن جهة أخرى، فإن اتحاد التجمعات التعاونية النسوية، رغم ضآلة الموارد، يمنح هذه التجمعات فعلا ميزة كبيرة وورقة رابحة على الصعيد المؤسسي.وعلى سبيل المثال، فإن تعاونيات بلدية حسي الطين/بومديد/العصابه تنشر منذ سنة 1985 بدعم من منظمة "أرض الرجال" غير الحكومية جريدة فصلية إخبارية تكوينية تركز على تعميم التقنيات الزراعية الجديدة والأخبار الثقافية وإجراءات الاعتماد المطبقة على المنظمات الاجتماعية - المهنية، الخ.

2.5.3.إيجاد فرص عمل ومداخيل لصالح النساء

يرجع الفضل إلى الأنشطة النسوية في إيجاد العديد من فرص العمل سواء في الوسط الريفي أو في الوسط الحضري.

ذلك أن عدد النساء في كل تعاونية الذي قد يربو على 80 امرأة يبين أهمية الأنشطة النسوية على صعيد إيجاد فرص العمل.غير أن مسألة ديمومة ومردودية الوظائف المعنية تبقى مطروحة في هذا المقام.

ففي مجال زراعة الخضار على سبيل المثال، يشتغل أعضاء التعاونية، في معظم الحالات، يوما ويستريحن يوما(بالتناوب) خلال فترة تتراوح ما بين 6 و7 أشهر من أكتوبر إلى مارس - ابريل، بينما يتوقف النشاط طيلة بقية السنة.

ولكن النساء طيلة فصل زراعة الخضار، ينشغلن بإعداد المشاتل والتشتيل والسقي ثم التسويق وهو ما يمثل زهاء 3 إلى 4 أشهر من العمل في السنة لكل امرأة.

و تتميز الأنشطة الأخرى كالصناعة الحرفية والتجارة والمطاعم...بطابع أكثر دواما كما تمتد على طول السنة مؤمنة بذلك فرص عمل نسوي ذي مردودية مرتفعة نسبيا لصالح المجموعات المعنية التي غالبا ما تكون فقيرة أو ذات مداخيل غير دائمة.

وتدوم أنشطة المنظمات غير الحكومية والجمعيات والروابط النسوية أكثر من التعاونيات النسوية، لكنها تشغل عددا أقل من النساء كما أن مساهمتها ضعيفة نسبيا في مجال إيجاد فرص العمل.وتستحوذ المدن الكبيرة على أهم الوظائف التي يوفرها هذا النمط من المنظمات النسوية، حيث تنشط بعض هذه المنظمات في مجالات الصرف الصحي(في شكل مقاولات من الباطن أو بغير ذلك من الطرق)، وهي مجالات تؤمن فرص عمل للرجال والنساء في نفس الوقت طيلة عدة أشهر وحتى سنة كاملة.

وتتوفر المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الصرف الصحي العمومي على وسائل كبيرة نسبيا تؤهلها لتقديم خدمات جيدة لصالح الجماعات المحلية أو غيرها من الشركاء.ويصدق هذا، مثلا، على جمعية النساء من أجل النظافة والصحة العمومية التي تتدخل في تنظيف مدينة انواكشوط منذ سنة 1991.والواقع أن هذه المنظمة المجتمعية المدنية التي تمتلك مؤهلات جيدة في مجال تدخلها استطاعت أن تخلق العشرات من الوظائف الدائمة لصالح نساء مملقات.

كما يساهم الدعم الخارجي أيضا(المنظمات غير الحكومية الدولية) في ترقية العمالة النسوية على مستوى المنظمات النسوية الجهوية والوطنية.وينسحب هذا على منظمات الرؤية العالمية في كيفه وكنكوصه وانواكشوط والاتحاد اللوتري العالمي في العصابه والبراكنه و أوكسفام بريطانيا في أفله(الحوض الغربي).

ويبدو أن المشاريع الصغيرة التي أنجزتها التجمعات التعاونية ولجان التسيير قد كانت لها آثار مضاعفة وانعكاسات اجتماعية ـ اقتصادية إيجابية على النساء من حيث:

الزيادة النسبية للأمن الغذائي وحفز استقرار الأسر في مواطنها الأصلية،

تحسين تنظيم النساء حول العمليات الإنتاجية،

(ج) تنويع مصادر الدخل:زراعة الخضار، الصناعة الحرفية، التجارة، النسيج..

(د) تحرير الطاقات والمبادرات الفردية والجماعية في إطار مكافحة الفقر عن طريق استثمار المقدرات الاقتصادية المحلية،

(هـ) تكوين العديد من البنات الفاشلات دراسيا عن طريق العمل، الأمر الذي مكنهن من اكتساب مهنة ذات دخل اقتصادي،

(و) إعطاء الفرصة لإقامة علاقات تعاون محلي عن طريق شراء أو استعارة بذور الخضار من تعاونيات أخرى وكذلك عن طريق تبادل المهارات بين التعاونيات ذات المستويات الفنية المختلفة في مجالات التسيير وحفظ المنتجات،.. الخ،

(ز) النفاذ إلى المساعدة الخارجية ذات الطابع الجمعوي لتشييد الحواجز المائية واقتناء التجهيزات والمعدات، الخ.

وبالإضافة إلى فرص العمل التي أوجدتها المنظمات النسوية، فإن هذه المنظمات تدر مداخيل تتفاوت من منظمة إلى أخرى دون حساب الاستهلاك الذاتي الذي يمتص نسبة كبيرة من إنتاج التعاونيات ولا يؤخذ عادة بعين الاعتبار في حصائل أو حسابات المنظمات النسوية.والملاحظة العامة هي أن المداخيل المستمدة من الأنشطة النسوية تتجه إلى التزايد كما تدل على ذلك الشهادات المختلفة المستقاة من النساء المنظمات ومن هياكل التأطير مثل كتابة الدولة لشؤون المرأة.

فقد بين إحصاء أجرته كتابة الدولة لشؤون

المرأة سنة 1996 أن إجمالي دخل أكثر من 1.271 تعاونية يبلغ 148.779.345 أوقية وأن متوسط إنتاج التعاونيات يبلغ 117.057 أوقية للتعاونية الواحدة، وهو ما يمثل إنتاجية تبلغ قيمتها النقدية 2.053 أوقية لكل امرأة سنويا.

وحسب نتائج البعثة التي أجراها مرصد التنمية البشرية المستديمة في يناير 2003، فقد استطاعت تعاونية تعمل في كيهيدي ويعود تاريخ إنشائها إلى سنة 1984 برأس مال قدره 50.000 أوقية ـ استطاعت أن تؤمن لكل عضو من أعضائها دخلا ثابتا قدره 20.000 أوقية شهريا.

وتمكنت تعاونية أخرى يرجع إنشاؤها إلى سنة 1997 في روصو وتضم 37 امرأة من شراء أرض زراعية مساحتها 15 هكتارا مجهزة بمضخة، بينما قد يناهز دخل أعضاء هذه التعاونية 40.000 أوقية في الشهر.*

وبفضل فائض الدخل الناتج عن هذا النشاط أحيانا، تمكن هؤلاء النسوة المنضويات في

تعاونية من الاستثمار في بناء مراحيض وفصول لمحو الأمية.

وكانت إحدى تعاونيات كيهيدى الحرفية تملك في يناير 2003 مدخرات تبلغ 350.000 أوقية وفرتها من مداخيل أنشطتها كما كانت توفر لأعضائها دخلا سنويا قدره 120.000 أوقية دون حساب المواد والمنتجات التي استهلكها أو أهداها الأعضا

ويبلغ الدخل السنوي لكل منخرطة في التعاونية الحرفية رقم 1 بمدينة كيفه 150.000 أوقية.

وعلى الصعيد المالي، تبين، حتى مع اعتبار أن التمويلات الممنوحة كانت كبيرة نسبيا، أن ليس ثمة على الأرجح ترابط إيجابي بديهي بين حجم التمويلات الخارجية والدخل الفردي للنساء.فقد كشفت الملاحظات المستمدة من دراسة 310 تعاونيات أن محددات الإثراء الاقتصادي الملاحظ لدى المنظمات النسوية لا يمكن أن تحصر في مجرد قيمة القروض التي حصلت عليها.وقد سجلت المداخيل الأعلى في المناطق الحضرية الهامشية.ويعني هذا أن محيط التعاونية ووجود سوق كبيرة ودرجة تنظيم الأنشطة النسوية ومستوى الفقر والتعبئة ومثابرة الشريكات كلها عوامل لا تقل أهمية عن حجم التمويل(الإطار 8.3).

إن محيط التعاونية ووجود سوق كبيرة ودرجة تنظيم الأنشطة النسوية ومستوى الفقر والتعبئة ومثابرة الشريكات كلها عوامل لا تقل أهمية عن حجم التمويل

. الإطار 8.3:تعاونية "أمل ونجاح" بعرفات ـ انواكشوط

تقطن أم حولي بحي عرفات في مدينة انواكشوط وترأس تجمعا تعاونيا يدعى " أمل ونجاح ". وتعيش هذه المرأة مع أمها، كما أنها مطلقة وأم لستة(6)أطفال من بينهم بنت بكماء وأخرى مريضة.وفي سنة 1995 أنشأت أم حولي تعاونية مع ثلاث نساء أخريات وحصلن حينئذ على قرض صغير.وكانت وسائلهن ضئيلة إلى حد أنهن اتخذن من مطبخ أم حولي الصغير دكانا للتعاونية إضافة إلى وظيفته الأصلية.وبعد تسديد دينها في الأجل المحدد، أخذت تعاونية " أمل ونجاح" قرضا جديدا بقيمة 172.000 أوقية.لذلك تحسنت أعمال التعاونية بشكل كبير.وهكذا، استطاعت فتح دكان جديد عند الرئيسة(أم حولي) وارتفعت الأرباح وأصبحت معتبرة.ومكن القرض الثالث بقيمة 372.000 أوقية من تعزيز الدكان وشراء ثلاجة.وتجدر الإشارة إلى أن أم حولي وصديقاتها الثلاث ليس لهن من مصدر دخل سوى أنشطة التعاونية.وبالتالي، فإنهن يعتمدن في إعالة أنفسهن وأسرهن على ما يجنينه من أرباح فقط

المصدر:دراسة مسحية، الرؤية العالمية، عرفات، انواكشوط، 2003

وقد طورت منظمات نسوية عديدة أخرى أنشطة ربحية ذات انعكاسات إيجابية على الأسر يمكن أن يذكر منها، على سبيل المثال، حالة جمعية جوكيرى أندام التي تملك دكانا جمعويا في منطقة عرفات بانواكشوط(الإطار 9.3).

الإطار 9.3:جوكيري أندام

تجمع جوكيري أندام عبارة عن تعاونية تجارية(التجارة الجمعوية) تضم زهاء ثمانين(80) امرأة بحي عرفات.وكان المشغل الرئيس للمنخرطات في هذه التعاونية هو التوصل إلى وسائل تمكنهن من زيادة مداخيلهن الأسرية التي كانت تقدر بحوالي 6.500 أوقية للعضو شهريا.وكان هذا المبلغ يعتبر أقل بكثير من الحد الأدنى الضروري لتلبية الحاجات الأساسية لأسرة متوسطة في انواكشوط، نظرا لتكاليف المعيشة.

وبفضل تحسيس وتنظيم جيدين، توصل أعضاء التعاونية إلى تخفيف انعكاسات الارتفاع المتلاحق في الأسعار الذي يصطنعه تجار الحي.ومراعاة لفقر نساء الحي، تم تحديد قيمة السهم الفردي في رأس مال التعاونية الاجتماعي بمبلغ ستة آلاف وثمانمائة(6.800) أوقية. وقد مضى على إنشاء التعاونية 5 سنوات وسارت الأمور على ما يرام.فقد بلغت قيمة السهم الفردي المذكور حاليا 136.000 أوقية،وهو ما يمثل إنجازا رائعا حسب طاقم التأطير.وقد اقترضت تعاونية جوكيري أندام عدة قروض وسددتها بالكامل في الآجال المتفق عليها.ونظرا لهذا الأداء الممتاز، فإن التعاونية تتجه إلى تحقيق استقلاليتها المالية التامة.ومن العلامات الدالة في هذا المقام أنها انتهت لتوها من شراء أرض في الحي لتشيد عليها مبنى الدكان.ويفسر طاقم التأطير والمنخرطات في التعاونية معا النجاح التام الذي حالف عمليات التجمع بانضباط النساء والرؤية الشاملة الواضحة للأهداف(زيادة المداخيل)وقبل كل شيء حسن تنظيم وجودة تنفيذ المهام.

ويستقطب نجاح تعاونية جوكيري أندام التفكير العميق سواء على مستوى طاقم التأطير أو على مستوى جميع التعاونيات وخاصة تلك التي تضم عددا كبيرا من الأعضاء.

وبفضل شجاعة هؤلاء النساء وتضحيتهن، فقد واصلن تحقيق الأهداف التي حددنها لأنفسهن وذلك رغم عددهن الكبير.ومن جهة أخرى، فثمة حكم مسبق مؤداه أن التعاونيات ذات الأعضاء الكثر لايمكنها أن تنجح في بلوغ أهدافها،تحديدا لأن العدد الكبير يجعل من المستحيل إنجاز أي عمل.

إلا أن تعاونية جوكيري أندام آخذة في البرهنة على العكس.

المصدر:دراسة مسحية، الرؤية العالمية، عرفات، انوكشوط، 2003

وهكذا، فقد استطاع هذا التجمع، رغم كثرة عدد أعضائه(80 امرأة)، أن يحقق أرباحا مكنته، زيادة على المكاسب الفردية، من شراء أرض لتشييد مبنى الدكان الجمعوي، الأمر الذي يشكل مؤشر نجاح جماعي وقد كان لاستخدام المداخيل الناشئة عن الأنشطة النسوية انعكاس إيجابي على حياة الأسر المعنية مباشرة(الشكل البياني 4.3)

الشكل البياني 4.3:مجالات استخدام مداخيل التعاونيات النسوية

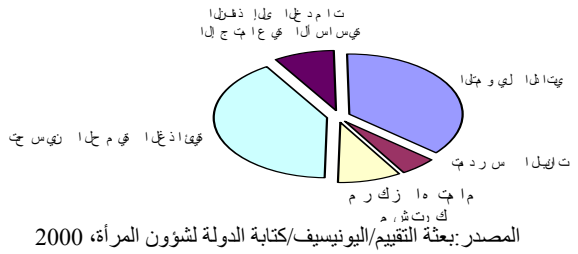

المصدر:بعثة التقييم/اليونيسيف/كتابة الدولة لشؤون المرأة، 2000

فقد استخدمت النساء الرابحات المداخيل لتلبية حاجات أسرهن.وهكذا، فقد تم، بصفة فردية، استخدام نسبة 50 % من الأرباح المتأتية من الأنشطة المنظمة في تعليم البنات وتحسين النظام الغذائي والنفاذ إلى الخدمات الأساسية من ماء وصحة...

وتقدم إحدى المنخرطات في جمعية أمل ونجاح مثالا آخر، فهي ربة أسرة استطاعت أن تشتري عكازا لابنها المعوق.ومهما أخذ العمل المنزلي وتربية الأولاد الكثير من وقت النساء(خاصة منهن الأرامل والمطلقات)، فإنه قد لوحظ أنهن يجتهدن في العمل المنظم عندما تتبين لهن منافع التعاونية بشكل ملموس.

3.5.3.النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية

استطاعت الأنشطة النسوية المنظمة أن تشمل حقولا متنوعة كالتهذيب والصحة والتكوين والتحسيس والعديد من المجالات الاجتماعية الأخرى ترتبطا ارتباطا وثيقا بالفقر كالقرض

الخفيف والصرف الصحي والحضانات والمساعدة الاجتماعية...الخ.

فالتعاونية وسيلة لا لمجرد العمل الجماعي والتكوين الذاتي فحسب بل إن الانتماء إلى مثل هذه المنظمة يمكن في بعض الحالات كذلك من الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية كخدمات المدرسة ومحو الأمية والوحدة الصحية القاعدية،..الخ.

وعلى الصعيد الصحي، تجدر ملاحظة انهماك النساء المتزايد في الأنشطة المنظمة وارتفاع درجة وعيهن بشكل متزايد.ذلك أن نسبة كبيرة من النساء(أكثر من 80 %) المنخرطات في الأنشطة المنظمة يؤكدن أنهن يتقيدن بالقواعد الصحية الأساسية.

وفي مجال التطعيم وحماية الأمومة والطفولة، تنشط التعاونيات النسوية بديناميكية كبيرة.وهكذا، فإن معظم النساء المنخرطات في الأنشطة النسوية المنظمة يعلنن أنهن يتابعن بانتظام حملات تطعيم أطفالهن وأنهن يحسنن من تغذيتهم.

ويلاحظ من كل ما تقدم أن تدخلات التعاونيات والمنظمات غير الحكومية تدعم، على مستوى القطاع الاجتماعي، جهود الدولة في ميدان ترقية الخدمات الأساسية كصحة الأم والطفل ومحو الأمية والتموين بالماء الشروب،..الخ.

وعلى مستوى القطاع الصحي، فإن الأنشطة الجمعوية تخفف أيضا من آلام السكان المعرضين للمخاطر جراء الفقر وذلك عن طريق المساعدات المستعجلة والمعونة لصالح الجماعات الضعيفة كالمعوقين بدنيا وأطفال الشوارع والأشخاص العرضين للإصابة بمرض فقد المناعة المكتسبة،..الخ.

4.5.3.الأمن الغذائي

يتم التركيز هنا على مجالات الأنشطة التي تمكن النساء من تحسين الأمن الغذائي لأسرهن وبلداتهن وأحيائهن وللمواطنين بوجه عام.

1.4.5.3.تحسين وتنويع التغذية

1.1.4.5.3.دور نشاط زراعة الخضار في التموين بالمنتجات الغذائية

يشكل نشاط زراعة الخضار بلا منازع المجال الذي يتحرك فيه أكبر عدد من المنظمات النسوية خاصة المنظمات التي تأخذ شكل التعاونيات.

ولهذا، فقد شاعت زراعة الخضار على نطاق واسع في موريتانيا.ولا ريب أن هذه الوضعية لها علاقة بسهولة ممارسة النشاط المذكور من قبل النساء، تلك الممارسة التي ترتبط هي الأخرى بتوفر عدد من العوامل المواتية كتوفر الأرض والمياه وتواضع الوسائل اللازم تعبئتها لانطلاق المبادرات ووجود تراث زراعي.

وهكذا، يتم كل سنة إنتاج كميات كبيرة من الخضار من قبل النساء انطلاقا من مزارعهن الخاصة.

وحسب جميع المنخرطات في تعاونيات زراعة الخضار اللائي تسنت مقابلتهن، فقد مكنهن هذا النشاط من إشباع حاجاتهن من منتجات الخضار طوال عدة أشهر من السنة.كما تمكنت التعاونيات التي استحدثت تقنيات التحويل والحفظ(التجفيف، التعليب..) من تلبية حاجات أعضائها طيلة السنة كلها تقريبا.

وقد حسن هذا النشاط بشكل معتبر كميا وكيفيا من التغذية على مستوى الأسر والقرى والأحياء.وكان استحداث واستهلاك الخضار في نطاق الأسر عاملا إيجابيا في تغيير العادات الغذائية بشكل ساعد على تحقيق توازن تغذية السكان وحمايتهم من المشاكل الناتجة عن العجز الغذائي(أمراض نقص الفيتامينات..).

ويتراجع بشكل متزايد لجوء أعضاء التعاونيات إلى شراء الخضار.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن زراعة الخضار تمثل مصدرا مهما للمداخيل من خلال تسويق ما يفيض عن حاجة الاستهلاك الذاتي في الأسواق

القريبة أو في انواكشوط أو في المدن الكبيرة الأخرى التي يقوي فيها الطلب على الخضار.

وتوفر مبيعات الخضار للتجمعات النسوية، من بين أمور أخرى، المال الضروري لاقتناء مواد غذائية أخرى ضرورية لا تستغني عنها الأسر.

وثمة أمثلة عديدة يمكن أن تبين الدور الذي يضطلع به نشاط زراعة الخضار في مكافحة الفقر من خلال المساهمة في الأمن الغذائي.

وهكذا، ففي سنة 2000 أثمرت بساتين النساء في مناطق العصابه والحوضين المعزولة 265 طنا من منتجات الخضار والبقول.وقد تم تثمين نسبة 88 % من هذا الإنتاج(أي 243.25 طنا) وذلك تبعا للتوزيع التالي:تم تسويق 39,7 % أي 105.275 أطنان، في حين استهلكت المنتجات ذاتيا 46,30 % أي 122.25 طنا وتم حفظ 2,33% أي 6.225 أطنان في شكل منتجات مجففة.

الإطار 10.3:تعاونية نساء كانكي ودورها في مكافحة الفقر

كانكي قرية صغيرة من قرى البراكنه تقع على بعد ست(6) كيلومترات من مدينة بوكي.ومثل بقية الريفيين في الولاية، عانى سكان هذه البلدة من تدهور ظروف المعيشة بسبب انخفاض الإنتاج الزراعي الناتج عن سنوات الجفاف.

وأمام انعدام الأنشطة المدرة للدخل وفرص العمل، قررت مجموعة من نساء هذه البلدة إنشاء تعاونية يمكنهن في إطارها توحيد جهودن من أجل التغلب على مصاعب الحياة اليومية.كما قررن تكريس وقتهن لإنتاج الخضار من خلال تعاطي البستنة.لكن الأمر احتاج بشكل خاص لشجاعة ومثابرة إحداهن، ألا وهي صاحبة مبادرة المشروع التي استطاعت، بعد سنتين من الجهود المتصلة المكرسة لزراعة الخضار الفردية ولتحسيس النساء، أن تنجح في إقناع هؤلاء بأن ينظمن أنفسهن وينكببن على زراعة الخضار بصورة جماعية.وحينئذ، التأم أولئك النسوة في جمعية عامة تم خلالها إنشاء تعاونية وانتخاب مكتب كما صودق على نظاميها الأساسي والداخلي.وألزمت المنخرطات بدفع حق دخول قدره 100 أوقية ومشاركة شهرية بنفس المبلغ طوال السنتين الأوليين.

وشكلت المساهمات المالية، التي تسيرها أمينة الصندوق، رأس مال التعاونية المبدئي.أما التزامات الأعضاء الأخرى فجاءت احتراما لنظام التعاونية الأساسي وللمساهمة في المجهود الجماعي. ويتولى مكتب التعاونية المتابعة المالية ويوزع جزء من الأرباح المتأتية من النشاط بين الأعضاء بينما يودع الباقي في الصندوق لتغطية تكاليف التسيير.

وعند انطلاق الأنشطة، كان معظم النساء المنخرطات قادرات على أن يتدبرن أمورهن بشكل مقبول في مجال زراعة الخضار ثم تحسن مستوى اكتساب المهارات بصورة تدريجية لاحقا.

وكان شريك تعاونية كانكي الرئيس هو اليونيسيف التي زودتها بمضخة، في حين استمد باقي الاستثمارات من موارد المبادرة الذاتية.

وبدأ النشاط الزراعي باستغلال قطعة أرض صغيرة مساحتها هكتار واحد كانت تروى بماء مجلوب من النهر حملا على الأكتاف.ثم اتسعت مساحة المزرعة حتى بلغت 10 هكتارات كما اتسعت التعاونية ذاتها مع زيادة عدد أعضائها حتى وصلن إلى 80 امرأة.

واستفاد القرويون من المبادرة من خلال إيجاد أنشطة لمعظم النساء وتموين البلدة بالخضار مما استتبع تحسن حالة السكان الغذائية، إضافة إلى شراء أثاث للأسر واقتناء وسيلة نقل(عربة تجرها الخيول) لنقل وبيع جزء من الإنتاج في مدينة بوكي.

وقد مكنت بعض العوامل هذه التجربة من أن تتواصل وتتطور .ويتعلق الأمر خصوصا بانسجام المجموعة المكونة من نساء ينتمين لنفس البلدة، إضافة إلى المردودية الاقتصادية للمبادرة كما تتجلى من خلال تحسن مستوى المعيشة العام لأعضائها وأسرهن ثم السيطرة على تقنيات زراعة الخضار.

بيد أن ثمة بعض العقبات التي يمكن أن تعرقل ديمومة هذه التجربة.وتتمثل هذه العقبات في المصاعب المرتبطة بنقص الوسائل المالية وغياب شريك قادر على تقديم الدعم الضروري لهذه التعاونية.ومن جهة أخرى، فإن تجفيف وحفظ الخضار وسحل الأراضي الزراعية تبقى قضايا مطروحة بدون حل.

المصدر:مرصد التنمية البشرية المستديمة 2002

وقد ساهمت تعاونية كانكي لزراعة الخضار مساهمة جوهرية في تحسين ظروف حياة النساء المنظمات وحياة أسرهن وقراهن ككل من خلال شراء التجهيزات المنقولة وبعض رؤوس الضأن والماعز إضافة إلى الملابس(الإطار 10.3)

الإطار 11.3:تعاونية السعادة بامبود

أبلغ من العمر 60 سنة وأنا رئيسة تعاونية السعادة بامبود.وقد أنشئت هذه التعاونية منذ سنة 1988 بهدف تحسين ظروف معيشتنا لأننا نساء فقيرات.ولدى معظمنا أطفال نعيلهم ولا يوجد إلا القليل جدا من الأنشطة المدرة للدخل في امبود باستثناء الزراعة التي هي نشاط موسمي(الخريف) يتوقف على الأمطار التي أصبحت شحيحة بشكل متزايد.

ولهذه الأسباب أنشأنا تعاونية هدفها مكافحة الفقر.وتمارس تعاونيتنا زراعة الخضار(الجزر،الملفوف، اللفت، البصل، النعناع...)التي أتقنا العديد من أنواعها.

أما انعكاسات الأنشطة على المنخرطات، فهي كثيرة.فقد استطعنا شراء ملابس لم يكن باستطاعتنا شراءها قبل ذلك كما اشترينا بعض الضأن والماعز، الأمر الذي يغنينا عن شراء الحليب.وبفضل الدخل المتأتي من أنشطتنا، فقد أصبحنا نمارس اليوم تربية الدواجن التي توفر لنا حاجتنا من اللحم وتمكننا من بيع بعض الدجاج في السوق للحصول على المال الضروري لتلبية بعض الحاجات الأساسية الأخرى.كما أنشأت بعض المنخرطات في التعاونية دكاكين خاصة بهن انطلاقا من حصتهن من أرباح التعاونية.وينبغي أن يضاف إلى ما ذكر للتو شراء قطعة أرض بمبلغ 40.000 أوقية لصالح تعاونيتنا.وبذلك لم نعد بحاجة إلى استعارة أو تأجير أرض لنزرعها.وقد ساعدت هذه التعاونية كثيرا أزواجنا الذين نتكفل نيابة عنهم بالكثير من الأشياء خاصة بالنسبة للأطفال ولحاجات الأسرة اليومية.

وبالجملة، فقد ساهمت تعاونية السعادة جيدا في تحسين ظروف معيشة أعضائها ومعيشة أسرهن ونعتزم مواصلة هذا النشاط.لكننا نحتاج إلى وسائل لتعميق آبارنا حتى نتمكن من الحصول على كميات كافية من الماء ولاقتناء السياج الذي ينقصنا لحماية مزروعاتنا من الماشية التي تدمرها أحيانا.

الأمينة العامة للتعاونية

مقابلة أجراها مرصد التنمية البشرية المستديمة في امبود/كوركول، بتاريخ 13 يناير 2003.

ويصدق هذا أيضا على تعاونية السعادة في مدينة امبود حيث رأى أعضاؤها ظروفهن تتحسن بفضل نشاط تعاونيتهن(الإطار 11.3).وتتميز هذه التعاونية بأنها توجد في

.ضاحية مدينة امبود(التي تعد إحدى أفقر مقاطعات البلد) في حي أدباي حيث يتركز السكان الفقراء كما تتميز بارتفاع نسبة النساء المسنات بين أعضائها وقد استطاعت المنخرطات في تعاونية أخرى تعمل في زراعة الخضار عند الكيلومتر 10 شمال مدينة روصو على الطريق بينها وبين انواكشوط حل مشاكل أسرهن الغذائية من خلال تسيير مداخيل كبيرة أثمرها نشاط التعاونية ومكنتها من التوسع إلى زراعة الأرز حيث تستثمر مزرعة مساحتها 15 هكتارا مجهزة بمضخة، إضافة إلى غرس الأشجار وإنتاج الكلأ. كما تمارس هذه التعاونية أيضا تجارة الأسماك والمواد المختلفة وذلك لتأمين التموين المنتظم لأعضائها بالمواد الضرورية بأسعار في متناولهن ثم الحصول على أرباح.

وهكذا، فقد توصل أعضاء هذه التعاونية إلى التزود على نحو دائم بالمواد الغذائية وتنظيم أنفسهن لمواجهة جميع النواقص في هذا المجال.

وتتعاطى تعاونية الوحدة والتقدم بمدينة ألاك زراعة الخضار.وقد مكن هذا النشاط أعضاء التعاونية من تغطية حاجاتهن من الخضار طوال عدة أشهر من السنة وبيع جزء من إنتاجهن في ألاك للحصول على المال نقدا لاستثماره في مجالات أخرى.

كما استطاعت نساء منظمات أخريات أيضا المساهمة بأشكال مختلفة في مكافحة فقر الأسر والقرى.

وبهذا الصدد، يمكن ذكر مثال النساء المنظمات بدعم من مشروع الأمن الغذائي الذي ينفذه الاتحاد اللوتري العالمي وتضم منطقة تدخله بعض أجزاء مقاطعات الاك ومقطع لحجار وامبود ومونكل.

فبفضل دعم هذا المشروع، تم إنشاء 7 منظمات نسوية في المناطق الأشد فقرا في منطقة المشروع، وذلك في شكل لجان تسيير.وساهم هؤلاء النساء المنظمات اللائي تلقين تكوينا في مجال تقنيات التسيير مساهمة معتبرة في تحسين الأمن الغذائي لقراهن من خلال:

(أ) افتتاح وتسيير دكاكين قروية عديدة في البراكنه بتمويل من الاتحاد اللوتري العالمي قدره 300.000 أوقية لكل دكان. و قد مكنت هذه الدكاكين التي تسيرها 8 اتحادات تعاونية من التموين المنتظم لسكان المناطق النائية أو المعزولة بالمواد الضرورية مع إمكانية الإقراض والتسديد بالتقسيط.

وتوجد هذه الدكاكين في بلدات محمد الزين(مال) وويري جيري(مونكل) وكراع الخير(جونابه) وتويجكجيت وشابور والواد الأبيض.

(ب) تسيير 14 بنكا من بنوك الحبوب المحسنة أو الحبوب المتعددة الوظائف حيث يستطيع السكان المحليون الحصول على الحبوب ومعدات البستنة والبذور والمدخلات الزراعية بأسعار رخيصة مع إمكانية الإقراض والتسديد بالتقسيط.

وتوجد هذه البنوك في بلدات لقنيبه وبطحة أولاد عايد(مقاطعة امبود) والبطحة وآزكيلم(مونكل) وبوره المعدن(مال) والعويجه(صنكرافه) وواد آمور ومدينة جونابه(جونابه) والغبرة(باكيول)...

ومثل الدكاكين والمطاحن، بدأت بنوك الحبوب نشاطها ابتداء من سنة 1999.

وقد استهدف الدعم الذي قدمه الاتحاد اللوتري العالمي أساسا مساعدة سكان هذه البلدات الفقيرة على تحسين مستوى أمنها الغذائي لاسيما خلال السنوات التي يسجل فيها الإنتاج الزراعي عجزا كبيرا أو يكون شبه معدوم في بعض المناطق نتيجة لنقص الأمطار.

وتتفق الشهادات المستقاة من مسؤولي الاتحاد اللوتري العالمي ومن السكان المعنيين ومن غيرهم من الأشخاص على أن الأنشطة التي قام بها النساء قد ضمنت بقاء هذه القرى الواقعة في آفطوط، وهي منطقة في غاية الاحتياج والهشاشة كما تعتبر أحد أكبر جيوب الفقر في البلد.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد ساهم استحداث معاصر الزيت ضمن إطار أحد برامج الدعم الذي تقدمه وزارة التنمية الريفية والبيئة للتعاونيات النسوية في تحسين تغذية أعضاء التعاونيات المعنية وفي توفير الزيوت وتثمين الفستق الذي تنتجه.

فقد كان أعضاء التعاونيات التي تتعاطى زراعة الفستق(كانكي) يبعن إنتاجهن من هذه المادة بأسعار زهيدة ويشترين الزيوت، في نفس الوقت، لأغراض الطهي.

ومكنت المعاصر من استخلاص الزيوت من الفستق فأصبحت تستعمل بشكل متزايد في مطابخ الأسر.وانخفضت تكلفة الزيوت المستخلصة، الأمر الذي مكن من اقتصاد المال وبالتالي تثمين هذه الشعبة التي أخذت التعاونيات تتجه إليها بشكل متزايد.

ومواكبة لهذه الديناميكية تعكف وزارة التنمية الريفية والبيئة على دعم المنظمات النسوية في الوسط الريفي(التعاونيات) لتشجيع زراعة أنواع الفستق الغنية بالزيوت(فم القليته، الركيز...) وذلك في إطار برنامج مكن، بين أمور أخرى، من تحقيق النتائج التالية:(أ) صناعة 20 معصرة ووحدة تقشير بثانوية بوكي المهنية، (ب) تكوين 375 امرأة في 162

قرية في ولايات كيديماغه وكوركول والبراكنه والعصابه والحوضين حول أساليب استخراج زيت الفستق باستعمال المعاصر التقليدية، (ج) استحداث 22 معصرة زيت في هذه

الولايات(منها20 معصرة مصنوعة محليا ومعصرتان نموذجيتان مستوردتان من الخارج).

وساهم استخدام هذه التقنية مساهمة جليلة في تحقيق الأمن الغذائي لصالح المنخرطات وأسرهن ولفائدة قرى كاملة.واستطاعت بعض التعاونيات استخراج كميات من الزيوت قدرت بحوالي 170 لترا لكل تجمع.

يتعاطى الكثير من التعاونيات تربية الدواجن أيضا.الأمر الذي يمكن من

2.1.4.5.3.التموين بمنتجات الألبان والدواجن

إلى جانب نشاط البستنة وزراعة الخضار على وجه الخصوص، يمارس العديد من التعاونيات تربية الأغنام للحصول على الكمية الضرورية من الحليب لتغذية الأسر خاصة صغار الأطفال.ويصدق هذا على جميع التعاونيات تقريبا التي تتعاطى البستنة في الوسط الريفي.وتنمو تربية الأبقار والنوق وإناث المعز لإنتاج الحليب، وإن على نطاق محدود، خاصة حول المدن كانواكشوط وكيفه وروصو أو حول محاور الطرق الرئيسة حيث يمكن تصريف الإنتاج دون صعوبات كبيرة.

ويقوم هذا النشاط، في معظم الحالات، على جمع ما تملكه كل أمرأة من الأنواع المذكورة وتسييرها بصورة جماعية. ويبقى حكرا على النساء اللائي يتمتعن بمستوى دخل مرتفع نسبيا وإن كان يساهم، كثيرا أو قليلا، في تشجيع الأمن الغذائي للنساء المنظمات وفي تحسين ظروف معيشتهن.

ويتعاطى الكثير من التعاونيات تربية الدواجن أيضا.الأمر الذي يمكن من الحصول، بين حين وآخر، على اللحوم البيضاء وبيع جزء من الإنتاج في السوق.ويصدق هذا، من بين حالات أخرى، على تعاونية الوحدة والتقدم لزراعة الخضار(بملتقى طريقي ألاك - بوكي) وعلى تعاونية فتح الباري التي تستورد الكتاكيت من فرنسا وتربيها فترة من الزمن ثم تبيعها في السوق بأسعار مجزية(الإطار 12.3).

الإطار 12.3:تعاونية فتح الباري

توجد تعاونيتنا في البصرة بإحدى ضواحي انواكشوط الهامشية وتسمى فتح الباري.وقد قدمنا إلى انواكشوط إثر الجفاف الذي محق مواشينا وقلص المنتجات الزراعية.وهنا، كان لا بد لنا من وسيلة للبقاء.لذلك، اقترحت على مجموعة من النساء ينحدرن من عدة ولايات موريتانية إنشاء تعاونية فوافقن على هذا الاقتراح.لكن تعاونيتنا لم يعترف بها رسميا إلا سنة 1994 في حين أن أنشطتنا بدأت منذ سنة 1984.وتجدر الإشارة إلى أن بعض النساء من بيننا لم يكن يعرفن العمل وأن ظروف حياتنا الصعبة للغاية في انواكشوط هي التي حملتنا على السعي لإنشاء هذه التعاونية.ونحن نسوة نصفنا تقريبا ربات أسر.وتلك طريقة لإطلاعكم على مدى احتياجنا وهشاشة ظروف حياتنا.وقد بدأت تعاونيتنا بتربية الحمام والبط والدجاج الموريتاني، لكن نتائجنا كانت ضعيفة للغاية.ومع ذلك، فقد كنا نتمكن، من وقت لآخر، من تزويد أسرنا باللحوم البيضاء، وإن كان مستوى الإنتاج قد بقي منخفضا بسبب نقص الوسائل في البداية.

وبعد ذلك توصلنا بوسائلنا الذاتية وبالدعم الخارجي(شبكة إفريقيا 2000) إلى توسيع نطاق نشاطنا ليشمل تربية الأرانب والدجاج المستورد من فرنسا والنسيج والصباغة والخياطة والصناعة الحرفية..

وقد مكنتنا التعاونية من التعلم ومن التكفل بأنفسنا. وهذا هو المهم.واليوم، لا نحتاج إلى الغير في إعداد الوجبات اليومية.فمن المداخيل المتأتية من أنشطتنا نسوي هذه المشاكل.وقد فتحنا دكانا لبيع المواد المختلفة(الأرز، المعجنات، الزيت، السكر، الشاي،..)، الأمر الذي مكننا من الحصول بصورة دائمة على المواد الضرورية بأسعار معقولة.

لكن، تحتاج تعاونيتنا إلى تمويل لكي تتمكن من التوسع والاستمرار في أنشطتها.

رئيسة التعاونية

مقابلة أجراها مرصد التنمية البشرية المستديمة

وقد أنشأت النساء المنظمات ببلدة الكرامة في مقاطعة مقطع لحجار مزرعة دواجن من أجل

الحصول على اللحوم البيضاء، وذلك بدعم من مشروع الأمن الغذائي بمدينة مقطع لحجار.

3.1.4.5.3. تحسين التغذية

يمارس العديد من المنظمات النسوية المنظمة بالتزامن مع أنشطة أخرى أو بكيفية مستقلة أنشطة ترتبط بتغذية وفطام الأطفال وبإنشاء الحضانات الجمعوية التي تؤدي وظيفة مزدوجة تتمثل في:(أ) توفير أماكن يمكن لأطفال أعضاء التعاونيات وأطفال غيرهن البقاء فيها آمنين طيلة أوقات انشغال أمهاتهم.الأمر الذي يتيح لهؤلاء التفرغ لأنشطة منظماتهن أو الانصراف إلى مهام أخرى، (ب)

تقديم وجبات مغذية للأطفال معدة جزئيا انطلاقا من منتجات التعاونيات لمكافحة سوء التغذية.

ويصدق هذا على منظمة أمهات المستقبل غير الحكومية في كيهيدي التي تعمل في مجال الصباغة. فقد أقامت حضانة جمعوية تعنى بالفطام والتغذية الجماعية للأطفال الفقراء.ويمكن أيضا أن تذكر في هذا المقام تعاونية نيولي الزراعية التي أنشأت حضانة جمعوية بحي نيولي في بوكي، الأمر الذي مكن من تحسين حالة الأطفال الصحية(الإطار 13.3).

الإطار 13.3:تعاونية نيولي لزراعة الخضار ببوكي

تتكون تعاونيتنا من مجموعة من النساء قدمن من بلدات مختلفة ويقطن حاليا بمدينة بوكي.
وقد تم إنشاء التعاونية لتأمين قوتنا وأقوات أسرنا لأن الحياة أصبحت صعبة ونحن نسوة فقيرات معظمنا أرامل أو مطلقات.
ومكننا العمل الجماعي من البقاء رغم صعوبة السنوات الأخيرة التي ندرت فيها المداخيل ووسائل الحصول عليها معا.
وتجدر الإشارة إلى أننا استطعنا القيام بالكثير من الأشياء، بفضل المداخيل المتأتية من التعاونية.كما سجلنا أبناءنا في إحدى الحضانات الجمعوية أيضا.
وتضم تعاونيتنا 30 عضوا يستغللن أرضا مساحتها هكتاران، الأمر الذي مكن من تحسين ظروف معيشتنا.وقد اشترينا قطعة أرض سنبني عليها فصلا من فصول محو الأمية واقتنينا تجهيزات منزلية لأسرنا.
كما أنشأنا حضانة جمعوية ونتكفل على الصعيد الغذائي بالأطفال والنساء الحوامل أو المراضع الفقيرات.
إلا أننا نعاني من نقص الماء، الأمر الذي يمنعنا من ممارسة أنشطتنا في فصل الصيف.كما تنقصنا المبيدات أيضا.ولمواجهة هذه العقبات المختلفة، نحتاج إلى دعم.
وقد تم إنشاء تعاونية نيولي 1 لزراعة الخضار سنة 1985 كما مكنت من تسوية الكثير من مشاكل أعضائها وساهمت على الخصوص في مكافحة الفقر.
وكان نشاط التعاونية يقتصر في البداية على زراعة الخضار لكنه توسع ليشمل التجارة، حيث أصبحت تمارس حاليا تجارة بيع مختلف المواد.
وقد اكتسبنا تجربة جيدة في مجال البستنة وتحسنت ظروف معيشتنا كثيرا.وساهمنا في مكافحة سوء التغذية خاصة لدى الأطفال وفي تموين السوق المحلية بالخضار، الأمر الذي أغنى الوجبات بالفيتامينات كما ساهمنا في تحسين صحة النساء الحوامل والأطفال حديثي الولادة.
ونأمل الحصول على تكوين في مجال التسيير لاسيما فيما يتعلق بمعرفة كيفية مسك دفتر الإنتاج.
الأمينة العامة لتعاونية نيولي 1
مقابلة أجراها مرصد التنمية البشرية المستديمة في بوكي/البراكنه بتاريخ 17 يناير 2003

وفي مدينة كيفه، تتكفل منظمة م.ع.م.ط غير الحكومية(مكتب العمل من أجل المرأة والطفل) بحوالي أربعين طفلا ينحدرون من أسر فقيرة استفادت أمهاتهم من إنشاء اتحاد تعاونيات ومن فتح دكان جمعوي بتمويل من المنظمة المذكورة.كما تؤمن هذه المنظمة أيضا الرعاية الصحية والأدوية للنساء والأطفال الفقراء.وتستهدف هذه المنظمة غير الحكومية مكافحة الفقر عن طريق التهذيب وتوجيه ومساعدة النساء والأطفال الفقراء خاصة في مدينة كيفه.

وفي إطار مشروع التغذية الجماعية الذي تنفذه كتابة الدولة لشؤون المرأة، استحدثت تعاونيات ومنظمات غير حكومية عديدة مكونة غذائية لصالح الأطفال من 0 إلى 3 سنوات والنساء المراضع في مناطق تدخل المشروع التي تضم

ولايات كوركول والعصابه وانواذيبو وانواكشوط والحوض الغربي.

كما تكفلت بعض المنظمات النسوية بتنفيذ مكونات من هذا المشروع في الأحياء الهامشية بانواكشوط والحوض الغربي...

وثمة تعاونيات نسوية أخرى كتعاونية نجم القديمة(كيفه) وتعاونية الإرشاد الزراعية(كيفه) تصنع الثريد من دقيق القمح والأرز.وتستهلك أسر أعضاء هاتين التعاونيتين قسما من إنتاجها من هذه المادة، بينما تبيعان الباقي في كيفه وانواكشوط حيث تتلقيان أحيانا طلبيات قد تصل إلى 200 كلم.

5.5.3.تصميم وتنفيذ مشاريع مكافحة الفقر

استهدف العديد من المنظمات التي تم إنشاؤها خلال السنوات الأخيرة المساهمة في الحد من الفقر لاسيما فقر النساء والأطفال.ويصدق هذا على كل من الجمعية النسوية لمكافحة الفقر ومنظمة مكافحة الفقر والتصحر بمدينة العيون/الحوض الغربي.

وربما تصمم بعض المنظمات غير الحكومية بنفسها مشاريع لمكافحة الفقر تشمل جوانب متعددة لصالح المناطق الفقيرة ثم تبحث عن الوسائل الضرورية لتنفيذها.كما تنفذ المنظمات غير الحكومية كذلك المشاريع ومكونات البرامج لحساب مؤسسات و هيئات أخرى.وينسحب هذا على المنظمات غير الحكومية الثلاث: العمل ضد الفقر ومعهد مريم جالو والأمل..

وفي نهاية المطاف، يستخلص من التحليلات السابقة أن تثمين مؤهلات النساء ومعارفهن وكفاءاتهن من شأنه أن يمكنهن من التكفل بأنسهن تدريجيا ومن المساهمة، حتى أكثر من الرجال أحيانا، في تلبية حاجات الأسر الأساسية خاصة حاجات الجماعات الأشد ضعفا وهشاشة، ألا وهم المسنون والأطفال.ومن جهة أخرى، يلاحظ أن استمداد المداخيل وتحسين ظروف النساء من خلال مجهودهن الخاص يقلل من تبعيتهن إزاء الرجال ويرفع من مكانتهن في الأسرة.

وبهذا الصدد، فقد شكل تحسن الفرص المتاحة للنساء ونفاذهن إلى العمل المنظم أداة لمكافحة الفقر في صفوف الجماعات النسوية المنظمة.

وتبقى مشاركة المرأة الموريتانية محدودة على العموم، حيث بلغت قيمة مؤشر مشاركة النساء ومؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس 0,222 و0,531 على التوالي سنة 2000، مع وجود فوارق كبيرة بين الرجال والنساء تتكشف لدى مراعاة مكونات هذين المؤشرين وهي فوارق لا يمكن تقليصها إلا عبر تفعيل مقاربة نوعية تستلهم مبادئ التنمية البشرية المستديمة.

وللمزيد من تحسين مساهمة الأنشطة النسوية المنظمة في مكافحة الفقر، ينبغي توفير تأطير أكثر كثافة وفاعلية إضافة إلى تنسيق أفضل بين الهياكل المعنية على المستوى الجهوي والمحلي(المقاطعة).

فعلى مستوى التأطير، تتميز الوضعية الحالية للأنشطة النسوية المنظمة بوجود ممثليات جهوية لكتابة الدولة لشؤون المرأة تنقصها أحيانا الوسائل المالية والمادية والموارد البشرية المؤهلة والكافية لتفعل، على نحو منسجم، مقاربة نوعية تحترم المبادئ الكبرى للتنمية البشرية المستديمة من أجل حفز الأنشطة النسوية المنظمة.

6.3.الأنشطة النسوية المنظمة ومقاربة التنمية البشرية المستديمة:العبر الرئيسة

تعتبر مقاربة التنمية البشرية المستديمة مقاربة حديثة العهد مركزة على تحسين ظروف حياة الإنسان بكيفية مستديمة من خلال خلق وإعادة توزيع الثروات وصيانة البيئة والمشاركة والحكم الرشيد وترقية المرأة...

وكما ذكر آنفا، فقد اتخذت موريتانيا منذ سنة 1999 مبادرة ترمي إلى ترقية التنمية البشرية المستديمة وذلك، من بين أمور أخرى، عن طريق نشر وتوزيع تقرير سنوي حول التنمية البشرية المستديمة وإنشاء شبكة في هذا الميدان وتثمين المبادرات التي تستلهم نمط التنمية البشرية المستديمة.

فقد تبين في ضوء دراسة للعديد من المنظمات النسوية المنظمة تم إجراؤها داخل البلد وفي انواكشوط في إطار إعداد الموضوع الخاص لهذا التقرير، أن بعض المبادرات التي شملتها الدراسة تدمج بعض الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية المستديمة.

1.6.3.الطابع الداخلي والتشاركي للمبادرات النسوية المنظمة

أطلق النساء بأنفسهن بعض الأنشطة النسوية المنظمة دون دعم خارجي بعد تعبئة الموارد الداخلية(المشاركات) لتذليل المصاعب التي تعترض سبيل المجموعة.وعادة ما تصدر فكرة إنشاء إطار مؤسسي عن امرأة واحدة(قائدة) أو من مجموعة محدودة من النساء ثم تتبناها النساء الأخريات في النهاية.وتعقد دائما اجتماعات وجمعيات عامة تشاركية لتكريس انطلاق النشاط الذي ينعقد الإجماع على طرقه وإجراءاته التنظيمية.كما يحدد أعضاء المنظمات بأنفسهن قواعد تسييرها(بدعم أو بدون دعم فني خارجي) طبقا لمقاربة تشاركية.ويتمتع الأعضاء دون أي تمييز بثمار النشاط.ويتمثل هدف هذه التجارب المشترك في مكافحة الفقر وتحسين ظروف معيشة الشريكات بوجه عام.ويتعلق الأمر، على نحو أو آخر، بتأمين رفاهية الشريكات، الأمر الذي يشكل هدفا من أهداف التنمية البشرية المستديمة.وبهذا الصدد، يمكن أن تذكر التجارب التالية:

(أ) تعاونية نيولي(بوكي) لزراعة الخضار: أطلقت مبادرة إنشاء هذه التعاونية مجموعة من النساء الأرامل ينحدرن من آفاق مختلفة لمواجهة المصاعب التي يعانين منها منذ جفاف السبعينات.وتستهدف مكافحة الفقر في المقام الأول.وقد صدرت الفكرة في البداية عن امرأة واحدة استطاعت لاحقا أن تعبئ النساء الأخريات حول أهداف مشتركة خاصة منها مكافحة تدهور ظروف معيشتهن.وهكذا تم استدعاء جمعية عامة لإنشاء تعاونية في إطارها يتكرس توحيد الجهود.أما مجالات تدخل التعاونية، فهي زراعة الخضار وتسويق الأسماك وصناعة الحصائر.و يمكن للأعضاء كذلك أن يتقن إلى توسيع أنشطتهن حتى تشمل جميع المجالات التي من شأنها المساهمة في إيجاد المداخيل وتحسين ظروفهن بالتالي.

(ب)تعاونية واليري(بوكي):أدت ظروف المعيشة الصعبة الناتجة عن الجفاف الذي فاقم المشاكل اليومية لسكان بلدة(باخو/واليري) إلى بروز فكرة

إنشاء تعاونية بين مجموعة من النساء يبلغ عددها حوالي 10 أعضاء.

واتخذ قرار إنشاء هذه التعاونية من أجل تحسين وضعية أعضائها وحتى وضعية البلدة ككل عن طريق تلبية بعض الحاجات الأساسية وبالتالي المساهمة في تنمية مقاطعة بوكي.

(ج) تعاونية السيف 2(كيفه): تعتبر هذه التجربة نتيجة لمبادرة مجموعة من النساء ينشطن في مجال إعادة معالجة المواد التركيبية لصناعة حلي النساء. وتندرج ضمن دينامكية تمهن تستهدف توفير مداخيل دائمة.

وتستجيب هذه المبادرة لمشغل مزدوج يتمثل في:(1) إيجاد نشاط إنتاجي نسوي انطلاقا من مادة متوفرة ورخيصة، (2) توفير مداخيل دائمة تمكن المرأة من أن تكون صانعة ترقيتها الاقتصادية مع تخفيف ضغط العبء الاجتماعي الذي تتحمله.

ومع ذلك، فقد كانت هذه المبادرة من صنع امرأة واحدة ثم توسعت إلى مجموعة من النساء.

وقد نوقشت المبادرة في اجتماع عام للنساء اللائي انضممن إلى الفكرة والراغبات في

البحث عن وسيلة مناسبة لتأمين مشاركة المرأة الكاملة في المجهود التنموي سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني.

وبالمقابل، فثمة منظمات نسوية أخرى أنشأتها امرأة واحدة أو مجموعة نساء أو مجموعة عائلية للاستفادة من ميزة معينة(المساعدات، المنح).

ويتميز هذا النمط من المنظمات بالظرفية وبطابع الفردية الشديدة والانغلاق في وجه النساء الراغبات في الانضمام إليها.وتوجد في الوسط الريفي كما توجد في المراكز الحضرية على السواء.

2.6.3.الحكم الرشيد المحلي:أشكال التنظيم والتسيير ومشاركة الأعضاء

تتوفر جميع المنظمات النسوية التي تنتمي لنفس النمط(المنظمات غير الحكومية، التعاونيات) على أشكال تنظيمية متشابهة جدا لأنها مقيدة بأطر قانونية ومؤسسية تحدد سيرها وإجراءاتها التنظيمية(النظام الأساسي، النظام الداخلي).

بيد أن نجاعة وتطبيق هذه النظم تبقى وقفا على المجموعات المعنية.وهكذا نجد تعاونيات تؤمن طرق سيرها وتنظيمها نجاح المنظمة كما تقيم حكما رشيدا محليا مرتكزا على الديمقراطية المحلية والتسيير الشفاف للموارد وتبادل وتداول المعلومات.ويصدق هذا، من بين حالات أخرى، على تعاونية كانكي.

وبالمقابل، فثمة تعاونيات نسوية أخرى تنأى عن مبادئ التنمية البشرية المستديمة من خلال تركيز السلطة في يد شخص أو مجموعة من الأشخاص وغياب الديمقراطية والشفافية وضعف مستوى مشاركة الأعضاء ونقص الانفتاح.

وهذا النوع من التعاونيات هو الأكثر انتشارا في البلد خاصة في الوسط الريفي.

3.6.3.تعزيز قدرات التكفل الذاتي باقتناع الكفاءات

في البداية، لم يكن معظم النساء المنظمات يمتلكن الكفاءات الفنية الضرورية لممارسة النشاط الذي يتعاطينه.

وقد ساهمت الأنشطة المنظمة، بصورة خاصة، في تعزيز قدرات بعض المنظمات النسوية بدرجات مختلفة من خلال تكوينات في مجالات التنظيم والتسيير الإداري والمالي وتقنيات إنتاج الخضار والصناعات الحرفية الخ...

لكن عدد النساء المكونات يبقى محدودا جدا كما تبقى الأمية مهيمنة على المنظمات النسوية.ويشكل هذا عقبة أمام زيادة مردودية العمل وبالتالي أمام تحقيق الأهداف وترقية مقاربة التنمية البشرية المستديمة.

ويلاحظ أن المنظمات النسوية غير الحكومية، التي تنفذ إلى المعلومات وتستفيد من الدعم أكثر من غيرها من المنظمات النسوية الأخرى، تضم عادة بين صفوفها بضع نشاء متعلمات كما أن مستوى تكوين أعضائها أعلى بوجه عام من مستوى تكوين أعضاء التعاونيات.

بيد أن الكثير من المنظمات غير الحكومية أنشأتها امرأة أو عدة نساء وبقين مهيمنات عليها كما تتميز بالانغلاق وعدم الديمقراطية والشفافية في تسيير الشؤون اليومية.

وتعاني المنظمات النسوية من ضعف مستوى النفاذ إلى المعلومات وتداولها وغياب التواصل وتبادل الخبرات الجمعوية التي تمكن بعضها من الاستفادة من التجارب الناجحة التي طورها البعض الآخر طبقا لمقاربة تنموية بشرية مستديمة تقوم على نقل الخبرة من خلال تثمين المبادرات الناجحة.

4.6.3.تنمية شراكة إيجابية

مكنت الشراكة العديد من المنظمات النسوية(تعاونيات ومنظمات غير حكومية) من الحصول على الموارد المالية ومن تكوين بعض أعضائها.

ويصدق هدا على تعاونية نيولي التي استفادت، إضافة إلى التكوين المذكور أعلاه، من قرض بمبلغ 45.000 أوقية من منسقية بلدان الساحل ودعم بمبلغ 18.000 أوقية منحة من مقاطعة بوكي وقرض من بنك النساء في بوكي حصلت عليه بعد استيفاء جميع شروط القبول المطلوبة.

كما أقامت تعاونية واليري شراكة مع مركز تكوين تعاونيات بوكيه واليونيسف، الأمر الذي سمح لأعضائها بالاستفادة من دعم فني تجسد في تكوين تمحض عن اكتساب كفاءات في مجالات النشاط المختلفة.

ومن جهة أخرى، فإن هذه التعاونية شريكة في بنك النساء في بوكي الذي منحها قروضا لإنجاز وتوسيع أنشطتها.

وفي كلتا هاتين الحالتين، كانت الشراكة إيجابية كما أنها تحترم بعد التنمية البشرية المستديمة لأن كل واحدة من هاتين المنظمتين كانت قد انطلقت في نشاطها اعتمادا على وسائلها الذاتية

وجاءت الشراكة لتعزز عملية كانت جارية بالفعل. ثم تواصلت أنشطة المنظمتين بشكل مرضي بعد أشكال الدعم الظرفي المذكور.

غير أن ثمة حالات أخرى انطلقت فيها المنظمات النسوية بفضل دعم خارجي كانت تعاني من التبعية الشديدة إزاءه بدون أن تطور استراتيجية للاستقلال بنفسها ضمن منظور يستلهم مبادئ التنمية البشرية المستديمة.ولذلك تعطلت أنشطتها أو توقفت كليا فور انتهاء التدخل الخارجي.

ويرتبط هذا الأمر أساسا بجهل مقاربة التنمية البشرية المستديمة أو ضعف مستوى التحسيس بها ونقص المعلومات والتواصل مع التجمعات النسوية الأخرى التي طورت استراتيجيات تؤمن لأنشطتها الديمومة بعد مختلف أشكال الدعم التي يجب أن تعتبر وسيلة لتوطيد النشاط وليست أداة لتكريس التبعية لأي دعم افتراضي.

5.6.3.الآثار المستتبعة والانعكاسات على المستفيدين

أتاحت بعض المبادرات النسوية المنظمة للشريكات فيها، على مستويات مختلفة، أن يحققن النتائج التالية: (أ) تعزيز قدراتهن عن طريق التكوين الفني، (ب) تحسين ظروف معيشتهن ومعيشة أسرهن(زيادة المداخيل، تحسين التغذية)، (ج) المساهمة في تلبية الحاجات الوطنية(منتجات الصناعة الحرفية، منتجات الخضار..)، (د) تشجيع انتظام النساء في إطار منظمة تمارس أنشطة إنتاجية مدرة لمداخيل دائمة ومجزية من شأنها المساهمة عمليا في تحسين ظروف معيشة أعضائها، (هـ) المبادرة بتنفيذ أنشطة نسوية يمكنها أن

تندمج في إطار مقاربة للتنمية البشرية المستديمة عن طريق ترقية جزء من المجتمع طال ما وقع ضحية الأحكام المسبقة.

6.6.3. عوامل استدامة الأنشطة النسوية المنظمة

ثمة عدة عوامل تساهم، على نحو ما، في تأمين ديمومة الأنشطة النسوية المنظمة باعتبارها تمثل بعدا أساسيا من أبعاد التنمية البشرية المستديمة.ويتعلق الأمر بالعوامل التالية: (أ) الدور الذي تضطلع به المنظمات النسوية في مكافحة فقر النساء من خلال التحسين الملموس لظروف معيشتهن، (ب) وجود آثار مستتبعة مهمة تمس مجالات أخرى(محو الأمية)، (ج) وجود شراكات وحرص معظم أعضاء المنظمات النسوية على تطويرها مع توسيع نطاقها إلى شركاء جدد، (د) روح الديمقراطية التي تحكم سير بعض المبادرات بشكل مكنها من ممارسة التناوب على مستوى الهيئات القيادية التي تتجدد مسؤولاتها باستمرار طبقا للنصوص المطبقة على المنظمات، (هـ) تضامن وانسجام الأعضاء المعبئات والمنهمكات بقوة في المبادرات ولامركزية بعض مؤسسات القرض على المستوى المحلي.

كما أن معظم أنشطة المنظمات النسوية ليست لها انعكاسات ضارة على البيئة، وهو الأمر الذي تراعيه بعض المنظمات بدرجة أو بأخرى(كانكي..).

7.3.معوقات وحدود وآفاق الأنشطة النسوية المنظمة

تصطدم الأنشطة النسوية المنظمة بالعديد من العقبات القانونية والمؤسسية والمادية والمالية التي تواصل الحد من دورها في مكافحة الفقر وفي التنمية بوجه عام.

1.7.3.المعوقات والحدود

1.1.7.3.المشاكل القانونية والمؤسسية

على المستوى القانوني والمؤسسي، ترتبط المشاكل الرئيسة التي تعاني منها الأنشطة النسوية بالأمور التالية:

- عدم ملاءمة الإطار القانوني التعاوني لأن الإطار التنظيمي المطبق للقانون رقم 05.93 ما زال غائبا،

- كثرة عدد التعاونيات وقلة نشاط بعضها واختلاف طرق الوصاية عليها من قبل قطاعات متعددة،

- نقص متابعة الأنشطة النسوية المنظمة، الأمر الذي يمثل عقبة أساسية

أمام ترقيتها نتيجة على الخصوص لعدم فاعلية التأطير نظرا لسوء تنظيمه وضعف أدائه.

يضاف إلى ذلك تداخل المسؤوليات وعدم وضوح مهام مختلف أجهزة التأطير.

- النقص في النواحي الإدارية مما يجعل الإدارة عاجزة باستمرار عن حل المشاكل التي تعاني منها الأنشطة النسوية المنظمة،

- صعوبات النفاذ إلى الأرض وصغر حجم المستغلات الزراعية مما يقلص مردودية الأنشطة.

وفي هذا المجال، فقد كشفت دراسة أجرتها كتابة الدولة لشؤون المرأة بالتعاون مع البنك

الدولي أن نفاذ النساء إلى الملكية العقارية يظل ضعيفا(18,7 %) وأن معظم النساء يعتبرن مستخدمات أو مستغلات مؤجرات أكثر مما يعتبرن مالكات.ومن بين مصاعب النفاذ إلى الملكية العقارية، تجدر الإشارة إلى ضعف مستوى تعليم النساء وصعوبة نفاذهن إلى قرض دعم امتلاك الأرض- تعدد السلطات المختصة في مجال الاعتراف القانوني بالتعاونيات(وزارة التنمية الريفية والبيئة، كتابة الدولة لشؤون المرأة، وزارة التجارة والصناعة التقليدية والسياحة)،

- عدم ملاءمة الإطار القانوني المطبق على المنظمات التعاونية والتشاركية.فالمنظمات غير الحكومية تبحث عن الربح المادي في حين أن النصوص تشدد على أن هذه المنظمات ذات منفعة عامة ويجب عليها القيام بأنشطة غير ربحية،

- غياب علاقات تعاون مؤسسة بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية،

- تحفظ بعض المنظمات غير الحكومية في التعاون مع المصالح الرسمية بسبب بطء الإجراءات والمساطر الإدارية،

- عدم وضوح الأهداف وصعوبة تحقيقها(مكافحة الفقر، تثبيت الرمال) وعدم تلاؤمها على الخصوص مع وسائل المنظمات المعنية،

- عدم الاعتراف الرسمي بالكثير من التجمعات غير المصنفة بسبب تعقيد آليات الاعتماد.

وبخلاف ما قد يمكن أن يتبادر، فإن آلية التمويل وشروطه(40 %) هما الأمران اللذان يعتبرهما النساء المنخرطات في التعاونيات أهم عقبتين تحولان دون زيادة دخلهن.

2.1.7.3.نقص الموارد المالية والمادية

1.2.1.7.3.نقص الموارد المالية

تتميز الموارد الذاتية للمنظمات النسوية بالضآلة الشديدة، لأن النساء فقيرات ومن ثم فهن عاجزات عن رفد منظماتهن بمساهمة مالية ذات بال.ويترتب على هذا أن الأنشطة التي تمارسها هذه المنظمات متواضعة الحجم في معظمها، الأمر الذي لا بد أن يحد من المداخيل الناشئة عنها.

وتلجأ الأنشطة النسوية المنظمة بشكل متزايد إلى الاقتراض.لكن شروط النفاذ إلى التمويل مجحفة خاصة بالنسبة للمنظمات الأشد فقرا التي لا تكاد تستفيد من التمويل إلا بشق الأنفس.

ويترتب على نقص الوسائل المالية ضعف تقنيات الإنتاج وتنوع الأنشطة وبالتالي تدني المردودية الاقتصادية والاجتماعية لعمل النساء المنظم.

وعلى مستوى الأنشطة النسوية المنظمة المرتبطة بالصناعة الحرفية وتجارة المفرق، فإن ضعف الوسائل يحد من التموين بالمواد الأولية ومن ثم من الإنتاج.وترتبط العقبات المالية التي تحد من النفاذ إلى التمويل، بين أمور أخرى، بالجوانب التالية: (أ) ارتفاع معدلات الفائدة، (ب) المركزة المفرطة للتسيير التي تحرم الأنشطة المتواجدة خارج المدن حيث لا توجد مؤسسات للقرض المصغر لاسيما في المناطق النائية أو المعزولة، (ج) عدم تمويل الأنشطة..(الشكل البياني 5.3).

الشكل البياني5.3 :المعوقات المالية للتعاونيات

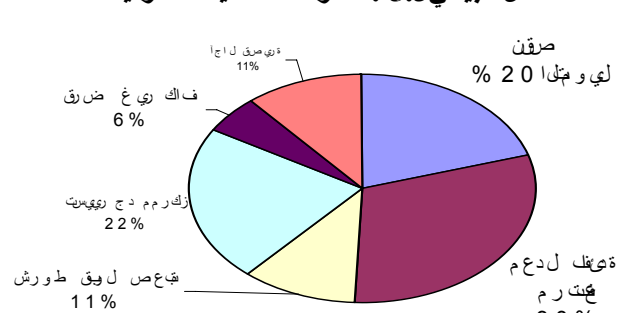

المصدر :بعثة تقييم اليونيسيف

وبالمقارنة مع أخواتهن الحضريات، فإن النساء الريفيات يشكلن أغلبية من حيث العدد لكن أنشطتهن الرئيسة(الزراعة والصناعة التقليدية) تبقى المنسي الأكبر من النظام المصرفي.والحال أن قطاعي الزراعة والصناعة الحرفية يمثلان القطاعين الأكثر وعدا للنساء.

والواقع أن المصارف التقليدية تفضل عادة عدم تسيير القروض الصغيرة، لأن تكاليف تسييرها تبدو كبيرة جدا بالمقارنة مع مردوديتها الاتفاقية.

كما أن المخاطر الملازمة لهذه الأعمال الصغيرة والتبعثر الجغرافي للمستفيدين المحتملين منها يعرض للخطر كثافة الشبكات المصرفية التي تعجز، بالتالي، عن تقديم الخدمات القربية الملائمة لصغار الزبائن.

وقد تبين أن مسألة الضمانات يصعب استيفاء شروطها بالنسبة لمعظم النساء خاصة في الوسط الريفي بسبب مصاعب النفاذ إلى الأرض وإلى الحقوق العقارية التي تظل عقبة كبرى تعيق جهود النساء. ومن جهة أخرى، فإن النساء يخشين من النظام المصرفي الذي تبدو مؤسساته بعيدة المنال مسبقا بالنسبة للأقل حظوة.

2.2.1.7.3.نقص الوسائل المادية

في المجال الزراعي، تتميز وسائل التعاونيات المادية بالضآلة الشديدة على العموم كما تتميز أدواتها الإنتاجية بالنقص والبدائية:حيث تملك نسبة 14 % من التعاونيات الزراعية مضخة

كما تملك نسبة 30 % بئرا ومعدات بستنة في حين تملك نسبة 70 % من التعاونيات سياجا.

وحسب المعطيات المتوفرة، فإن قيمة هذه التجهيزات تتراوح ما بين 10.000 أوقية في

المتوسط.ويفسر هذا النقص الفاحش في التجهيزات جزئيا ضعف أداء هذه المستغلات الزراعية.ومن المسلم به أن مردودية صغار الفلاحين لا تكاد تبلغ حوالي ثلث المردودية المحتملة التي يمكن التوصل إليها في ظروف مثالية.وعلى مستوى أنشطة الصناعة الحرفية،

تخضع المنتجات خاصة منهن الدباغات والصباغات لظروف عمل تتميز بالخطورة نتيجة لكونهن عيز مجهزات بوسائل الوقاية من المخاطر المرتبطة باستخدام المواد الكيماوية.كما أن معظم التعاونيات لا تملك محلا ولا وقاء من الشوادن تتعاطى فيه هذه الأعمال.

3.1.7.3.ضعف القدرات التنظيمية والتسييرية

يمثل عدم التأهيل السمة العامة الغالبة على الأنشطة النسوية المنظمة.كما أن التكوينات التي تستفيد منها النساء عادة ما تكون قصيرة ومتقطعة ولا تمس إلا قلة ضئيلة من الأجهزة القيادية.

وتشكل الأمية الواسعة الانتشار عقبة كبرى أمام تواصل التعاونيات وتنظيمها وتسييرها

وحصولها على المعلومات واستفادتها من استخدام التقنيات الجديدة.

ومن بين أهم المعوقات:

- نقص الحرفية والتأهيل والتشاور بين المنتجات يطرح مشاكل تنافسية المنتجات في مواجهة المنتجات المستوردة وكذا التنافس بين التجمعات العاملة في نفس القطاع وتستهدف نفس الزبائن،

- ارتفاع التكاليف على العموم بالنسبة للإنتاج المحدود الكمية والموجه أساسا إلى زبائن ذوي قدرة شرائية ضعيفة،

- غياب التسويق:اللوحات الدعائية، النشرات الإعلامية، المشاركة في المعارض الجهوية والوطنية،

- تركز المنظمات غير الحكومية في انواكشوط قرب مركز القرار ومصادر التمويل.

- عدم توفر العديد من الجمعيات والروابط على فني متخصص في مجال تدخلها،

- ضعف التأطير والمساعدة الفنية.

وبصورة عامة، فإن المشاكل الرئيسة التي تعاني منها التعاونيات النسوية ترتبط بالعوامل التالية(مرتبة حسب الأهمية):(أ) التجهيزات الأساسية، (ب) الأموال المتداولة، (ج) التأطير الفني، (د) تصريف المنتجات وحفظها(الشكل البياني 6.3).

الشكل البياني 6.3:المشاكل الرئيسة للتعاونيات

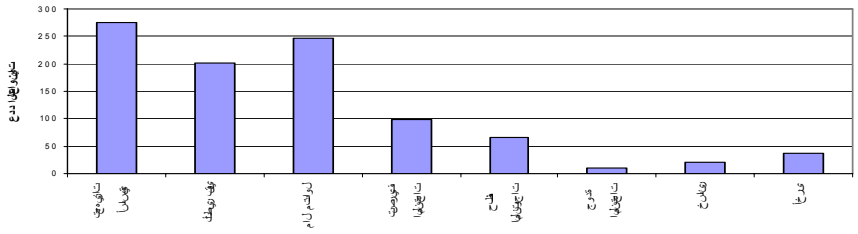

المصدر: كتابة الدولة لشؤون المرأة/مديرية تخطيط

،وتطرح مشاكل نقل وتسويق الإنتاج على معظم التعاونيات خاصة منها تلك العاملة في الوسط الريفي حيث يباع جزء من الإنتاج بأبخس الأثمان بينما تتلف كميات كبيرة من الخضار لعد م وجود مبتاع في عين المكان ولا وسيلة نقل لشحنها إلى المدن حيث توجد إمكانيات تسويق.وعادة ما تؤدي تكاليف النقل المرتفعة إلى جعل تصدير الإنتاج إلى

الأسواق القريبة أو البعيدة من مكان الإنتاج عملية غير مربحة أحيانا.

وباستثناء بعض الأنشطة النسوية المحدودة، فإن مشكل حفظ الإنتاج يبقى كاملا نظرا لغياب البنى التحتية وضعف مستوى امتلاك النساء للتقنيات في هذا المجال.ويترتب على هذه الوضعية اضطرار المنظمات النسوية إلى بيع منتجات الخضار بأسعار منخفضة(فبراير، مارس).وبعد بضعة أشهر تصبح هذه المنتجات باهظة الثمن إلى حد يخرجها عن متناول الأسر بما فيها أسر النساء المنخرطات في التجمعات النسوية لزراعة الخضار التي تضطر لشراء هذه المادة بأسعار مرتفعة جدا.

وعلى مستوى الصناعة الحرفية، فإن مشكلة بيع المنتجات بالخسارة تؤثر بقوة على نمو العديد من الأنشطة النسوية المنظمة.ولم ينجح حتى الآن الحل الجزئي المتمثل في إنشاء اتحادات التعاونيات حيثما اعتمد في تسوية مشاكل تصريف المنتجات وهي المشاكل التي ينبغي أن تحظى بعناية أكبر من السلطات العمومية ومن أجهزة التأطير الجهوية والمحلية.

4.1.7.3.ضعف مستوى تبني مقاربة التنمية البشرية المستديمة

تشكل طبيعة المعوقات التي تخضع لها التجمعات النسوية في ممارستها لأنشطتها مؤشرا على ضعف مستوى تبني مقاربة التنمية البشرية المستديمة من لدن هذه التجمعات باستثناء عدد محدود من المبادرات التي نجحت في دمج الأبعاد الأساسية لهذه المقاربة.

ويتجلى عدم التلاؤم بين الأنشطة النسوية المنظمة وبين الأبعاد الأساسية لمقاربة التنمية البشرية

المستديمة في النواقص على الأصعدة الفنية وفي ميدان التنظيم والتسيير ومشاركة النساء.

فقد كشف المسح الذي أجري سنة 2000 في إطار بعثة تقييم بنك النساء(اليونيسيف/كتابة الدولة لشؤون المرأة) في البراكنه وكوركول وداخلة انواذيبو النواقص الرئيسة التالية على مستوى التعاونيات:

- عدم انتظام اجتماعات العديد من التعاونيات التي لا تعقد إلا بصورة عرضية ومناسبية،

- النواقص التنظيمية التي تعاني منها كثير من التعاونيات النسوية والتي تتجسد في غياب الأوراق الثبوتية في ميدان تسيير ومتابعة العمليات خاصة في الوسط الريفي بسبب تفشي الأمية وغياب معلومات وظيفية مناسبة،

- لئن بدت مهمة نسبة مشاركة النساء الأعضاء في أنشطة التعاونية(80 %)، إلا أن مشاركتهن في التسيير والمراقبة تبقى ضعيفة وفي حالات كثيرة يشكو بعض الأعضاء من غياب الشفافية والمعلومات المتعلقة بأنشطة التعاونية،

- حسب تقرير بعثة التقييم المشتركة بين اليونيسيف وكتابة الدولة لشؤون المرأة، " تجدر الإشارة هنا إلى الطابع الشخصي والذاتي أحيانا لاختيار القائدات.إذ يتعلق الأمر عادة بالمرأة الأكثر حظوة لأنها زوج أو ابنة رئيس القرية أو الشخصية الأكثر احتراما.وتؤدي هذه "الشرعية الاجتماعية" إلى جعل القائدات لا يشعرن بأنهن ملزمات بتقديم كشف حساب للأخريات"،

- غياب الطابع التعاوني في تسيير واستخدام بعض الموارد كالقروض التي توزع أحيانا بصورة فردية بين أعضاء التعاونية بدلا من أن تستثمر في إطار جمعوي.

كما يضاف إلى هذه العناصر:(أ) ضعف العلاقات بين التعاونيات الذي يشكل عائقا يحول دون إقامة أجهزة تنسيق أو شبكات قادرة على حل المشاكل المتعددة من خلال المبادلات بين المجموعات وتنظيم الشبكات الإنتاجية والتسويقية، (ب) نقص مردودية كثير من الأنشطة النسوية المنظمة، الأمر الذي يحد من انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية ويؤدي أحيانا إلى اختفاء الأنشطة ببساطة،

- غياب أو نقص شراكة فعالة تشجع التنمية المستقلة للأنشطة النسوية المنظمة بعد انصرام فترة الدعم كما تمكن هذه الأنشطة من التكفل بنفسها على نحو مستديم،

- نقص المعلومات حول فرص الدعم والتجارب الناجحة التي يمكن أن تشكل مصدر استلهام لتوسيع الأنشطة أو للتغلب على المصاعب.

(ج) غياب أو ضعف مراعاة الأبعاد البيئية من لدن معظم الأنشطة النسوية المنظمة.

2.7.3.آفاق تنمية الأنشطة النسوية المنظمة

ما تزال معظم المنظمات النسوية تعاني من معوقات متعددة. ورغم نجاح بعض التجمعات التي استطاعت التغلب على مصاعبها بفضل مثابرة أعضائها، إلا أن معظم الأنشطة النسوية تعاني من الضعف فيما يتعلق بالتنظيم والتسيير ومن نواقص في الميادين الفنية والمالية والمادية.

ومع ذلك، فإن الحركة الجمعوية نسيج وحدها على الصعيد التنظيمي والبشري بحكم وجودها في كل مكان، في جميع الولايات، سواء في الوسط الريفي أوفي الوسط الحضري، وبحكم العدد الكبير من النساء المنخرطات (اللائي يبلغن عشرات الآلاف) في أنشطة متنوعة للغاية ضمن إطار التعاونيات والمنظمات غير الحكومية.الأمر الذي يشكل عاملا هاما في تعبئة النساء على المستوى الوطني للمساهمة في مكافحة الفقر وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

وبمقدور هذه البنى النسوية المنظمة أن تشكل بالتالي قدرة للنضال بنجاعة ضد الفقر ولترقية تنمية اجتماعية مستديمة وذلك للسببين التاليين:

- فأولا، يمكنها ويجب عليها أن تكون إطارا مفضلا لتنفيذ استراتيجية إعلام وتهذيب واتصال في مجالات جد متنوعة كالتهذيب والتكوين والصحة والنظافة وتقنيات التنظيم والإنتاج.وسيجعل ذلك من هذه البنى "مدارس تنموية" حقيقية تشجع الجوانب الأساسية للتنمية البشرية المستديمة عن طريق دمج النساء وبالتالي تحسين مساهمتهن في مكافحة الفقر،

- وثانيا، فعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، تشكل التجمعات النسوية المنظمة قاعدة تنمية داخلية وتشاركية تشارك فيها المرأة بكثافة في الإنتاج الاقتصادي، الأمر الذي يمكن أن يشكل عاملا أساسيا لتحسين ظروف حياة النساء وترقية مكانتهن ومن شأن مثل هذه الانعكاسات الإيجابية التي تتجسد في تحسن مكانة المرأة الاقتصادية والمؤسسية أن تكون لها نتائج مواتية على وضعية الأطفال والأسر وعلى مجمل السكان استنادا إلى دور المرأة الأساسي والحاسم في المجتمع.

وكلها عناصر تبرر العناية التي ينبغي إيلاؤها للأنشطة النسوية المنظمة في إطار الاستراتيجية الحالية التي ينفذها البلد لمكافحة الفقر.

ولهذا، فينبغي على المؤسسات والهيئات المشاركة حاليا في مكافحة الفقر أن تستهدف التجمعات التعاونية النسوية المنتشرة في جميع أنحاء البلد وخاصة منها تلك المتواجدة في المناطق الريفية المعزولة التي لا تتوفر على وسائل تمكنها من استثمار مواردها الطبيعية والبشرية.ولا يمكن للتدخلات التي ينبغي القيام بها في هذا الإطار أن تكون ناجعة إلا إذا تجسدت من خلال أنشطة قربية منتظمة تفترض لامركزية المؤسسات والهيئات المشاركة في هذه العملية.

وبمقدور مسار من هذا القبيل أن يشجع التكوين المرغوب لأجهزة تنسيق جهوية ومحلية بين مختلف المتدخلين بغية المزيد من تفعيل التدخلات التي ينبغي القيام بها تجاه التجمعات النسوية وإنشاء اتحادات وتجمعات أوسع على المستويين الجهوي والمحلي.

وينبغي أن يستلهم تبادل الخبرات والتجارب بين المجموعات عمليات التبادل التي ابتدأها ونظمها مرصد التنمية البشرية المستديمة في ولايتي البراكنه والعصابه وذلك بالتركيز على الجوانب التالية:الطابع الداخلي للمبادرات

والمشاركة والديمقراطية والتسيير الذاتي وتعزيز القدرات والمردودية/التحسين المستديم لظروف المعيشة واحترام وصيانة البيئة والاستقلالية الفنية وتثمين الخبرات والمنتجات المحلية، الخ...

فمن خلال مثل هذه المقاربة يتسنى للنساء المنظمات، المتشبثات جدا بموطنهن الأصلي أكثر من الرجال الذين يهاجرون بكثافة نحو المدن، أن يضطلعن بدور فاعل من الطراز الأول في مكافحة الفقر ودفع تنمية بشرية مستديمة سيكن أولى المستفيدات منها.

وهذا هو السبب في كون التدخلات والبرامج المزمع تنفيذها(البرامج الجهوية لمكافحة الفقر وغيرها) ينبغي أن تنأى بنفسها عن استراتيجية المعونة الغذائية وأن تتمثل بالأحرى في مقاربة دعم وتوطيد (على المستوى الفني والمالي والتنظيمي...) للجهود الذاتية التي تقوم بها المنظمات النسوية.فليس خنق المبادرات المحلية ولا الحلول محل الأنشطة المعنية بالهدف الذي ينبغي السعي من أجل بلوغه.بل إن الغاية هي تحفيز المشاريع الإنتاجية التي ابتدأتها النساء بأنفسهن في إطار دينامكية واعية من التكفل الذاتي بغية تحسين ظروف معيشتهن ومعيشة أسرهن، دينامكية تندرج بطريقة متناغمة في إطار الاستراتيجية الحالية لمكافحة الفقر على مستوى البلد ككل.

الخاتمة

إن هذا التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة لسنة 2002، يشكل، أسوة بالتقارير السابقة، أداة تحليل وتقييم وضعية موريتانيا التنموية وديناميكيتها التطورية خلال السنوات الأخيرة.

وبعد التذكير بخصوصيات البلد الطبيعية والديمغرافية، يستعرض التقرير الأنشطة المنجزة من أجل توطيد دولة الديمقراطية والقانون والإنجازات الاقتصادية المحققة خلال العقود الأخيرة بالرغم من سياق وطني يتميز بشدة انعكاسات الجفاف فضلا عن متطلبات التكيف الضروري مع محيط دولي صعب.

ويجدد التقرير التشديد على ضرورة تبني مقاربة التنمية البشرية المستديمة باعتبارها مقاربة تنموية تنبني على مسار مندمج وموحد، مركز على الإنسان، منصف ومستديم على المستوى الاجتماعي والبيئي.

وفي هذا الإطار، فإن انضمام موريتانيا إلى هذه المقاربة الذي ترجم في تنفيذ مبادرة في مجال التنمية البشرية المستديمة يعكس العناية التي أولتها السلطات العمومية للأنشطة التنموية التي تشجع السعي من أجل تحقيق رفاهية السكان.

وقد تجسدت هذه المبادرة من خلال أنشطة تحسيسية وإنعاشية وتكوينية قام بها مرصد التنمية البشرية المستديمة من أجل نشر هذه المقاربة وتملكها من قبل السكان المنظمين والمجتمع المدني والمتدخلين في التنمية وذلك عبر تنظيم ورشات لتبادل التجارب والخبرات بين الجماعات المنظمة.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد حلل التقرير وضعية البلد في ميدان التنمية البشرية المستديمة عبر إبراز التطور الإيجابي الحاصل في المؤشرات المركبة للتنمية البشرية المستديمة مع التركيز على النواقص والعقبات التي ما زال يجب التغلب عليها في مختلف أبعاد التنمية البشرية المستديمة.

وقد مكنت دراسة الموضوع الخاص لهذا التقرير المكرس للأنشطة النسوية المنظمة ودورها في مكافحة الفقر من توضيح (أ) الجهود الكبيرة التي بذلتها النساء المنظمات من أجل تحسين ظروف معيشتهن، (ب) المعوقات الرئيسة البشرية والمادية والتنظيمية التي تعترض سبيلهن، (ج) درجة تبني مقاربة التنمية البشرية المستديمة انطلاقا من الأنشطة التي يتعاطينها و(د) الإمكانيات التي تزخر بها الأنشطة النسوية المنظمة في ميدان ترقية التنمية البشرية المستديمة ومكافحة الفقر.

وفي هذا الإطار، يشدد التقرير على الأهمية الكبيرة الكامنة التي تمثلها الحركة الجمعوية النسوية في البلد بالنسبة لترقية المرأة والحد من الفقر بمختلف أشكاله وتوطيد أسس تنمية مستديمة من الوجهة الاجتماعية.

وتندرج مختلف التحليلات والتقييمات والتوصيات التي يشتمل عليها هذا التقرير ضمن منظور تحقيق الأولويات الوطنية الحالية، المتمثلة في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر وهو الإطار المرجعي لسياسة البلد في مجال التنمية وفي ميدان أهداف ألفية التنمية التي حددتها المجموعة الدولية.

التوصيات

توصيات خاصة :

استنادا إلى الدور الحاسم الذي يمكن أن تضطلع به الأنشطة التنموية المنظمة في مكافحة الفقر وفي تنمية البلد العامة، فمن المهم إيجاد السبل والوسائل المناسبة لدفع هذه الأنشطة بغية تأويج مساهمتها الفعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، فإن الإجراءات والأعمال التالية تعتبر ضرورية لكي يتسنى للأنشطة النسوية المنظمة التغلب على المصاعب التي تواجهها والتمكن من النمو بصورة أفضل:

1) على الصعيد المؤسسي والتنظيمي:

- إنشاء جهاز تنسيق وطني بين مختلف القطاعات المعنية يمكن أن تكون له ممثليات جهوية وذلك من أجل إجراء إحصاء شامل للأنشطة النسوية المنظمة وتحديد مشاكلها الرئيسة وتنسيق عمليات الدعم التي ينبغي القيام بها لصالحها،

- لا مركزة المؤسسات والهيئات العاملة في هذا المجال وتعزيز قدراتها على تأمين التدخلات القربية الضرورية لصالح التجمعات النسوية(الممثليات الجهوية لكل من كتابة الدولة لشؤون المرأة ووزارة التنمية الريفية والبيئة، المنظمات غير الحكومية، هيئات القرض الخفيف)،

- اتخاذ وتطبيق تشريع مرن وواضح يبسط إجراءات الاعتراف وآخر حول المنظمات النسوية(التعاونيات، المنظمات غير الحكومية) يخفف الأعباء المالية المترتبة على تكوين الملفات كما يحدد القطاعات الوصية،

- إنشاء اتحادات أو تجمعات تعاونية على المستوى المحلي والجهوي لتسهيل المبادلات بين المنظمات وإقامة شبكات تجارية لتصريف الإنتاج،

- مراعاة بعد النوع في مختلف المشاريع التنموية.

2) في مجال محو الأمية والتكوين:

- تنظيم عملية محو أمية منهجية عامة ووظيفية لصالح النساء المنظمات،

- تعزيز قدرات المنظمات النسوية في مجالات التنظيم والتسيير وتقنيات الصناعة والإنتاج.وفي هذا الإطار، ينبغي استثمار تنظيم عمليات تبادل الخبرات بين المجموعات المنظمة بحيث يتسنى للتجمعات النسوية الناجحة في مجالات أنشطتها أن تنقل خبرتها إلى الأخريات.

وينبغي أن يشمل تعزيز القدرات المذكور المنظمات غير الحكومية النسوية العاملة في مجال التنمية بغية إشراكها بصورة فعلية في إعداد وتنفيذ البرامج التنموية.

ونظرا إلى أن معظم المنظمات غير الحكومية النسوية تعمل في المجالات الاجتماعية، فقد يكون من المفيد معرفة ما إذا كانت تدخلاتها أكثر ملاءمة ونجاعة من تدخلات المنظمات غير الحكومية الأخرى.

3) على الصعيد المالي والمادي:

- ضرورة تقديم الدعم المالي الذي تطلبه المنظمات غير الحكومية لتعويض ضعف الاعتمادات الحالية.وهكذا، ينبغي أن يكون التمويل المصغر المتاح أكبر حجما وأحسن توزيعا على الصعيد الجغرافي الأمر الذي ينبغي أن يتجسد في تعزيز مؤسسات وهيئات القرض الخفيف وتوزيعها على مختلف ولايات البلد،

- من شأن إقامة نظام قرض تفضيلي وملائم أن يستتبع انخراطا كبيرا من قبل النساء في هذا النظام التمويلي الذي سيتم في إطاره منح القرض الخفيف تبعا للحاجات الخاصة للأنشطة النسوية وحسب جودة الالتماسات.وينبغي أن تمكن هذه التمويلات من تعزيز الأموال المتداولة اللازمة للأنشطة خاصة في مجالي التجارة والصناعة الحرفية.

- الدعم الضروري لتوفير عوامل الإنتاج في مختلف مجالات الأنشطة:الأرض، الماء، المعدات الزراعية، البذور، الخ لصالح التعاونيات الزراعية، أدوات الإنتاج، الورشات، المباني للصناعة الحرفية والتجارة، الخ..

- تشكل الأنشطة النسوية المنظمة التي صدرت عن النساء ردا على تدهور ظروف معيشتهن ومعيشة أسرهن إطارا مناسبا لمكافحة الفقر.

ولا شك أن تطبيق هذه الإجراءات والأعمال المقترحة سيساهم في تعزيز تنمية داخلية وتشاركية تشجع تكفل السكان الذاتي بمصيرهم واستقرارهم في مواطنهم الأصلية كما تندرج ضمن منظور التنمية البشرية المستديمة.

توصيات عامة:

يشكل التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة أداة هامة لقياس التقدم الذي حققته موريتانيا في ميدان التنمية البشرية المستديمة وبالتالي نحو بلوغ أهداف ألفية التنمية.كما يمكن في نفس الوقت من إبراز النواقص في هذا الإطار التي ينبغي أن تنصب عليها الجهود التنموية.

ولتحسين جودة التقارير الوطنية حول التنمية البشرية المستديمة وتعزيز نجاعتها كأداة لتحليل وتقييم وضعية البلد في ميدان التنمية البشرية المستديمة وفي مكافحة الفقر، فمن الضروري:

- وضع دليل منهجي لإعداد التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة،

- إنشاء شبكة من المراسلين في جميع القطاعات المنتجة للمعلومات بهدف تزويد مرصد التنمية البشرية المستديمة بالبيانات التي يمكن أن تستخدم في وضع التقرير،

- إقامة نظام لجمع ومعالجة البيانات حول التنمية البرية المستديمة قابل للتحديث سنويا من أجل توفير المعلومات الضرورية لإعداد التقرير الوطني للتنمية البشرية المستديمة،

- تشجيع الإنتاج المنتظم بالتناوب لتقرير وطني وآخر جهوي حول وضعية التنمية البشرية المستديمة والفقر في ولاية أو في مجموعة من الولايات،

- دمج المتغيرات الداخلة في تكوين المؤشر المركب للتنمية البشرية وحسابها في المسوحات والإحصاءات الوطنية التي سيجريها المكتب الوطني للإحصاء،

- الإسراع بإقامة شبكات محلية وجهوية حول التنمية البشرية المستديمة ممحورة حول البلديات من أجل المزيد من ترقية مقاربة التنمية البشرية المستديمة وجمع المعلومات المفيدة لإنتاج التقارير ومن أجل المزيد من أخذ الحقائق المحلية في الحسبان،

- توفير الموارد البشرية والمالية الكافية لتصور وإنتاج ونشر التقارير في الآجال المحددة،

- تأمين الدعاية والترويج لصالح ترقية الأنشطة الإنتاجية التي تساهم في مكافحة الفقر وتنفيذ المشاريع الجمعوية وذلك من خلال التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة،

- تنظيم يوم تحسيسي وتفكيري كل سنة حول مضمون وأهداف التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة بمناسبة إطلاقه وذلك من أجل تحسين نشره بكيفية دائمة وجعله أداة تضطلع بدورها الكامل في الدعاية والترويج لصالح ترقية التنمية البشرية المستديمة ومكافحة الفقر،

- تنظيم سلسلة من عمليات تبادل الخبرات والتجارب مع دول شبه المنطقة التي تنتج تقارير وطنية مشابهة،

- نشر التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة(بالعربية والفرنسية) بكمية كافية وتأمين توزيعه على جميع القطاعات الوطنية والشركاء في التنمية ومنظمات المجتمع المدني إلى غير ذلك من الفاعلين المشاركين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد على المستوين الوطني والجهوي،

- إعادة تفعيل دور لجنة دعم إعداد التقرير الوطني حول التنمية البشرية المستديمة واستثمار كفاءات أعضائها في جمع البيانات.

BIBLIOGRAPHIE

Commissariat aux Droits de l'Homme à la Lutte contre la Pauvreté et à l'Insertion : rapport d'activités 2001 ;
Commissariat aux Droits de l'Homme à la Lutte contre la Pauvreté et à l'Insertion : propositions d'indicateurs du système de suivi de la pauvreté, Novembre 1999, Nouakchott
Commissariat à la Sécurité Alimentaire, Observatoire de la Sécurité Alimentaire : bulletin semestrielle d'information sur la sécurité alimentaire en Mauritanie (n°1) Mai 2001 ;
Direction Générale du Développement de la Communauté Européenne : genre et développement, guide pratique Septembre 1991 ;
Ethmane Ould Monane : axes méthodologiques pour la réalisation du document PAN/LCD en Mauritanie, coordination nationale du PAN/LCD / Ministère du Développement Rural et de l'Environnement - février 2001 ;
Fédération Luthérienne Mondiale : rapport annuel 2001– FLM Mauritanie ;
Fonds International de Développement Agricole : comment mettre fin à la pauvreté rurale. Rapport 2001 sur la pauvreté rurale – Septembre 2001 ;
Fonds des Nations Unies pour la Population : rapport annuel Mauritanie 2000 ;
Fonds des Nations Unies pour l'Enfance : Education des adolescents 2000 ;
Institut Mariam Diallo : aperçu sur les activités de l'IMD en faveur des femmes novembre 2002 ;
Ministère des Affaires Economiques et du Développement/CDHLCPI : profil de la pauvreté en Mauritanie 2000 (EPCV) décembre 2001 ;
Ministère des Affaires Economiques et du Développement/ONS : résultats prioritaires du recensement général de la population et de l'habitat 2000 – novembre 2002 ;
Ministère des Affaires Economiques et du Développement/ONS : enquête démographique et de santé – Mauritanie 2000-2001 – rapport de synthèse ;
Ministère des Affaires Economiques et du Développement/PNUD : rapport national sur le Développement Humain Durable (DHD) 2000 ;
Ministère des Affaires Economiques et du Développement/PNUD : rapport de la mission d'évaluation indépendante du projet ODHD – avril 2000 ;
Ministère des Affaires Economiques et du Développement/Ministère de la Santé et des Affaires Sociales/ONS/ORC Marco international : rapport préliminaire sur l'enquête démographique et de santé 2000-2001, juillet 2001 ;
Ministère des Affaires Economiques et du Développement : le système éducatif mauritanien éléments d'analyse pour instruire des politiques nouvelles 2000
Ministère du Commerce de l'Artisanat et du Tourisme, Direction du Tourisme : communication du MCAT – Paris 19 décembre 2001 ;
Ministère de l'Education Nationale/Direction de la Planification et de la Coopération : annuaire statistique de l'éducation 1989-1990 à 1998-1999 – Nouakchott
Ministère de l'Education Nationale : rapport de présentation du projet de reforme du système éducatif mauritanien – avril 1999 Nouakchott ;
Ministère de l'Education Nationale/Direction de la Planification :Education pour tous bilan à l'an 2000 – rapport national novembre 1999 – NOUAKCHOTT
Ministère de l'Education Nationale : synthèse provisoire du bilan diagnostic décennal concernant le système éducatif mauritanien juin 2000 NOUAKCHOTT ;
Ministère de l'Education Nationale : stratégie décennale pour le développement du secteur de l'éducation ;

Ministère de l'Education Nationale/PNUD : éduquer les adolescentes pour soutenir le développement des communautés – NOUAKCHOTT 2001 ;
Ministère du Développement Rural et de l'Environnement : plan d'action 2000-2001 ;
Ministère du Développement Rural et de l'Environnement : politiques et stratégies générales pour le développement du secteur rural horizon 2010 – janvier 1998 ;
Ministère de l'Intérieur des Postes et Télécommunications : programme de formation des autorités municipales – juillet – octobre 1999 ;
Ministère de l'Intérieur des Postes et Télécommunications /Mission Française de coopération et d'action culturelle , projet FAC, projet d'appui à la décentralisation et au développement communal – février 1999 ;
Ministère de l'Intérieur des Postes et Télécommunications/DCL/BM/AMEXTIPE : actes de sensibilisation des walis et des mares sir es outils de gestion municipale – 26-28 juillet 1999
Ministère de l'Intérieur des Postes et Télécommunications /DCL : étude sur les reformes municipales en Mauritanie, rapport définitif de la 3ième phase, plan d'action 2000 ;
Ministère de l'Intérieur des Postes et Télécommunications/PNUD : état d'avancement du processus de mise en œuvre de la décentralisation en Mauritanie – Juin 2000
Ministère des Mines et de l'Industrie : notes sur le secteur minier – décembre 2001 ;
Ministère des Pêches et de l'Economie Maritime : Stratégie d'aménagement et du développement du secteur de la pêche et de l'économie maruitime, mars 1998 ;
Ministère de la Santé et des Affaires Sociales : actualisation du PNAN 2000 ;
Ministère de la Santé et des Affaires Sociales :développement du système national d'information sanitaire (SNIS) 1998-1999 et 2000 ;
Mohamed Lemine Ould Selmane : Etude sur les facteurs de succès de la scolarisation des filles en Afrique de l'Ouest : cas de la Mauritanie 1999 ;
Mounina Mint Abdellah : rôle de la femme dans la lutte contre la pauvreté et l'insécurité alimentaire – décembre 1999 ;
Nations Unies : Plan cadre des NU pour l'aide au développement (UNDAF) Mauritanie – NOUAKCHOTT Avril 2002
NU : La Mauritanie à l'aube du 21ième siècle : bilan commun de pays (CCA) Mauritanie – NOUAKCHOTT Avril 2002 ;
NU/ONS : faire parler la pauvreté, rapport de l'enquête qualitative sur la pauvreté 2000-2001 NOUAKCHOTT , décembre 2002 ;
ONG Agir contre la pauvreté (ACP) : rapport d'évaluation des prestations de service exécutée par l'ONG au profit des couches vulnérables des quartiers péri-urbains de Nouakchott 2001 ;
ONG Espoir : rapport d'étape, projet d'appui aux activités féminines dans les quartiers défavorisés de Nouakchott 2001 ;
Organisation des Nations Unies pour l'Agriculture et l'Alimentation : les femmes nourrissent le monde journée mondiale de l'alimentation - Rome , 16 Octobre 1998 ;
Organisation des Nations Unies pour l'Agriculture et l'Alimentation : Mauritanie 2000, étude des potentialités de la commercialisation des pélagiques côtiers à Nouakchott au profit des populations nécessiteuses et système de distribution , juillet 1999 ;
Organisation des Nations Unies pour l'Agriculture et l'Alimentation : Mauritanie 2000 : étude des opportunités d'emploi dans la pêche artisanale et son impact sur la pauvreté, juillet 2000 ;
PNUD : rapports mondiaux sur le développement humain 1997 à 2002 ;
PNUD/FAO : agriculture et lutte contre ma pauvreté en Mauritanie 2000 ;
PNUD/FAO : Pêche artisanale et lutte contre la pauvreté 2000 ;
PNUD/FAO : élevage, gestion des ressources naturelles et lutte contre la pauvreté en Mauritanie 2000 ;
PNUD/FENU : réduction de la pauvreté , participation et meilleure gouvernance locale, le rôle du FENU , cahiers du FENU – 1996

PNUD/FENU : les fonds de développement local, promouvoir la planification et le financement du développement rural , cahiers du FENU 1996 ;
PNUD : vaincre la pauvreté – rapport sur la pauvreté 2000 ;
PNUD : rapport annuel d'activité du réseau Afrique 2000 en Mauritanie, 2000 ;
République Islamique de Mauritanie : rapport sur la mise en œuvre du CSLP – mars 2002 ;
SECF : Stratégie nationale de promotion féminine 2002-2205, avril 2002 ;
SECF : rapport de synthèse de l'atelier sur l'actualisation des orientations stratégiques en matière de promotion féminine , juillet 2001 ;
SECF/DCPP : présentation de l'expérience des groupements féminins d'épargne et de crédit (GFEC) et de la banque des femmes du Gorgol (BDFG) ;
SECF/DCPP : exécution des programmes d'appui aux activités génératrices de revenus au titre de l'année 2002 ;
SECF/DPF : liste à jour des ONGs femmes, familles et enfants ;
SECF/OXFAM GB : réactualisation de la stratégie nationale de promotion féminine , rapport de synthèse des ateliers régionaux et ruraux , décembre 2001 ;
SECF-OXFAM-GB : atelier sur l'actualisation des orientations stratégiques en matière de promotion féminine rapport de synthèse – Nouakchott, juillet 2001 ;
SECF : bilan diagnostic et stratégie pour la promotion de la scolarisation des filles 2001 ;
SETEN : stratégie nationale pour le développement des nouvelles technologies de l'information – novembre 2001 ;
Union Mondiale pour la Nature (UUCN) : littoral mauritanien vers une planification côtière , communication présentée à l'atelier de la planification côtière 26-29 novembre 1994 – NOUAKCHOTT ;
World Vision : synthèse des rapport d'activité , volet micro-crédit 2002